جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٦٢٠)

الإنعكاسات الاجتماعية لظاهرة

أطفال الشوارع

إعداد

د/ نادرة عبد الحليم وهدان

يونيو ٢٠٠٤

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

المحتويات

رقم الصفحة

- المقدمة ١
- الفصل الأول : الملامح الخاصة بظاهرة أطفال الشوارع ٣
  * المبحث الأول : حجم الظاهرة عالمياً وعربياً ومحلياً ٤
  * المبحث الثانى : الخلفية المجتمعية لظاهرة أطفال الشوارع ١٠
  * المبحث الثالث : السمات العامة لأطفال الشوارع ١٤
- الفصل الثانى : أسباب ظاهرة أطفال الشوارع ١٨
  * المبحث الأول : الأسباب الإقتصادية ١٩
  * المبحث الثانى : الأسباب الإجتماعية ٢٤
  * المبحث الثالث : المخاطر التى تواجه الطفل فى الشارع ٣٤
- الفصل الثالث : كيفية مواجهة مشكلة أطفال الشوارع ٣٩
  * المبحث الأول : الجهود الدولية لمواجهة الظاهرة ٤٠
  * المبحث الثانى : الجهود المحلية لمواجهة الظاهرة ٤٦
  * المبحث الثالث : رؤية مستقبلية لمواجهة الظاهرة ٥٧
- الخلاصة ٦١
- النتائج ٧٠
- التوصيات ٧٢
- المراجع ٧٤

مقدمة :

تعتبر ظاهرة أطفال الشوارع واحدة من أهم الظواهر الاجتماعية التى تعانى منها كافة مجتمعات العالم ، ليس فقط على مستوى دول العالم النامى ، وإنما أيضاً بين الدول الصناعية المتقدمة . ويرجع وجود الظاهرة على المستوى العالمى الى العديد من الاسباب الاقتصادية والاجتماعية والأسرية التى تتفاعل جميعاً لتهئ فى النهاية المناخ العام لنمو الظاهرة وإزدياديها .

ولا شك أن الأسرة هو النواة الأولى والوحدة الاجتماعية التى ينبغى أن تكون حلقة الاتصال بين الأطفال تبث فيهم عادات وتقاليد المجتمع الذى ينتمون اليه ، فإذا فسدت الأسرة فسد البناء الاجتماعى بأكمله ، خاصة أن أسلوب التربية المنزلية يرتبط بالمستوى الخلقى للأسر الذى يلعب دوراً كبيراً فى عملية التثقيف الاجتماعى ، فعندما يتبع الأبوان السلوك العنيف ضد الطفل فإنهم يزرعون دون أن يدروا بذور العنف بداخله . وإذا كان للعوامل الاجتماعية المتمثلة فى الظروف الاقتصادية أو أساليب التنشئة الاجتماعية فى الأسرة أو فى المدرسة ، قبل تصدع الحياة الاسرية وتفككها أو الفشل أو التسرب الدراسى الذى يدفع إلى هروب الأطفال ولجوئهم للشارع ، فإن العنف الأسرى المتمثل فى قسوة الآباء مع أولادهم وإيذائهم البدنى تعتبر من أهم الأسباب الرئيسية لازدياد أعداد أطفال الشوارع .

وبصرف النظر عن إختلاف مفهوم أطفال الشوارع والأسباب المتعلقة بنمو وتطور الظاهرة على المستوى العالمى ، إلا أن واقع حياة الأطفال خارج نطاق الأسرة والتعرض الدائم والمستمر لأخطار التواجد فى الشارع دون رقابة أو حماية أو إشراف – فضلاً عن ما يستتبع ذلك من أساليب قد يلجأون اليها للبقاء ، كل هذا يجعل أطفال الشوارع من اكثر الفئات عرض للعديد من الأخطار التى ترتبط بالإقامة بالشارع .

وتهدف هذه الدراسة إلى :

- رصد وتحليل الأوضاع التى تحيط بطفل الشارع سواء كان ذلك فى نطاق الأسرة أو فى الشارع .
- التعرف على العوامل المؤدية إلى هذه الظاهرة .
- التعرف على الآثار الاجتماعية السلبية المصاحبة لهذه الظاهرة .
- وضع تصور لحماية أطفال الشوارع والقضاء على الظاهرة .

ولتحقيق الأهداف السابقة إعتمدت الدراسة على معطيات البحوث السابقة التى تناولت بشكل مباشر أو غير مباشر المشكلة موضوع البحث .

وقد إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى من خلال الدراسة النظريـــة – ويجدر التنويه من البداية أن ضيق الوقت المخصص لإتمام هذا البحث وكذلك المشـــكلة موضوع الدراسة وحساسيتها كانت من الصعوبات التى واجهت الباحث، وبالرغم مـــن ذلك نستطيع أن نؤكد أن النتائج التى تم التوصل اليها تعكس بشكل صحيح واقع المشكلة وأسبابها ، كما يساعد على التوصل الى نتائج وتوصيات إيجابية نساهم فـــى مواجهـــة المشكلة،

وتتكون الدراسة من ثلاث فصول:

الفصل الأول : الملامح الخاصة بظاهرة أطفال الشوارع ويتكون من ثلاث مباحث :

المبحث الأول: حجم الظاهرة عالمياً و محلياً،

المبحث الثانى: الخلفية المجتمعية لظاهرة أطفال الشوارع،

المبحث الثالث: سمات أطفال الشوارع،

أما الفصل الثانى: أسباب ظاهرة أطفال الشوارع ويتكون أيضاً من ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: الأسباب الاقتصادية

المبحث الثانى: الأسباب الاجتماعية

المبحث الثالث: المخاطر التى تواجه الطفل فى الشارع

ويتكون الفصل الثالث : كيفية مواجهة مشكلة أطفال الشوارع من ثلاثة مباحث ايضاً:

المبحث الأول: الجهود الدولية لمواجهة المشكلة،

المبحث الثانى: الجهود المحلية لمواجهة المشكلة،

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لمواجهة المشكلة،

وأخيراً تأتى الخلاصة والنتائج والتوصيات حيث تتضمن مجموعة مـــن المقترحـــات التى يراها الباحث ضرورية لمعالجة المشكلة أو الحد من سلبياتها،

وقد قامت الاستاذه مجدة إمام حسانين بتجميع المادة العلمية من المراجع ، وقامـــت الأستاذة الدكتورة نادرة وهدان بكتابة التقرير النهائى للبحث،

الفصل الأول

الملامح الخاصة بظاهرة أطفال الشوارع

المبحث الأول : حجم الظاهرة عالمياً ومحلياً

المبحث الثانى : الخلفية المجتمعية لظاهرة أطفال الشوارع

المبحث الثالث : سمات أطفال الشوارع

تمهيد

تشير الإحصاءات إلى أن عدد الأطفال فى مصر يشكل نسبة كبيرة وقاعدة متسعة من هرم السكان حيث بلغ عدد الأطفال تحت سن ١٥ سنة أكثر من ٢٤ مليون طفل ، أى ما يعادل نحو ٤٥% من إجمالى السكان حسب آخر تعداد عام (١٩٩٦) ٠ منهم حوالى المليون طفل فى سن ما قبل المدرسة ، و ١٥ مليون طفل ما بين السادسة والرابعة عشر ، فإن هذا الوضع الديموجرافى المتميز يقتضى أن يكون الاهتمام مركزا على ما للسن من تأثير ملموس على سلوكيات النشىء نمطا وأسلوبا ، وأن تلقى رعاية الطفولة إهتماما بالغا بوصفها قضية كل أسرة ٠

ويقتضى مفهوم الرعاية العمل على منع ومواجهة كافة العوامل والظروف التى تسىء إلى الطفل وتضر به أو تحول دون نموه وتقديم المساعدة الملائمة للوالدين وتطوير مؤسسات وخدمات الرعاية الاجتماعية والنفسية التى توفر له الحماية المنشودة (احمد وهدان وآخرون ١٩٩٩)٠

كما تقضى أهمية المشكلة ضرورة تحديد حجمها ، بالرغم من صعوبة ذلك ، إذ أن البيانات تشير إلى التزايد المستمر فى حجم هذه الظاهرة الخطيرة بما يدعونا – على أقل تقدير إلى التعرف على التقديرات المطروحة ٠

المبحث الأول : حجم الظاهرة عالمياً وعربياً ومحلياً :

أولاً : حجم المشكلة عالميا :

رغم أن العملية التقديرية لأطفال الشوارع ليست بدقة منهج المسح الاجتماعى الذى يصعب ممارسته على أطفال الشوارع ، فإن هذه العملية التقديرية من الخبراء فى هذا المجال – تفيد فى إبراز هذه الظاهرة ، كذا فى تعبئة الإمكانات والطاقات لتنظيم الخطط والبرامج لهؤلاء الأطفال ، خاصة إذا تمت عمليات التقدير العددى من مؤسسات دولية ذات شأن ، مثل (اليونيسيف) أو من جمعيات أهلية ترتبط بالعمل فى هذا المجال ، فالوصول لأرقام تقريبية لأعداد أطفال الشوارع يلفت الأنظار إليهم ٠

وحسب التقديرات فإن ٥٠ مليون طفل شارع يعيشون فى أمريكا اللاتينية ، مع أن عددهم الإجمالى فى جميع الدول النامية هو ٧٥ مليون ، بالإضافة إلى ٥ مليون فى العالم المتقدم ٠

- البرازيل : يعيش فيها أكثر من ٣٠ مليون طفل فى الشارع مما يمثل زيادة قدرها ٩٠% خلال السنوات الثلاث الأخيرة ، ويرجع هذا إلى الركود الاقتصادى العالمى وأثره على البرازيل (مجلة اليونسيف المملكة المتحدة ١٩٨٦) . هذا ولأطفال البرازيل حركتهم التى ظهرت للوجود كرد فعل لأعمال الإبادة التى تمارس ضدهم كل يوم ، وكانت أقوى رسالة لهم هى تلك التى بعثوا بها للمجتمع فى قمة الأرض بـ "ريودى جانيرو" .

- أمريكا اللاتينية : وحدها تشير مؤشرات عام ٢٠٢٠ إلى وجود ٣٠٠ مليون من القاصرين فى المدن ، منهم ٣٠% سيكونون فى فقر مدقع ، وبالتالى فلابد أن يزيد عدد أطفال الشوارع ممن يعيشون بمفردهم - كليا أو جزئيا - بمقدار عشرات الملايين .

وإذا أخذنا مثالا لدولتين فى أمريكا اللاتينية كمزيد من التوضيح لظاهرة أطفال الشوارع هناك ، مثل المكسيك والأرجنتين - لتبينا على الفور مدى خطورة الموقف وتزايده .

- المكسيك : (مجلة اليونسيف المملكة المتحدة ١٩٨٦)

فى عام ١٩٨١ أشار المسئولون فى مدينة مكسيوسيتى - التى يزداد عدد سكانها يوميا بما يربو على ألف طفل يتسكعون فى شوارع العاصمة بالأرجنتين .

فى عام ١٩٨٢ قدرت وكالة أرجنتينية لرعاية الطفولة عدد الأطفال المنبوذين تماما فى البلد بنحو ثلاثمائة ألف طفل .

أما فى قارة آسيا :

- الهند : (مجلة اليونسيف المملكة المتحدة ١٩٨٦)

مجموع سكان الهند وحدها يزيد عن ٣٠٠ مليون نسمة عن مجموع سكان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى ، وإن كانوا مازالوا أكثر ريفية .

وبالنظر إلى قاعدتها الاقتصادية الأكثر إنحداراً ، وبالنظر كذلك لتحضرها السريع ، فإنه يبدو من المرجح أن فيها عددا مماثلا من أطفال الشوارع ، وسيشهد هذا العدد إزديادا مطردا، رغم أن المسألة يزيدها تعقيدا ظهور أسر بأكملها تعيش فى الشارع بصفة دائمة .

- إفريقيا : (مجلة اليونسيف المملكة المتحدة ١٩٨٦)

وهى أكثر القارات ريفية منذ عهد بعيد ، ظهر أطفال الشوارع فيها مؤخرا ، ولاشك أن أعدادهم فى ارتفاع ، بسبب الإنتقالات السكانية الضخمة والتحضر السريع ، ومع ذلك ففى أجزاء من منطقة الساحل - حيث يؤثر الجفاف والمجاعة والعنف المسلح تأثيرا جارفا على الهيكل الاجتماعى - أصبح عدد أطفال الشارع فى إزدياد ، ففى مدينة الخرطوم مثلا

حيث كانت هذه الظاهرة غير معروفة تقريبا ، يوجد الآن ما يقدر بنحو ٢٠ ألف طفل من أطفال الشوارع ٠

- البلدان الصناعية : (مجلة البونسيف المملكة المتحدة ١٩٨٦)

وكمثال للبلدان الصناعية نستطيع أن نأخذ مدينتين كبيرتين هما : نيويورك وباريس لتسليط بعض الضوء على ظاهرة أطفال الشوارع فى كل منهما ٠

- نيويورك : (مجلة البونسيف المملكة المتحدة ١٩٨٦)

يشير الباحثون الى أن هناك ٢٠ ألف طفل فى شوارع مدينة نيويورك فى أى مساء وينام بعضهم على أرصفة محطات المترو ٠

- باريس :

برزت حالات كثيرة من أطفال الشوارع فى مدينة باريس وربما كان ذلك يسمى ظاهرة الهجرة إلى أوربا الغربية من بلاد العالم المختلفة سعيا وراء الرزق ، أو اللجوء السياسى ، وخير مثال لذلك كل من سويسرا وبريطانيا ٠

إن الأطفال المتخفيين فى المدن الأوربية ، هم عادة أبناء وبنات العمال المهاجرين ، وحسب التقديرات فى عام ١٩٧١ ، كان ١٠ آلاف من هؤلاء الأطفال يعيشون بشكل "متخف" فى سويسرا ، ولم يلتحق أحدهم بالمدرسة ، خوفا من الطرد – ملتقطين ما يستطيعون من المدن الغنية ٠

هذا وفى عام ١٩٧٠ – وبعد وفاة طفلين فى سن ١٠ سنوات كانا يعملان فى أحد مناجم الفحم فى غرب ألمانيا – وجدت السلطات هناك عدد ٩٧٨٠٠ طفلا يعملون بصفة غير شرعية ، وهم من أبناء العمال الأجانب ٠

وربما بعد الأطفال الصينيين هم أكثر مجموعات " الأطفال المتخفيين " فى بريطانيا بؤسا وهم ذريات لآباء متهربين ، يعملون ساعات طويلة فى أعمال المطاعم – وهؤلاء الأطفال – عكس ما يحدث مع الأطفال الغجر – يلتحقون بالمدارس ، ويجلسون فى قاعة الفصل صامتين ، بدون إستيعاب ، حيث يبدأ يوم عملهم بعد ذلك ٠(مجلة البونسيف المملكة المتحدة ١٩٨٦)٠

ثانيا : حجم المشكلة عربيا :

فبالنسبة للبلاد العربية(المجلس العربى للطفول والتنمية ٢٠٠٠) يصعب للغاية إجراء مقارنة بين الأرقام المشيرة إلى أطفال الشوارع ٠ وقد اعتمدت الدراسات المختلفة تعاريف متباينة وطرق إحصاء لا رابط بينها ، فبينما يحسب بعضهم عدد أطفال الشوارع من خلال الأطفال الذين تم التعامل معهم فى دور الإيواء ، أو عدد الأطفال العاملين ، نجد آخرين

يحسبون العدد من خلال نموذج نظرى ، بينما تتوافر فى بلدان أخرى مسوح ودراسات ميدانية . ولكننا يمكن أن نصنع من الأعداد المتوافرة بانوراما عن الظاهرة فى العالم العربى تفيد فى محاولة النظر للظاهرة عن بُعد ، مع التأكيد على أن الأرقام المتناثرة هنا وهناك فى أنحاء العالم العربى تثير الإنتباه إلى غياب جهد عربى مشترك . فهناك فجوة كبيرة لابد أن تملأ بالحوار المشترك والعمل على توحيد المفاهيم والمصطلحات وأساليب البحث ، وتبادل الخبرات ، ومنهج تناول الظاهرة والتعامل معها ، واستراتيجية الحل الأكثر ملاءمة للتجمعات العربية . والآن نستعرض فى عجالة بعض التقديرات عن بعض الدول العربية :

- **سوريا** : الظاهرة حديثة العهد . وتوجد حالات فردية من التسول والتشرد والحرمان من البيئة الأسرية ، إلا أنها لا تشكل ظاهرة عامة . عدد الأطفال المشردين الذين يتم معالجة وضعهم فى دور الرعاية الاجتماعية هو ٢٧٧ طفلا .

- **وفى لبنان** : يوجد آلاف من أطفال الشوارع وهم من جنسيات غير لبنانية (ولم تتم دراسة حصرية لهم حتى الآن) .

- **فلسطين** : فمن نتائج المسح الذى قامت به دائرة الإحصاء المركزى الفلسطينى فى عام ١٩٩٩ تبين أن هناك ٦٣٦٠٠ طفل فلسطينى عامل . وهم يشكلون ٦,٢% من الأطفال فى سن ٥ الى ١٧ سنة . ويعمل ثلثهم بدافع الحاجة المادية . وبلغت نسبة غير الملتحقين بالمدرسة منهم ٤٥,٥% .(المجلس العربى للطفول والتنمية ٢٠٠٠).

- **الأردن** : لايعتبر الباحث الأردنى أن هناك ظاهرة عامة لأطفال الشوارع . حيث يوجد أطفال بلا عائل أو مكان مستقر للإقامة ، ولكنهم لم يصلوا إلى حالة الإقامة الدائمة فى الشارع . ومن خلال بيانات مديرية الدفاع الاجتماعى فى وزارة التنمية الاجتماعية يوضح إحصاء الأطفال الذين تم القبض عليهم للتشرد أو التسول أن الرقم ارتفع فى عام ١٩٩٦ ثم انخفض فى عام ١٩٩٧ . ويرجح أن السبب وراء ذلك كان حملة برنامج الأمن الاجتماعى لحماية الطفولة والأحداث عام ١٩٩٧ .

- **اليمن** : برزت الظاهرة فى اليمن خلال العقود الثلاثة الأخيرة ومن خلال دراسة بالعينة عام ١٩٩٣ ، حدد عدد الأطفال المتسولين والمشردين فى صنعاء بـ ٧٠٠٠ طفل .

- **السودان** : بدأ ظهور أطفال الشوارع فى السودان منذ عام ١٩٦٥ حيث بلغ عدد الأطفال المشردين فى الخرطوم ١٤٦٥ طفلا ، وفى عام ١٩٨٢ حوالى ٢٠٠٠ طفلا ، ومن خلال مسح اجتماعى عام ١٩٩١ اتضح أن عدد الأطفال فى ولايات السودان عدا الولايات الجنوبية قد بلغ ٣٦٩٣١ طفلا ، من بينهم ٩٠٠ طفلة ، وفى ولاية الخرطوم

وحدها ١٤٣٣٦ طفلا ما بين سبعة أعوام وثلاثة عشر عاماً ٠ ويرى الخبراء أن العدد الآن أكبر من ذلك وخاصة إذا أضيفت ولايات الجنوب حتى أنه يصل وفق أحد التقديرات إلى ٨٥ ألف طفل من بينهم ٢٥ ألفا فى الخرطوم وحدها ٠

- **المغرب** : بدأت ظاهرة أطفال الشوارع فى العقدين الأخيرين – أو فى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات – فى المدن المغربية الكبرى ، ثم تزايدت الأعداد بشكل مضطرد حتى وصلت وفق بعض التقديرات إلى ٢٣٤ ألف طفل وأصبحت غير قاصرة على المدن الكبرى ، بل إنتشرت فى المدن المتوسطة ويشاهد الآن فى المدن الكبيرة والمتوسطة جماعات صغيرة من أطفال الشوارع فى حالة تيه وتنقل بين الأحياء والمدن

- **موريتانيا** : أثبتت دراسة ميدانية أن الظاهرة فى تزايد فى المناطق الحضرية بشكل مطرد ٠ وأن حوالى ٦٠% من أطفال الشوارع يوجدون فى الحى الذى تقطن فيه أسرهم الأصلية ، مما يعنى أن ظاهرة أطفال الشوارع هى ظاهرة أحياء ٠

مما سبق يتضح أن العالم العربى من المناطق التى تعانى بشدة من هذه المشكلة على مستوى العالم ، وبالتالى فإن لهذه المشكلة أولوية على جدول أعمال أى مسعى جاد لإحداث تنمية حقيقية فى بلدان المنطقة ٠ والشىء الثانى أن الظاهرة فى مسارها الحالى بلغت الحد الذى صار يمثل معلما فى ملامح المجتمعات ، بحيث أنها ستبقى فترة طويلة حتى مع إنتقاء الأسباب المسببة لها ٠ وهذا بالطبع إذا استمرت الأمور على ماهى عليه ، وأطلق العنان لتضاعف الأعداد ، ولم توجه الجهود الجادة والمتواصلة لتجاوزها ٠(المجلس العربى للطفولة والتنمية ٢٠٠٠)٠

وإذا كان هذا هو الحال فى البلدان العربية فهو ليس بأفضل فى العالم الخارجى ٠

ثالثاً : حجم الظاهرة محليا :

لم يتوافر فى مصر مسح أو دراسة ميدانية تحدد حجم ظاهرة أطفال الشوارع ، فيما عدا الكثير من التقديرات التى تفيد بزيادة الأعداد فى العقود الثلاثة الأخيرة ، وأن الظاهرة تعدت القاهرة والإسكندرية إلى المدن الأخرى فى الدلتا والصعيد ، وأن محافظة أسيوط بصفة خاصة بها ٣٠٠٠ طفل وذلك وفق تقرير ميدانى (محمد عبد المتعال ١٩٩٩) ٠

وفى تقرير لمنظمة اليونيسيف ، تقر التكهنات بوجود حوالى ستين ألف طفل فى شوارع القاهرة وحدها ، ويشمل هذا العدد المتسولين أو الذين يبيعون سلع تافهة فى إشارات المرور بالإضافة إلى الأطفال زائرى القاهرة من خارجها لفترة قصيرة ٠

وتقول إيمان بيبرس من اليونيسيف أنه فى تقرير أعدته المنظمة ورد أن ٦٠% من هؤلاء الأطفال يوجدون فى شوارع الدقى ، والجيزة قادمون من محافظات خارج القاهرة

، وبعض هؤلاء الأطفال الذين يبيعون فى الشارع ليسوا بالكثرة التى يتخيلها الكثيرون ٠(بسكال غزالة ١٩٩٥)٠

وللتعرف على مدى التزايد فى حجم الظاهرة نجد فى البيانات الواردة فى تقارير الأمن العام أنه فى عام ١٩٨٧ كان عدد حالات جنح التعرض للإنحراف (التشرد) ١٣٩٨ حالة ، ارتفع هذا العدد عام ١٩٨٨ إلى ١٤٩٤ حالة ، ثم إلى ٢٥٩٨ وواصل العدد الإرتفاع حتى بلغ عام ١٩٩١ عدد ٣٣٥٢ جنحة تعرض للإنحراف ٠

هذا العدد من الأطفال المشردين الذى تظهره تقارير الأمن العام على مستوى الجمهورية عام ١٩٩١ ، يرتفع فى سجلات نيابة أحداث القاهرة وحدها وللعام نفسه إلى ٤٤٣٧ جنحة تشرد فإذا سلمنا بدقة الرقم الأخير ، وبأن العدد من الأطفال المعرضين للإنحراف هو الذى أمكن القبض عليه من خلال الشرطة وتقديمه للنيابة خلال عام وفى مدينة القاهرة وحدها ، فإن ذلك يعنى أننا أمام ظاهرة متنامية وملموسة فى الواقع الاجتماعى المصرى ٠ وتعد مدينة القاهرة من أكثر المدن المصرية التى تحظى بالغالبية العظمى من الأطفال المشردين ، وذلك بالمقارنة ببعض مدن الجمهورية ٠ ففى الواقع ، لاتوجد حالات تشرد للأطفال فى القرى التى تعد أحد المصادر المهمة لهؤلاء الأطفال ٠ كما تنحصر – إلى أقصى حد – وجود حالات تشرد للأطفال فى المراكز أو عواصم الأقاليم ، بإستثناء المدن الساحلية ٠ وإذا عدنا إلى تقارير الأمن العام عن حالات التشرد فى مختلف محافظات الجمهورية خلال الفترة من عام ١٩٨٧ – ١٩٩١ ، نجد أن نسبة تشرد الأطفال بمدينة القاهرة وحدها وصلت الى ٣١,٦% من إجمالى حالات تشرد الأطفال خلال هذه الفترة ، ويلى ذلك وبفارق كبير مدينة بورسعيد بنسبة ١٦,٨% ومحافظة السويس بنسبة ١٤,٢% ثم مدينة الإسكندرية بنسبة ٦,٣% ومحافظة الشرقية بنسبة ٥,٢% فى حين نجد أن نسبة وجود حالات تشرد الأطفال بمحافظات الصعيد : بنى سويف ، المنيا ، أسيوط ، قناة ، أسوان لم تتجاوز ٤% و١% و ١,٥% و ١,٨% و٥ر% على الترتيب لكل منها (احمد وهدان وآخرون ١٩٩٩)٠

ويقدر الباحث أحمد صديق عدد أطفال الشوارع فى مصر بعدد ٩٣٥٠٠ طفل ، وذلك فى محاولة للتقدير عن طريق معادلة حسابية مبنية على عدد الأطفال الذين ترددوا على أحد مراكز رعاية أطفال الشوارع خلال الأشهر الستة الأولى من إفتتاحه ٠ ويقدر الباحث أن من بين هؤلاء الأطفال يوجد ٣١,٥ ألف من الذكور و ٦٢ ألفا من الإناث ، وهى معادلة قائمة على إفتراضات نظرية من ضمنها أن عدد الفتيات ضعف عدد الأولاد ، وهو إفتراض ينفرد

به الباحث حيث تجمع التقديرات على إنخفاض نسبة الإناث بين أطفال الشوارع رغم أن معاناة الفتاة داخل الأسرة أكبر من معاناة الفتى (أحمد صديق ١٩٩٥).

المبحث الثانى : الخلفية المجتمعية لظاهرة أطفال الشوارع :

إذا كنا بصدد فهم وتفسير ظاهرة أطفال الشوارع فلابد أن نتعرف على طبيعة البيئة الاجتماعية التى أفرزت هذه الظاهرة ، والأسباب التى أدت إلى تواجدهم بالشارع بعيدا عن أسرهم .

وفى الواقع أن البيئة الاجتماعية للطفولة فى مصر تعانى من أزمة لها أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية (احمد وهدان وآخرون ١٩٩٩) نعرض لها بإيجاز .

أولا : البُعد السياسى الأيدولوجى :

على الرغم من أن الطفولة فى المجتمع المصرى تشكل شريحة كبيرة ومهمة فى الهرم السكانى فى مصر ، حيث يصل عدد الأطفال من صفر إلى ١٨ سنة إلى ٢٤,٦ مليون طفل ، تمثل ما يقرب من (٤٥,٢٨) من مجموع السكان فإنه لا توجد سياسة اجتماعية شاملة وواضحة المعالم موجهة لهذا القطاع الكبير من السكان (على عتاقة ١٩٨٩) .

فالبعد الاجتماعى – بصفة عامة – فى توجهات سياسة التحرر الاقتصادى التى يجرى تبنيها فى المجتمع فى المرحلة الراهنة غائب إلى حد كبير من الناحية الواقعية ، كما أن البعد الجغرافى فى توجهات السياسة الاجتماعية ، إذا إفترضنا وجود سياسة اجتماعية للطفولة فى مصر غائب أيضا ، حيث يجرى الاهتمام بطفل الحضر ويهمل طفل الريف ، الأمر الذى يجعل المناطق الريفية ، على النحو الذى اشرنا إليه من قبل ، مناطق طرد وإمداد للمدن ، وبالذات القاهرة الكبرى بالأطفال الهاربين من وطأة المعيشة وإفتقاد أوجه الخدمات والرعاية المتوافرة .

كذلك فإن المدقق فى إعلان الدولة عن عقد لحماية الطفل المصرى ورعايته (١٩٨٩ – ١٩٩٩) يلاحظ أنه يركز على الجوانب الصحية ، ويحدد مواعيد للقضاء على بعض الأمراض التى تصيب الأطفال مثل التيتانوس أو شلل الأطفال بحلول عام ١٩٩٤ ..الخ ، فى حين يهمل الإعلان الجوانب الثقافية أو لا يحدد لها مواقيت محددة لتحقيق بعض الإنجازات فيها ، مثلما هو الحال فى الجانب الصحى ، واكتفت الوثيقة فى هذا المجال بالحديث العام عن كفالة التعليم الأساسى وإعطاء الطفل نصيبا عادلاً من الثقافة إلى غيره من الحديث المرسل وغير محدد المعنى (سيد عويس ١٩٩١).

وفى إطار غيبة المشروع أو تصور المجتمع المصرى لمستقبل أطفاله يتقدم أو يتضاءل الإحساس العام بوجود مشكلة للطفولة فى مصر ويصبح الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية (محمدى عارف عثمان ١٩٨٤) ٠أو الذين يعملون وهم صغار ، والذين يهيمون بالشوارع دون عمل ، ويقعون ضحايا لعصابات المخدرات وجماعات العنف فإنهم يشكلون للتربويين والباحثين قضية من الزاوية الأخلاقية تثار بين الحين والآخر وفى المناسبات المختلفة ، أما بالنسبة للنسق الاجتماعى القائم فهؤلاء لا يشكلون قضية ولا مشكلة على ضوء غيبة التصور المستقبلى له ٠

ثانيا : البعد الاقتصادى والمعيشى :

شهد المجتمع المصرى فى الحقبة الأخيرة تغيرات متسارعة ، شملت مختلف مجالات الحياة فى المجتمع ، وكان أكثر هذه المجالات سرعة فى التغير هو المجال الاقتصادى ، حيث جرى تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى ، والتى فى إطارها إتجهت الدولة لتشجيع القطاع الخاص ومشاركة رأس المال المحلى (العام والخاص) لرأس المال العربى والأجنبى ، وخلق الظروف الملائمة لجذب المستثمرين العرب والأجانب لإقامة المشروعات التجارية والصناعية ، من خلال تقديم الضمانات ضد المخاطر غير التجارية ، وتوفير الحوافز المناسبة لتشجيع الإستثمار إلى غيرهم من الإجراءات التى تضمنها القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ الخاص باستثمار رأس المال العربى والمناطق الحرة والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والخاص بإستثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ٠ كما فتح القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالاستيراد والتصدير الباب على مصراعيه لنشاط القطاع الخاص ، وبالتالى ترك كميات السلع المستوردة ونوعيتها تخضع لاعتبارات الربح السريع ، ومن ثم أغرق القطاع الخاص السوق المصرية بالسلع الإستهلاكية المستوردة التى تحقق أرباحا عالية وعائداً سريعا بصورة أكبر من السلع الوسيطة والإستثمارية (سيد المغربى ١٩٦٠) ٠

وقد جرى تعميق السياسة الاقتصادية فى السنوات الأخيرة فى إطار ما يعرف ببرنامج إعادة هيكلة الاقتصاد المصرى أو سياسة الإشراف على قطاعات الإنتاج والخدمات فى الزراعة والصناعة والتعليم والصحة ٠(محمد سلامة غبارى ١٩٨٥) وترك الأمور لآليات العرض والطلب وتقليص الدعم ٠ وفى ظل هذه السياسات تتم عملية فرز طبقى جديد ، حيث يبدو واضحا للعيان أن الأثرياء القدامى وغيرهم من الفئات الجديدة التى تكاملت مع سياسة الإنفتاح يحققون مزيداً من الثراء والغنى ، فى الوقت الذى تتردى فيه أوضاع غيرهم ويزدادون فقراً ، وتشير البيانات أن هناك ٢,٥% من مجمل سكان مصر يستحوذون

على ربع الدخل القومى ٠ وأن هناك ١٠% منهم يستهلكون ٤٥% من جملة الإستهلاك العائلى ، هذا فى حين يستهلك باقى المواطنين النصف الأخير (أنور محمد الشرقاوى ١٩٨٦) ٠

وما يهمنا فى هذا الإطار ، ويرتبط بموضوعنا ، أن الغالبية العظمى من أرباب الأسر المصرية فى الريف والحضر فى ظل تدهور مستوى الدخول وارتفاع الأسعار والتضخم تتجه ليس فقط للإنشغال فى العمل وفى أكثر من مهمة أو الهجرة الواسعة خارج مصر ، ولكن أيضا فى دفع أطفالهم إلى الدخول المبكر فى سوق العمل تحت وطأة الاحتياج المادى والفقر العام على ما يفرزه ذلك من ضغوط مادية ونفسية على الأطفال تدفع لهم فى العديد من الحالات للهرب من الأسر أو من مواقع العمل تحت قسوة سوء المعاملة ، سواء من الوالدين ، أو أصحاب الأعمال ، ويهيمون على وجوههم فى الشوارع ، وتشير البيانات أن نسبة تشغيل الأطفال الذين يبلغون من العمر (٦-١٥) سنة فى تزايد مطرد ٠ وينتمى غالبيتهم لأسر عمالية أو مثيلها من الأسر ذات المستوى المنخفض أو الفئات الدنيا فى سلم التدرج الاجتماعى فأرباب هذه الأسر من العمال اليدويين بنسبة ٣٣,٧% وعمال الخدمات ٢٤,٧% والباعة ١٤% والبعض من صغار المزارعين والعاملين فى الحكومة ٠ كما تظهر البيانات أن القسم الأكبر من الأطفال المشتغلين يتمركز فى الريف بنسبة ٧٢,٦٨% فى مقابل ٢٧,٣٢% منهم يعملون فى الحضر ٠(احمد وهدان وآخرون ١٩٩٩)

وفى إطار ضيق الرقعة الزراعية ، وزيادة عدد السكان ٠ وندرة فرص العمل ، والتشغيل بالمناطق الريفية ، وإزدياد حدة الفقر بهذه المناطق ، فإن العديد من أطفال الأقاليم والقرى تحديدا المضطرين للعمل ، يتجهون تحت وطأة هذه الظروف إلى الهروب إلى المدن الرئيسية ، وبالذات القاهرة والمدن الساحلية للبحث عن عمل ، أو تسول القوت اليومى بلا حماية أو رعاية سوى قانون الشارع وظروف التشرد ٠

ثالثا : <u>البعد الاجتماعى والأسرى</u> :

نشير فى هذا البعد تحديداً إلى أوضاع التغير التى ألمت ببنية الأسرة المصرية ، وأدوار ومكانة المرأة المصرية وطبيعة العلاقات الأسرية والمستوى التعليمى للأسرة والرؤية الاجتماعية للطفل ٠

فقد عايش المجتمع المصرى خلال حقبتى السبعينات والثمانينات تزايداً ملحوظا فى معدلات هجرة المصريين للعمل بالخارج بفئاتهم الاجتماعية والمهنية المختلفة ، وقد تركت هذه الظاهرة بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية المشار إليها آنفا تأثيراتها المباشرة على

بنية الأسرة المصرية وأساليب رعاية الأطفال وتنشئتهم (ناهد صالح ١٩٦٤) فالأب الغائب فى الخارج من أجل البحث عن الثروة ، والأم المنهكة فى تدبير شئون الأسرة والوفاء باحتياجاتها أو المساعدة ، والعمل خارج نطاق الأسرة لتدبير نفقات ومتطلبات الحياة المتزايدة فى ظل التضخم وإرتفاع الأسعار ، فضلا عما يحدث من مؤثرات وقلق ومنازعات وعلاقات مادية داخل الأسر بسبب تغير الأدوار وإضطرار المرأة أن تمارس أدواراً مزدوجة ومهام كان يقوم بها الرجل الغائب أو المنهمك فى أكثر من مهمة ، ينعكس آثارها سلبيا على رعاية الأطفال أو حمايتهم ٠

كما يضيف انخفاض المستوى التعليمى للوالدين وتفشى الأمية فى المناطق الشعبية والريفية ، والتزايد السكانى ، وتضخم حجم الأسرة فى هذه المناطق ، مع قصور الإمكانيات المادية (احمد وهدان ١٩٩١) المزيد من التأثيرات السلبية على واقع الطفولة عامة ، إذ أصبحت الأسرة وهى الوسط الذى ينشأ فيه الطفل - فى ظروف صعبة - لا توفر البيئة الصالحة لرعاية الطفل وتربيته التربية الأسرية السليمة ، ولعل فى ظهور نوعيات من الأطفال الذين يعانون من مشاكل خاصة كالأطفال مجهولى النسب والأيتام والمشردين ، فضلا عن إستغلال بعضهم فى التسول ، أو ارتكاب بعض الجرائم الدليل الواضح على تأثير الهجرة وإنهماك الوالدين فى العمل خارج الأسرة طوال اليوم ، والتزايد السكانى إلى غيرها من الأبعاد الاجتماعية التى تضعف من وظيفة الرعاية التى توفرها الأسرة المصرية للأطفال ٠

يبد أن الأمر لا يرتبط فقط بالفقر والانهماك فى العمل خارج الأسرة والتزايد السكانى ٠٠الخ ، وإنما امتد الأمر إلى ما يمكن أن نطلق عليه الرغبة فى الوجاهة الاجتماعية ، وهى الرغبة التى انتشرت مؤخرا فى المجتمع المصرى ريفه وحضره إنتشارا واسعا ، وبالذات فى الأسر الغنية التى أثرت من جراء سياسات الانفتاح والهجرة ، حيث نجد أيضا بعض الأمهات من الأسر الثرية لا تعمل خارج البيت وتأتى من قبيل الوجاهة ، أن تقوم بمهامها التربوية التقليدية مع أطفالها تاركة المهمة للأخريات ، الأمر الذى يضيف مصدرا آخر لمصادر تصدع وظيفة الرعاية التى تقوم بها الأسرة المصرية ٠

كما أن بعض العاملين بالخارج يتجهون للإنفاق ببذخ على أسرهم ، وبالذات الأطفال من قبيل التعويض النفسى على تركهم والغياب عنهم بالخارج ، ويساهم توافر الأموال الزائدة مع ضعف الرقابة الأسرية لغياب العائل وأصدقاء السوء إلى اتجاه بعض أطفال هذه الأسر للإنحراف ، ولعل فى ذلك ما يفسر أسباب الإحساس العام أن إنحراف الأطفال أصبح ظاهرة عامة يشمل الأسر الغنية والفقيرة على حد سواء ٠

فإذا تجاوزنا عوامل الفقر أو الوجاهة الاجتماعية إلى النظرة الاجتماعيـــة للطفـــل ، فإننا نجد أن حب الوالدين للطفل لا يؤدى فى كثير من الأحوال إلى أن يكون الأولى بالرعاية فى حياة الأسرة ٠ ويتزايد هذا التوجه حينما يكون دخل الأسرة قليلا أو شبه معدم ، حيـــث يمكن التخلى بسهولة عن الطفل ، وهو ما يفسر حالات قبول بعض أرباب الأســـر الفقيـــرة تزويج الأطفال الصغار من الإناث إلى الكهول من أثرياء الدول البترولية ، أو عرض الطفـــل للتبنى أو حتى للبيع فى مقابل مادى على النحو الذى تعكسه أحيانا أجهزة الإعلام ٠

رابعا :البعد التعليمى والمدرسى :

تعانى العملية التعليمية فى كافة مراحلها قصورا واضحا فى المجتمـــع المصـــرى ، حيث لا يتسع المجال هنا لمناقشتها ، وأن ما نود أن نشير إليه أنه رغم التوسع الكمى فـــى توفير فرص التعليم العام وزيادة أعداد المدارس والمدرسين والتلاميذ ، فإن النقص المتزايد فى الإمكانيات المادية والبشرية والذى انعكس فى ارتفاع كثافة الفصول الدراسية وانخفاض مستويات الأداء ، وارتفاع معدلات الرسوب ، وسوء العلاقة بين المعلم والتلميذ أو إنقطاعها بين المدرسة والأسرة ، فضلا عن عدم العدالة فى توزيع الخدمة التعليميـــة بـــين المنـــاطق الجغرافية المختلفة ، وتزايد نفقات التعليم والدروس الخصوصية ٠٠الخ ٠ أدى ذلـــك إلـــى زيادة معدلات نسبة التسرب من التعليم والهروب من المدرسة بســـبب ســـوء الأوضـــاع أو المعاملة داخلها على النحو الذى أشرنا إليه٠

وإذا كان كل ما تقدم يشير إلى أننا بصدد أزمة تنموية تتطلب إعادة النظر فى الرؤى والتوجهات ، إلا أننا فى إطار ما هو قائم نوصى بضرورة أن يأخذ البعـــد الاجتمـــاعى فـــى التنمية أهمية خاصة ، والعمل فى ذلك على سياسة صـــياغة سياســـة اجتماعيـــة واضـــحة ومحددة فى مجال الطفولة يشارك فيها كافة مستويات مؤسسات المجتمع ٠ مع العلـــم بأنـــه فى ظل الواقع الجديد تظهر أنماط جديدة من الإنحراف والتعرض للإنحراف وترتبط بالآثـــار الناجمة عن تدهور الأحوال المعيشية لقطاعات عريضة من السكان ٠

المبحث الثالث : السمات العامة لأطفال الشوارع :

من المؤكد أن وجود أطفال يعانون من قسوة المجتمع بدءا من الأسرة حتى زمـــلاء الشارع ، لابد أن يتبعه تكون خصائص وسمات واحدة ، كما هو واضح مـــن نتـــائج كافـــة البحوث الميدانية التى سجلت جميعها هذه السمات بالشكل التالى :

أولا : تدنى مستوى التعليم :

وهى نتيجة طبيعية لهروب الأطفال فى المراحل الأولى من التعليم من المدرسة ، ففى دراسة نشأت حسين اتضح أن معظم أطفال العينة من الذكور والإناث أميون (٨٦%) ، حيث لا يجيد معظمهم معرفة حروف الهجاء ، باستثناء بعض الأطفال الذين يستطيعون قراءة بعض الكلمات والجمل البسيطة (٨%) أو القراءة والكتابة(٦%) وبخاصة كتابة أسمائهم والتعرف فقط على بعض حروف الهجاء فى حين لم ينهى أحدهم المرحلة الابتدائية ٠ وعلى الرغم من ذلك ، يجيد معظم أطفال العينة (٨٨%) القيام ببعض العمليات الحسابية البسيطة بصورة شفهية تمكنهم من إجراء عمليات البيع والشراء لبعض السلع التى لا تتطلب عمليات حسابية معقدة وتشير نفس الدراسة إلى حجم الأطفال الذين تركوا الدراسة أثناء فترة التعليم الأساسى ما بين السنوات الأولى والرابعة من المرحلة الإبتدائية يبلغ حوالى (٦٤%) بينما لم يدخل باقى أطفال العينة (٣٦%) المدرسة أصلا وخاصة الإناث منهم (نشأت حسين) ٠

وتتشابه نتائج الدراسة بهذا الشكل مع نتائج معظم الدراسات العالمية التى تناولت موضوع التعليم بين أطفال الشوارع ٠

ثانيا : عمل الأطفال :

يتجه بعض الأطفال للحصول على النقود إلى ممارسة أعمال خطرة ، فهناك ما يمكن أن يسمى بالمسرح الدرامى الذى يتجه فيه الأطفال على إبتلاع كرات النار المحترقة والمرور فى أطواق الحديد الملتهبة فى ألعاب أكروباتية وسط حشد غفير من الناس ، وفى النهاية يحصلون على التصفيق وبعض من النقود ، ويفقدون الإحساس بالأمان حيث ينفض الجموع ويبقى الطفل وحيدا (أبو بكر مرسى ٢٠٠١) ٠

بيع الأشياء التافهة والأعمال البسيطة :

مثل بيع المناديل فى إشارات المرور أو بيع الكروت فى المواصلات العامة ، أو بيع البيبسى كولا ، وبيع الأكياس فى الأسواق أو بيع الورد والفل والليمون والنعناع فى إشارات المرور ووسائل المواصلات ، أو بيع العجوة والسميط واللب والسودانى فى القطارات لحساب معلمين أو لحساب أنفسهم ، أو القيام ببعض الأعمال التافهة مثل مسح زجاج السيارات فى إشارات المرور ومسح الأحذية أو النداء على ركاب الميكروباص ، كما يقومون بجمع القمامة أو بغسل الأطباق داخل بعض المطاعم مقابل أكل الفضلات ٠

- التسول :

مثل الشحاتة والإستجداء وحمل المباخر والمرور بها على المحلات لتبخيرهـا ، أو مثل التطفل للحصول على المال والخبز أمـام المحـلات والمطـاعم ، أو بتـأجير " أطفـال الشوارع" الصغار جدا من قبل الأهل باليوم لممارسة التسول مع كبار الشـحاذين لاسـتجداء عطف الناس فى الشوارع ٠

- الأعمال المنافية للقانون وللآداب :

الحصول على دخل من خلال الإنحراف الجنسى فى عمليات الدعارة بالنسبة للإناث ، واللواط بالنسبة للذكور والشذوذ الجنسى بأشكاله المختلفة بالنسبة للجنسين ٠

- السرقة والنشل ، أو الانضمام إلى احدى العصابات ٠
- توزيع المخدرات ، ويعملون لذلك من خلال العصابات ٠
- دخول مجال الجريمة فى شتى مجالاتها ، مثل سرقة الملابس ، الأحذية وكابلات الكهرباء تحت سيطرة وتخطيط أشخاص كبار ، أو فى سرقة الأوعيـة ٠ كمـا يقوم بعض المحترفين بإستغلال الأطفال فى سرقة السيارات فى إشارات المرور أو أثناء الليل ٠

ثالثا : سوء الحالة الصحية :

يعانى أطفال الشوارع من سوء التغذية والإهمال وبالتالى فإنهم يتعرضون لمجموعة من المشكلات الصحية التى تمثلت فى الجروح القطعية ، والحروق ، والتقيحـات الجلدية ، وظهور بعض البقع الجلدية (بما يشبه حالات التينيـا والجـرب) وآلام المعـدة والقـيء والإسهـال والصـداع المزمن والتشنجات والتبول اللاإرادى وآلام الأسنان واللثـة (نشـأت حسين ١٩٩٨) ٠

ويتعرض أطفال الشوارع للعديد من مخاطر الطريق مثل حوادث السـيارات بسـبب تجولهم المستمر فى الشارع من أجل الشحاذة أو بيع السـلع التافهـة ، وركـوب أسـطح القطارات للتهرب من دفع ثمن التذكرة مما يعرضهم للسقوط من فوقه ٠

كما يتعرض أطفال الشوارع للعديد من الأمراض ممـا يجعلهـم يعيشـون فـى آلام مستمرة دون علاج حتى يصلوا إلى مرحلة الصراخ من الألم أو المـوت ، وتـتخلص هـذه الأمراض فى الآتى :

- التسمم الغذائى – الجرب – التيفود – الملاريا – البلهارسـيا – الأنيميـا – السعال المستمر وتعب الصدر ٠
- وتتركز أسباب إنتشار معظم هذه الأمراض فى :
  - عدم النظافة أو الإستحمام ٠

- الأكل من القمامة ٠
- الإستحمام فى الترع والمصارف (محمد سيد فهمى ٢٠٠١) ٠

رابعا : سوء إستخدام المواد المخدرة :

يمثل التدخين وسوء إستخدام المواد المخدرة مرتبة عالية ، فتعاطى المخدرات يسود بينهم وكذلك الشيشة وشم البنزين والكلة والتنر وتعاطى البانجو حتى يؤثر على وعيهم وتفكيرهم وتجعلهم يترنحون ويفقدون القدرة على الإدراك الحسى ٠

أيضا إستغلال عصابات التهريب لهم بإستخدامهم فى ترويج المخدرات إعتمادا على أن الأحكام التى تطبق على الأحداث أحكام مخففة لصغر سنهم ٠

خامسا : الإستغلال الجنسى لأطفال الشوارع :

لعل أخطر ما يتعرض له أطفال الشوارع هو الإستغلال الجنسى سواء من العصابات أو الأفراد المستغلين ضعفهم لصغر سنهم وعدم قدرتهم على مواجهة الإساءة الجنسية سواء من قبل مرتكبها أم من الوسطاء ، وقد أفادت العديد من الدراسات العالمية أن الآلاف من الفتيات الصغيرات من أطفال الشوارع فى العديد من البلدان يعملن على إشباع رغبات الرجال ٠

وقد أفادت العديد من البيانات وجود صلات مباشرة عديدة بين الإستغلال الجنسى وأطفال الشوارع ، حيث يساعد على هذا تدنى ظروفهم الاجتماعية وإفتقادهم للرعاية الأسرية التى تجعلهم غير واعين لمدى خطورة هذه الممارسات ٠ وتؤدى الممارسات الجنسية الى تعرض الأطفال للعديد من المخاطر الصحية بما فى ذلك الإصابة بالأمراض النفسية ، والإصابة بنقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والأمراض التناسلية ، وحالات الحمل غير الشرعى ، إضافة إلى ذلك يصبح هؤلاء الأطفال رهائن لواقع مشوه يسود فيه الضعف وفقدان الثقة بالآخرين والإحساس بالعار والنبذ من قبل المجتمع (محمد سيد فهمى ٢٠٠١) ٠

وبطبيعة الحال هناك سمات أخرى نفسية يتميز بها أطفال الشوارع كالعصبية ، والتشتت العاطفى ، والميول العدوانية ٠٠الخ ٠

الفصل الثانى

أسباب ظاهرة أطفال الشوارع

المبحث الأول : الأسباب الإقتصادية

المبحث الثانى: الأسباب الإجتماعـــية

المبحث الثالث: المخاطر التى تواجه الطفل فى الشارع

تعتبر ظاهرة أطفال الشوارع ظاهرة مجتمعية ينبغى وضعها فى سياق الأبعاد المؤثرة عليها من إقتصادية وإجتماعية وأسرية. ولقد أسهمت عوامل كثيرة ومتشابكة على تضخم المشكلة ، نظراً لإعتمادها على مجموعة من المكونات الاجتماعية والاقتصادية التى تضافرت معاً ، وأدت إلى زيادة مشكلة الأطفال المعرضين للإنحراف كما سنرى :

المبحث الأول : الأسباب الاقتصادية :

يلعب العامل الاقتصادى دوراً هاماً فى غرس المشكلات الأسرية التى تتسبب بدورها فى تصدع الأسرة وتواجد أبناءها فى الشارع ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى:

أ - الفقر :

أشارت العديد من الدراسات إلى أنه عادة ما ينتمى أولاد الشوارع إلى أسر فقيرة منخفضة الدخل ، وأن هذه الأسر تعيش عند خط الفقر أو دونه مما يجعلهم يدفعون أبناءهم إلى ممارسة أعمال التسول أو التجارة فى بعض السلع الهامشية طوال اليوم لمساعدتهم وأحياناً أخرى يتعرض هؤلاء الأطفال للقسوة والحرمان الشديدان من أسرهم مما يجعلهم يهربون إلى الشارع(علاء مصطفى وعزة كريم ١٩٩٤).

إن هذه الحالة من الفقر التى لا يكفى فيها دخل الفرد لتحقيق الحاجات الأساسية من مسكن ، وغذاء ، وملبس ، وعلاج مناسب وغيرها من الضروريات التى تفرضها الحياة العصرية ، بما يؤدى بالفرد إلى الحفاظ على كيانه المادى والمعنوى. ويرجع إنخفاض المستوى الاقتصادى إلى إنخفاض دخل الأسرة التى يجعلها عاجزة عن الوفاء بإلتزاماتها تجاه الأبناء. وتزداد المشكلة مع كبر حجم الأسرة وزيادة عدد الأطفال ،وما يستلزم من توفير كافة سبل الرعاية لهؤلاء الأطفال فى إنعكاس المشكلات الصحية والنفسية والتعليمية للطفل وخاصة عندما تكون فى نفس الوقت منخفضة فى المستوى الإقتصادي والثقافى والتعليمى مما يؤدى إلى افتقاد الطفل إلى حاجاته الأساسية فى ظل هذه الظروف.

والظروف الإقتصادية المتدنية التى تحيط بالطفل تحول بينه وبين حاجاته إلى هذا الأمن والحب الذى يفقده حين يعمل أبويه مدفوعين بضرورات الحياه الإقتصادية الملحة ، مما يخل بإتزان البيت فى أوقات مختلفة وربما لايكون هناك لقاء إلا حول مائدة الأسرة ، ويرتبط بالفقر المستوى الصحى نتيجة سوء التغذية والإعتماد على الطرق البدائية فى العلاج ، وإن أبناء الطبقات الفقيرة يترددون بين الجناح وحياة الإستقامة ، هم يقارنون كل يوم بين حياتهم ، وحياة أصحاب الثروات الذين يتمتعون بالطعام الجيد ، والملابس المريحة

ووسائل الترفيه ، والسيارات ، فيشعرون بالشفقة على أنفسهم وأحياناً بالحسد لهؤلاء (كمال عزيز عطا الله ١٩٩٤)٠

كما تلجأ الأسر الفقيرة إلى التحرر من التزاماتها تجاه الأبناء فى ظل الظروف المعيشية الصعبة بينما يسعى الأبناء بلا موجه أو رقيب يبحثون عن الفتات فى أى مكان وينامون حين يتعبون ، وقد يصل التكيف مع هذه الظروف مداه إلى الحد الذى يظهر فيه هؤلاء كأنهم سعداء ساخرين يفلسفون حياتهم ، ويبحثون عن الملذات الشرعية وغير الشرعية دون التقيد بمفاهيم العيب أو الحرام ٠ إن قضية الفقر وما لها من تراكم إجتماعى وثقافى واقتصادى وحضارى لا يؤثر فقط على الدول الفقيرة وشعوبها ولكنها تتزايد أيضاً فى الدول المتقدمة والغنية (إقبال السمالوطى ١٩٩٨)٠

وتعد المشكلة الاقتصادية أساساً لمشاكل كثيرة أخرى ، وقد يذهب البعض إلى أنها المشكلة الأم٠ خاصة أن لها مردودات متعددة ومؤثرة فى تفشى ظاهرة أطفال الشوارع منها:

- نقص التغذية وسوئها مما يؤدى إلى الإصابة ببعض الأمراض الخطيرة والمستعصية ، أو العاهات البدنية والنفسية٠
- تعرض أحد أفراد الأسرة للموت المبكر مما يعرضها إلى التفكك بسبب وفاة أحد الأبوين٠
- الفقر يفرض المسكن الردئ ، وما يتعرض له الفرد من مخاطر نتيجة لسوء السكن وسوء التهوية وعدم ملاءمته للحياه٠
- خروج الأطفال إلى العمل وهم دون السن القانونية ، كما تخرج الأمهات للعمل خارج المنزل وترك الأبناء الأبناء دون رعاية لفترات طويلة تاريكين أبناءهم دون رعاية ٠
- عمل الطفل فى سن مبكرة يفرض عليه التسرب من التعليم فيتفشى الجهل فى الأسرة والمجتمع٠
- الفقر يفرض المسكن الردئ مما يدفع الأطفال للهروب منه(عبد الخالق عفيفى ١٩٩٦)٠

ورغم أن الفقر من الأسباب السياسية وراء ظاهرة أطفال الشوارع ، إلا أنه ليس بالضرورة السبب الوحيد وراء خروج الطفل إلى الشارع ،وليس معنى هذا أن الفقراء ناس غير أسوياء ، فكم من عظماء ومفكرين كانوا من أبناء الفقراء ، فالفقر والتدهور

الاقتصادى وإنخفاض دخل الأسرة يؤدى إلى تدهور إجتماعى وثقافى ، وبذلك تصبح الأسرة ذات مشاكل مركبة مما يؤدى إلى ضعف دورها فى تربية الأبناء. والنتيجة الأساسية لكل ماتقدم هو علاقة التخلف والفقر واللذان يؤديان سوياً إلى زيادة تفشى ظاهرة أطفال الشوارع فى البيئة المحلية.

ب - مسكن الأسرة :

من البديهى أن يترتب على إنخفاض المستوى الاقتصادى للأسرة مسكن لا يوفر ظروف صحية وإجتماعية مرغوبة. كما أن عدم توفر المسكن الملائم للأسرة ، وعدم كفاية مرافقة وإزدحام المسكن الضيق بأسرة كبيرة العدد كلها أمور تجعل الطفل يفقد حاجته إلى المعيشة الطبيعية المريحة التى تحببه فى بيئته. فضلاً عن أنه يفقد أيضاً حاجته إلى الرعاية وسط هذا الإزدحام. والطفل فى هذا الحيز المكانى الضيق للمسكن ، يحرم من فرص اللعب داخل المسكن ، مما يدفعه للخروج للشارع.

هذا بالإضافة إلى أنه يؤدى لحرمان الوالدين من متابعة تصرفات الطفل ، ومناقشة سلوكه بل يؤدى إلى الإحتكاك والصراع والخلافات ، وهروب الآباء والإخوة الكبار خارج المنزل ، مما يفقد الصغار فرص التوجيه (كمال عزيز عطا الله ١٩٩٤) كل هذه العوامل تصبح عوامل طاردة للأطفال من منزل الأسرة وعوامل جاذبة للشارع وغالباً ما يرث هؤلاء الأبناء الفقر والمهنة اتى نشأ عليها ذويهم ، وبذلك يصبح مجالهم فى الترقى الاقتصادى والاجتماعى ضعيف.

أضف إلى ذلك أن عائد العمل فى هذه المهن ، لا يغطى الحاجات الأساسية للأسرة وهو غير مأمون ، مما يدفع الأطفال إلى محاولة الإعتماد على أنفسهم لإشباع حاجاتهم أو المساهمة فى سد حاجات الأسرة. إلى جانب ذلك فإن عمل عائل الأسرة فى هذا المجال يحرمها من أى تغطية إجتماعية ، فلا توجد لها تغطية تأمينية ولا معاش متقاعد ولا تغطية صحية ولا تعويضات ولا أى شئ من أشكال الحماية التأمينية أو القانونية ، وهكذا تكون الأسرة ، خاصة فى ظل المستوى المعيشى المنخفض الذى تعيش فيه ، عرضه لأى حدث يؤثر فى مسار حياة أفرادها ويعصف بهم. كما أن طبيعة عمل رب الأسرة إذا ما كان العمل فى الشارع (مثل الباعة المتجولين أو باعة الأرصفة) يفرض فى كثير من الأحوال أن يقضى الأطفال معظم وقتهم فى الشارع بصحبة والديهم (وخاصة فى حالة الأم) مما يجعلهم يألفون حياة الشارع ويرتبطون بمجتمعاته. وتمتد نمط حياة الأسرة المرتبط دخلها بالقطاع غير الرسمى ، والذى يعتمد على أسلوب "قوت يوم بيوم" نجد أن هناك إفتقار لأى نوع من التخطيط أو حساب لما سوف يأتى به الغد. وهذا الأسلوب ينطبع بالتأكيد فى شخصية الطفل

ويطبع به أهم سمات أطفال الشوارع وهى فقدان الإحساس بالزمن والقدرة على التفكير الواقعى فى المستقبل. هذا إلى أن وقت العمل فى هذا القطاع طويل وغير محدد وغير ثابت بما لا يتيح للوالدين العاملين به فرص كافيه للعناية بالأطفال أو التواصل معهم فى علاقات صحية. ويمكن أن نضيف أيضاً أن إتساع مجموعات من البشر التى تتحايل على الرزق تخلق أبواباً وأشكالاً مبتكره من الإرتزاق غير المشروع ، والذى يتضمن إستغلال أطفال الشوارع فى نشاطات إجرامية أو فى التسول ، إذا ما توقعنا الزيادة فى اعداد السكان الذين يعتمدون فى دخلهم على سوق العمل غير الرسمى توقعنا الإرتفاع الرهيب المتوقع فى أعداد أطفال الشوارع(عزه خليل ٢٠٠٠).

جـ - إنتشار العشوائيات :

إنتشرت فى العشرين عاماً الأخيرة ظاهرة الإسكان العشوائى الذى يقام على أطراف المدن فى تقسيمات غير معتمدة وبدون ترخيص ، وتتكون هذه المناطق فى كثير من الأحيان من مساكن جدارية مثل العشش والأكواخ وبيوت الصفيح ، وما إليها من مبان بدائية يقوم بتشييدها فقراء الحضر بإستخدام المخلفات والمواد الرخيصة. وعلى سبيل المثال تشير إحدى الدراسات على أن العشوائيات تشغل مساحة واسعة فى المدن والمراكز الحضرية المصرية، وعلى هوامشها وأطرافها وعلى الأراضى الزراعية بما يساوى ٣٤٤ كم مربع ، ويقطنها ١١,٥٦ مليون نسمة. ولهذا ترتفع نسبة سكانها إلى إجمالى سكان الحضر بوجه عام لتصل إلى نحو ٣٧%وفى تقديرات أخرى يبلغ تعداد سكان العشوائيات ١٢,٦ مليون نسمة ، بنسبة ٤٦% من إجمالى سكان مصر (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ١٩٩٨).

تعتبر التجمعات العشوائية هى البؤرة الأولى المعززة والمستقبلة لأولاد الشوارع ، فغالبية هؤلاء الأطفال ينتشرون ويولدون ويعيشون فى هذه التجمعات ، فبداخلها تتعدد مجالات ممارسات أولاد الشوارع سواء كانت هذه الممارسات تتم داخلها أو خارجها ، ولقد أشار المسئولين إلى أن عام ١٩٩٤ كان لدى مصر ٩٠١ منطقة عشوائية منتشرة على مستوى أنحاء الجمهورية ، ولقد أدت أحداث السيول من ناحية ، وإعادة حصر العشوائيات على مستوى المحافظات من ناحية أخرى إلى رفع التقديرات الرسمية للعشوائيات إلى ١٠٣٤ منطقة فى ٢٤ محافظة من المحافظات الستة والعشرين ، ولا توجد عشوائيات فى محافظتى شمال سيناء والوادى الجديد ، كما أشارت الدراسات التى أجريت على المناطق العشوائية إلى أنه من الضرورى إزالة ٨١ منطقة بشكل فورى ٩٥٣ يقترح الإبقاء عليها مع تطويرها ، ومن ثم فقد زادت التكلفة التقديرية الإجمالية لتنمية هذه المناطق .

وتتميز هذه المناطق بإختلاف خصائصها عن تلك الخصائص العامة المميزة لأى تجمع آخر. وتوضح إحدى الدراسات هذه الخصائص كما يلى :

- وجود نسبة كبيرة من السكان من ذوى الدخل المنخفض.
- إزدياد الكثافة السكانية لتصل إلى أكثر من ١٥٠٠ نسمة فى الكيلو متر من بعد المناطق وتقترب أو تزيد عن ٢٠٠٠ نسمة فى الكيلو متر فى مناطق أخرى ، فعلى سبيل المثال تبلغ ٢٣٠٠ نسمة فى الكيلو متر بمنطقة عشش الترجمان.
- تكدس أكثر من أسرة فى مسكن واحد فى صورة إستئجار أكثر من أسرة لشقة واحدة ، كل أسرة تستأثر بجزء منها ، وينتفع الجميع بمرافقها بالتناوب.
- إرتفاع معدل التزاحم بالنسبة للغرفة الواحدة.
- سوء الحالة الصحية والتعليمية بهذه المناطق.
- إرتفاع نسبة المشاكل الاجتماعية كالإجرام وتشرد الأحداث والطلاق والمشاجرات العائلية (عزة كريم ١٩٩٨).

وتشير دراسة أخرى إلى أن القاهرة وحدها خصت بزيادة فى نسبة المساكن العشوائية بها وصلت إلى ٢٩,٥% من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٦ ، وأن القاهرة تعرف ظاهرة زحف الأحياء على الموتى حتى أصبح سكنى المقابر نمطاً عادياً فى حياة العاصمة. ومن المعروف أن كثيراً من العواصم والمدن الكبرى فى البلدان العربية عرفت هذه الظاهرة والتى سميت بأحزمة الفقر ، ويرجع بعضهم السبب فى ذلك إلى سياسات التحول الإقتصادى التى عززت حدة الفقر(يسرى مصطفى عبد المجيد ١٩٩٧) ويرجعه البعض الآخر إلى الخلل فى السياسات التنموية والسكنية الناتج عن عدم الإهتمام بالتنمية المتوازنة ، أو عدم الإهتمام بالريف ، والتى ينتج عنها هجرة داخلية واسعة من الريف إلى المدينة سعياً وراء فرصة عمل و مستوى معيشة وخدمات إجتماعية وصحية وتعليمية أفضل. الأمر الذى يخلق بالإضافة إلى عوامل أخرى – فجوة بين زيادة إحتياجات الإسكان فى المدن وما يستطيع القطاع العام والخاص توفيره من مساكن.وتكون المحصلة النهائية هى عوالم عشوائية تتميز بالمستوى المعيشى المتدنى وتحمل قيم وطقوس أهل الريف ، فيما عرف بترييف المدن ، ويمارس سكانها أعمالاً هامشية فى القطاع غير الرسمى ، وتصيب المدينة بالإختناق وتشير الدراسات إلى إنتشار نسبة هائلة من أطفال الشوارع فى هذه المناطق ويدخل فى هذه النسبة الأطفال الفارون من أسرهم فى الريف بدافع الحلم فى تحقيق الكثير من الآمال فى المدينة ، والذين يحطون فى هذه المناطق العشوائية متحولين إلى أطفال شوارع.

ولأن هذه المناطق لا تخضع لأى تخطيط عمرانى ، فإن المساكن ، لا يتوفر بها أى شرط من شروط المسكن الصحى من حيث الإضاءة أو التهوية أو الإتساع ، ولا يوجد بها المـاء النقى والكهرباء والصرف الصحى كما تفتقر إلى الخدمات التعليمية والصحية والترفيهيـة ، ويعانى السكان فيها من التكدس الشديد ، حيث تسكن بعض الأسر فى غرفة واحدة مقتسمين المكان نفسه مع جيران فى الغرف الأخرى . ومن السهل تخيل نمط المعيشة فى هـذا الجـو وما يسببه من إحباط وضغط مادى ومعنوى على الأطفال ، حيث لا يوجـد الفضـاء الـلازم لأنشطتهم وحياتهم ، وحيث تفقد فيه الحياه الحميمة بين الأبوين خصوصيتها (دراسة أولية حول أطفال الشوارع بالمغرب ، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل الإقليميـة بشـأن التصـدى لظاهرة أطفال الشوارع عربياً ، القاهرة ١٤ – ١٦ سبتمبر) وفى هذا النمط مـن المسـاكن يكون الشارع هو الإمتداد الطبيعى للمسكن ، وتمارس فيه كثير مـن الأنشـطة الاجتماعيـة والانسانية التى تمارس عادة بالمنزل . على سبيل المثال: غسيل الملابس ونشرها ، وإعداد الطعام ،والجلوس للراحة فى وقت الفراغ ،وفى بعض الأحيان إستحمام الصغار ومـراجعتهم لدروسهم ، وفى هذا الإطار يقضى الأطفال معظم أوقاتهم بالفعل فى الشارع حتى وهـم فـى هذه الحالة من أطفال الشوارع فإن الخطوة الأخيرة ، أو الإنفصال عن الأسرة ، تكون سهلة للغاية بالنسبة لهم ، خاصة فى ظل الضغوط الحياتية والأسرية .

ويمكن أن نتوقع إسهاماً أكثر لهذه المناطق فى تفاقم ظاهرة أطفال الشـوارع ، عنـدما نستعرض نتائج الدراسات الميدانية التى تشير إلى أن المجتمعات الهامشية فـى المنـاطق الحضرية هى مناطق شابه ، أى يتميز هرمها السكانى بغلبة الأطفال والشـباب فـى سـن الإنجاب (السيد سعيد حلمى ١٩٩٩) وهذا يعنى بالطبع ومـع إسـتمرار إتسـاع المنـاطق العشوائية ، المزيد والمزيد من أطفال الشوارع اليوم وفىالمستقبل .

المبحث الثانى : الأسباب الاجتماعية

تتفاعل مجموعة من الأبعاد وتتشابك لتكون لنا فى النهاية ظاهرة أطفال الشـوارع . ويرى الكثيرون أن التحولات الإقتصادية والإجتماعية والآثار السلبية لها كانـت مـن أهـم الأسباب التى مهدت للبيئة المنتجه لهذه الظاهرة . وسوف نقدم فى هذا المبحث مجموعة من العوامل الاجتماعية التى تسببت بشكل مباشر فى حدوث المشكلة .

أ – العوامل الأسرية :

تلعب الظروف والأوضاع والاتجاهات الأسرية دوراً هاماً فى إنتشـار ظـاهرة أولاد الشوارع ، وذلك بإعتبارها الجماعة المرجعية للطفل التـى تمنحـه المكانـة الاجتماعيـة ،

وتشكل معاييره ، وتحدد إتجاهاته ، وتكون شخصيته ، كما أنها المؤسسة الأولى التى تلبى إحتياجات الطفل من أمن وحب وغذاء وكساء ومسكن ورعاية صحية وتعليمية وترويحية (عزة كريم) .

وتعكس ظاهرة أطفال الشوارع أشكالاً من المعاملات الوالدية يسود فيها الإهمال والعنف وغياب الإشباعات الأساسية على المستوى البيولوجى والمستوى السيكولوجى ،تلك الإشباعات التى من شأنها أن تمنح الطفل وجوداً آمناً ونتائج الدراسات تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك على دور الأسرة كعامل مولد للمرض والإنحراف عند أبنائها إستناداً إلى ما تكون عليه العلاقات الوالدية بالأبناء وما يترتب عليها من تفاعلات غير سوية وإتصالات خاطئة بين أفراد الأسرة ، وتدعم المسالك غير التكيفية للأبناء (علاء الدين كفافى ١٩٩٩)

أن أشكال الرعاية غير الملائمة كما يبدو فى الرفض والقسوة وسائر أنواع الإساءة النفسية والبدنية تؤدى إلى وضع ركيزة لاتجاه نفسى إجتماعى من الخوف والشك والعداء داخل الأطفال ، الأمر الذى قد يدفعهم للفرار إلى الشارع حيث الحياه فى ظل متغيرات أخرى لكنها – تحت أية ظروف – لن تكون أرحم عليهم ، بقدر ما تكون أشد قسوة ، بل أنواع للعديد من الممارسات السلوكية غير السوية التى تنبئ عن واقع نفسى أليم

إن ظروف التربية والتنشئة الخاطئة لها آثار سلبية على صحة الطفل النفسية ، فظروف الرفض أو نقص الرعاية والحماية والحب للطفل يؤدى إلى عدم الشعور بالأمن والشعور العدائى والتمرد وعدم القدرة على تبادل العواطف والخجل والعصبية وسوء التوافق والخوف من المستقبل (سهير كامل أحمد ١٩٩٨) وعلى ذلك فإن الكثير من إضطرابات الأطفال هى إنعكاس لأخطاء وإضطرابات البالغين نظراً لتأثر الأطفال بكل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية داخل الأسرة.

وقد أظهرت عدة دراسات فى أطر حضارية متباينة كيف أن الأسرة التى لا تحقق الأمن النفسى والاجتماعى للطفل يمكن أن تجعله يهرب إلى الشارع ليقضى أغلب وقته فى الشوارع والطرقات.

وعن أشكال المعاملة الوالدية كما يدركها أطفال الشوارع أتضح شيوع إستخدام الآباء للعقاب اللفظى والبدنى وحرمان الأبناء من التعليم والنقود وتعرضهم للطرد من المنزل ثم الحرمان من النقود. بل أن هناك من الأبناء من أطفال الشوارع من تجسدت علاقة الوالدين فى إطار كل ما سبق من صور الإساءة (أبو بكر محمد مرسى) .

وهناك أطفال يجوبون الشوارع ويعملون بالتسول ويفعلون ذلك حتى لا يتعرضون للضرب أو الطرد ، ويدفعهم ذلك أيضاً فقرهم الشديد.

وتأكيداً على أسباب المعاملة الوالدية فى علاقتها بظاهرة أطفال الشوارع تشير دراسة محمد محمود مصطفى (محمد محمود مصطفى) إلى أن نسبة ٩٩,٩% من العينة البالغ عددها ٢١٠ أن أساليب معاملة الوالدين أو القائمين بهذا الدور فى حالة غياب أحدهما (زوج الأم – زوجة الأب) تتسم بالإيذاء البدنى والعنف والتعذيب مما يجعلهم يهربون من هذا الجو ويخشون بعد ذلك العودة إليهم ويفضلون وجودهم فى الشارع، كما أوضح نسبة ٣٥,٨% أنهم يجبرون على التواجد بالشارع تحت ضغط الوالدين لبيع أشياء تافهة أو التسول وإعطائهم عائد ذلك نظير عدم إيذائهم أو للسماح لهم بالتواجد بالمنزل معهم للمبيت ليلاً، ويؤكد الباحث – أن هؤلاء الأطفال هم نتاج للظروف الأسرية غير الملائمة وإهمال الوالدين وإنفصالهم وسلوكهم السئ تجاه أبنائهم والنظام الفوضوى الذى تسير عليه الأسرة ، وأنهم ينتمون إلى بيوت متصدعة عاجزة عن أداء رسالتها نحو أبنائها وغياب الظروف الأسرية البيئية حالت دون إشباع حاجاتهم الأساسية مما يخشى معه لجوء هؤلاء الأطفال لأساليب غير مشروعه لإشباع حاجات مشروعة،

- غياب دور الوالدين فى الإشراف على أبنائهم والعناية بسلوكهم مع إنعدام رقابة الوالدين عليهم (وقد ذكر الكثيرون من أفراد العينة أن الوالدين لا يعلمون أين يكون طوال اليوم أو فى أغلب الليالى ، وهو ما يعتبرعاملاً أساسياً يسبب وجود المشكلة،

وفى دراسة أجرتها قرية الأمل لبحث أسباب تشرد الأطفال إتضح أن الإهمال الأسرى شكل نسبة ٣٢,٩% من عينةالدراسة، والمقصود بالإهمال هنا هو عدم إكتراث الأسرة بأى تصرف للطفل ، حيث لا يعنيهم إذا كان بالمنزل أو بالشارع وعادة يكون الإهمال نتيجة كثرة الأطفال ،وضيق المكان الخاص بالأسرة ، أى أنه سبب نتيجة لأسباب أخرى ، وغنى عن الذكر أن هذه السمة تنطبق على الأسرة الفقيرة ، حيث يدفعها فقرها المدقع إلى مزيد من اللامبالاة والإنعزالية ، بل التنصل من أعبائها ومسئولياتها ،وتخلى الأم مثلا عن أدوارها ، حتى المنزلية منها متعللة بنقص متطلبات إعداد الطعام أو تنظيف الملابس وغيرها، ويهيم الآباء على وجوهم غير مكترثين بمسئولياتهم أو غيرها، ولا يعملون إلا لفترات قصيرة ، فإذا ما توافر لهم قدر من النقود إكتفوا به وتوقفوا عن العمل حتى نفاذه ،وربما يصرفوا على أمزجتهم وعلى المخدرات ، بينما يبقى الأبناء بلا موجه أو رقيب يبحثون عن الفتات فى أى مكان ، وينامون حين يتعبون فى أى مكان (إقبال السمالوطى) ،

وبالتالى فالباحث يتفق مع الرأى الذى يرى أن هناك مجموعة من العوامل والعلاقات السببية التى يتبعها الآباء فى تنشئة أطفالهم وبين سلوك هؤلاء الأطفال الحالى ، وأن إنعدام التكامل والتفاعل فى الأسرة يؤدى إلى ظهور بعض المشكلات لدى الأطفال ، كما يترتب على

التفكك الأسرى نقص فى إشباع الحاجات النفسية والاجتماعية للأبناء والحرمان من مشاعر الأمن والحب والطمأنينة التى قد تدفع الأبناء للسلوك غير السوى.

كما أن توجيه العقاب المعنوى بشكل مبالغ فيه من التوبيخ ومعايرة الطفل دائماً بالفشل تحفر فى ذاكرة الطفل وتذكره دائماً بالفشل واللوم تماماً مثل القسوة من أجل إجبار الطفل على العمل أو من أجل الإستذكار أو بسبب أنانية زوجة الأب أو زوج الأم ، أو الإفراط الأسرى فى العقاب والصرامة كلها تؤدى إلى أثار عميقة لدى الطفل وألم يشعر به فى كل لحظة وينتهى به فى غالبية الأحيان على الإنحراف والخروج للشارع.

كذلك يؤدى النبذ والإهمال من الأسرة إلى الشعور بالقلق والإضطراب والخوف الدائم مما يؤثر على نمو الطفل النفسى وعدم تكيفه ،والنبذ الأسرى أحد الآثار المترتبة على التصدع والتفكك الأسرى ، فيجد الطفل نفسه يدخل إلى المنزل ويخرج منه دون أدنى إهتمام من أحد أفراد الأسرة ، فلا يشعر بالإنتماء الأسرى ، فيفر إلى الشارع بحثاً عن تحقيق ذاته التى لم تشعره بها أسرته بالتوجيه والضبط المعتدل. فهو يخرج إلى الشارع ليبحث كل ما أفتقده لدى أسرته ، ويصل النبذ فى أكثر الأحوال إلى طردهم من المنزل لأى سبب من الأسباب مثل الفشل الدراسى ، وقد يحدث ذلك فى الأسر الفقيرة ، فنجد الأب وأحياناً الأم تطرد الطفل ليعتمد على نفسه ، ويفعلا ذلك وهما مرتاحا الضمير فى أنهما وفرا للطفل نفس الفرصة التى وفروها لأخواته ، غير مدركين أن هناك فروق فردية بين الأبناء فيفاجأ الطفل بنفسه فى الشارع ، وقد يطرد الطفل من المنزل لأنانية الأب حتى يخلو له المنزل خاصة إذا إنفصل عن أم الطفل ، أو لوفاتها وزواجه من أخرى. وكذلك الحال فى حالة زواج الأم من رجل آخر ، فيتولى زوجها الجديد الطفل بالنبذ والضرب أوالطرد من الأسرة وبذلك يتحول الطفل إلى طفل شارع.

ب - <u>التسرب من التعليم</u> :

يرجع البعض ظاهرة أطفال الشوارع إلى عدم إلتحاق الطفل بالمدرسة أو تسربه منها بعد سنوات قليلة. وتفيد إحدى الدراسات الميدانية فى مصر أن الفشل الدراسى كان الدافع للعمل أو إلى الهروب إلىالشارع. وكان التعليم هو العامل الأول بالنسبة إلى ٥٠% من أطفال عينة الدراسة(عزة خليل) والطفل يتسرب من المدرسة أو لا يدخلها إما لأسباب متعلقة بسياسات الدولة أو لأسباب متعلقة بالأسرة. وتكمن الأسباب المتعلقة بسياسات الدولة من قلة الموارد المالية المخصصة للتعليم بالنسبة إلى البنود الأخرى من الميزانية إلى عدد الأطفال فى سن التعليم. كما قد تتمثل مسئولية الدولة فى عدم توفير مكان لكل طفل فى المدرسة ، أو عدم الجدية فى تطبيق الإلزام بالنسبة للتعليم الأساسى ، وهو ما

يؤدى إلى إنخفاض نسب الإستيعاب. ومن الناحية الأخرى فإن إنخفاض كفاءة العملية التعليمية يؤدى إلى زيادة نسب التسرب. وتحرص بعض الحكومات على رفع نسب الإستيعاب دون أن تولى عناية كافية إلى خفض نسب التسرب ويتم ذلك بقبول أعداد أكثر من الأطفال دون زيادة الميزانيات الخاصة بالتعليم أو بناء المدارس وتوفير التجهيزات اللازمة لذلك ، فتكون النتيجة هى إكتظاظ الفصول وإرتفاع نسب التسرب ، مما يشكل هدراً للموارد المخصصة للتعليم والمنخفضة أصلاً. وتلجأ الحكومات إلى هذا النهج لحرصها على كسب الرأى العام الدولى وتجميل وجهها أمامه أكثر من حرصها على توفير خدمة تعليمية حقيقية لأبنائها . كما أن تقلب السياسات التعليمية قد يربك العملية التعليمية ويؤدى إلى المزيد من الإهدار فىالموارد. ويمكن إرجاع إنخفاض كفاءة العملية التعليمية إلى العديد من الأسباب أولها زيادة كثافة الفصل وعمل المدارس لأكثر من فترة (قد تصل فى بعض المدارس إلى ثلاث فترات) وقلة عدد المعلمين بالنسبة إلى عدد التلاميذ ،ونقص كفاءة تدريب وتكوين المعلمين ، وإنخفاض أجورهم ، وتدنى صورتهم الاجتماعية ، ونقص التجهيزات والأدوات التعليمية بالمدارس وإنعدام المرافق.

وتؤكد الدراسات أن العملية التعليمية فى معظم البلدان العربية منفرة وغير جاذبة أو مقنعة للتلاميذ ويتسم اليوم الدراسى فى المدارس بالقتامة ، حيث لم تعد هناك مساحات للعب أو الترفيه أو ممارسة النشاطات والهوايات والإستمتاع بالفنون ، حيث لا تسمح المخصصات بهذه الأشياء الثانوية من وجهة نظر القائمين علىالمدارس. أما عن مضمون المقررات الدراسية فهو بعيد عن حياة الطفل الفقير او طفل الريف ، حيث أن الكتب المدرسية محملة بقيم الطبقة الوسطى فى الغرب الشئ الذى يؤدى إلى إغتراب الأطفال وشعورهم بعدم الإنتماء إلى هذه العملية وعدم جدواها ومن ناحية أخرى فإن التعليم يتم من خلال منهج وأسلوب أبوى قمعى يعتمد أساساً على التلقين والقسوة على الأطفال ، وهو بعيد كل البعد عن الديمقراطية ولا يتسم بالحنان ولا التفهم ، الشئ الذى يقتل الملكات الإبداعية عند الأطفال ويحرمهم من التعبير الحر عن ذواتهم ويفقدهم الثقة فيها والإعتزاز بتحقيقها ويشعرهم بعدم تلبية حاجاتهم النفسية والانسانية والعقلية ، مما يجعلهم متعطشين للبحث عن الفضاء الحر والعلاقات النديه الديمقراطية التى تحقق ذواتهم وتثرى شخصياتهم ولا تمسخها. ومن ثم فهم يلجأون إلى الشارع حيث يتوافر بعض ما يحتاجون اليه.

والطفل قد لا يدخل المدرسة أو يتسرب منها لأسباب تخص الأسرة ، مثل عدم قدرة الأسرة على دفع التكاليف اللازمة.

وتؤكد لنا هذا دراسة حول تكلفة التعليم فى مصر ، حيث تقدر أن الأسرة المتوسطة الدخل عليها أن تدفع سنوياً فى المتوسط مبلغ ٣٤٧,٩٦ جنيهاً للطفل فى المدرسة الإبتدائية ومبلغ ٤٥٢,١٧ جنيهاً للطفل فى المدرسة الإعدادية (عزه كريم) ٠

وتشير دراسة أخرى فى مصر ايضاً إلى أن أهم العوامل التى تؤدى إلى ترك الأطفال للمدارس وإتجاههم إلى الشارع كان عدم قدرة الأب إلى الإنفاق ويليه الفشل الدراسى (ثريا عبد الجواد، نوفمبر ١٩٩٩) ٠ وإذا كانت الأسرة المتوسطة تجد صعوبة فى ذلك ، فإن الأسرة محدودة الدخل سوف تقف عاجزة أمام تلك التكاليف ،ولن يكون أمامها سوى التضحية بتعليم أبنائها أو بعضهم على الأقل٠ ويمكن أيضاً أن تلجأ إلى حرمان الأطفال من التعليم بسبب الحاجة المالية لعملهم٠ ويرجع بعضهم التسرب من التعليم إلى عدم الحرص على التعليم كإتجاه إكتسبته الأسر فى الفترة الأخيرة ، ويبررون ذلك بأن سياسات الإنفتاح الإقتصادى والإصلاح أدت إلى إنخفاض قيمة التعليم فى المجتمعات العربية ٠ ولكن هذا الرأى يمكن الرد عليه بأن الدراسات الميدانية عن أطفال الشوارع والأطفال العاملين تفيد بأن نسبة كبيرة من الأطفال لديهم الرغبة والحلم فى إكمال تعليمهم رغم ظرفهم الحالى ، كما أن نسبة كبيرة من الأطفال العاملين يحرصون على الإستمرار فى المدرسة رغم ما يمثله ذلك من مشقة وجهد كبير عليهم٠ ولكن يمكن أن نقول أن التعليم فى السنوات الأخيرة لم يصبح أحد العوامل المهمة المرجحة للحصول على دخل كبير مقارنة بما كان يمثله فى فترة الستينات من وسيلة على الحراك الإجتماعى ، وإذا أضفنا تحرر الحكومات من سياسات تعيين الخريجين ، يمكن لنا فهم أن الأسرة محدودة الدخل تناضل بين أولوياتها محبذة الأكثر الحاحاً منها وهى فرص العمل والحصول على دخل (عزه خليل)٠

أضف إلى ذلك أن التسابق بين التعليم وبين النمو السكانى المستمر بمعدلات مرتفعة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من هذا القرن أدى إلى تأثر الخطط التوسعية فى التعليم ، كما تحول التعليم من المجانية الحقيقية إلى مصروفات ظاهرة أحياناً ومستترة أحياناً أخرى ، وبعد أن تزايدت تكلفته على الأسر الفقيرة وعلى الميزانيات العامة المثقلة مما خلق تحديات تربوية وإجتماعية كبيرة ، وبناء على هذا الوضع ظهرت بعض المشاكل والثغرات التى تزايدت فى النظام التعليمى وأدت إلى تفاقم المشكلات التعليمية خاصة على أطفال الفئات الدنيا التى لم تستطع مواجهتها إلا بسحب أطفالها من المدرسة ودفعهم إلى سوق العمل والشارع مما أدى إلى إنتشار الأمية والفقر فى المجتمع(سامح العلايلى ١٩٨٨)٠

وبذلك نستطيع أن نلخص أهم المشكلات التى تساعد على لفظ الأطفال من التعليم فى الآتى:

- سوء العلاقة بين الطالب والمدرسة والإدارة التعليمية.
- عدم تلازم المنهج الدراسى مع إحتياجات الطفل وأسرته.
- قلة عدد المبانى وسوء حالتها.
- إرتفاع تكاليف التعليم رغم ما يشاع عن مجانيته.
- المساعدات الخارجية مثل الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية وأيضاً مساعدة الأهالى التى تمثل أهمية أساسية لنجاح التلميذ حيث يصبح من الصعوبة أن يحصل على النجاح فى مرحلة التعليم الإلزامى خاصة الإبتدائى دون إستخدام واحد أو أكثر من هذه الأنواع للمساعدات التعليمية ،وهذه الوسائل تضع على الأسرة عبئاً مادياً إضافياً لا يتحمله الآباء الفقراء.
- ضعف القدرة الإستيعابية للمدارس حتى أن بعض الإحصاءات أفادت بأن نسبة حوالى ٢٥% من الأطفال الذين فى سن الإلزام لم يلتحقوا بالمدرسة (عزه كريم).

جـ - إنخفاض المستوى التعليمى والثقافى للأسرة:

بالرغم من أن التعليم حق من حقوق الفرد ، ويعتبر حجر الزاوية لتقدم المجتمع ، ورغم المحاولات العديدة للحد من الأمية إلا أن نسبة الأمية ما زالت مرتفعة خاصة بين الفئات الدنيا التى ينتمى إليها أولاد الشوارع ، وأن إرتفاع نسبة الأمية للآباء تساعد على عدم وعيهم بأهمية وقيمة التعليم مما يجعلهم لا يوفرون الرعاية التعليمية الملائمة للأبناء ويساعدهم فى ذلك أيضاً سوء النظام التعليمى ، وكثرة مشاكله ،ويساعد ذلك على ترك الأبناء للمدرسة ، ولجوئهم إلى الشارع دون مقاومة من الأسرة ،وفى كثير من الأحيان تكون الأسرة هى الدافع الأساسى لخروج الأولاد من المدارس أو عدم التحاقهم بها.

أيضاً يؤثر المستوى التعليمى والثقافى للأسرة على كيفية إدراكها لحاجات الطفل وعلى كيفية إشباعها والأساليب التربوية التى تتبعها الأسرة فى تنشئة الطفل وإشباع حاجاته ، كما يؤثر هذا المستوى التعليمى فى أسلوب تربية الأسرة لأطفالها. ويرى أوسكار لويس ، أن الفقر لا يقصد به مجرد الحرمان الاقتصادى أو غياب المستلزمات المادية . بل هو أيضاً أسلوب حياة تعيش فى محيطه الطبقات الدنيا ، ثقافة متميزة تتجاوز الحدود الإقليمية الريفية والحضرية والقومية وهى ثقافة فرعية ووجودها يكمل للثقافة السائدة ، وقدم "محمد الجوهرى" تعريفاً لثقافة الفقراء يعكس وضوح مدى إتساع هذا المفهوم وعدم

إقتصاره على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ، فهو يمتد إلى مؤشرات أخرى ثقافية فيقول "ثقافة الفقراء هى طريقة حياة لطبقة أو لفئة ما فى المجتمع وهى تتضمن أسلوب تنظيم السلوك الفردى ، وأوجه الحياة المختلفة ومن بينها العمل ونوعه وطريقته ومواصفاته ، ومستوى الوعى الصحى ،ومستوى الوعى الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ،ومستوى وطريقة التكيف مع حياة المدينة، كما يتضمن التعرف أيضاً بعض سمات الفقراء مثل الإفتقار إلى الخصوصية ، والشعور باليأس ، والميل إلى التشاؤم والهامشية ، وعدم التخطيط للمستقبل ، وتكرر البطالة (إقبال السمالوطى – ١٩٩٨)،

د – حجم الأسرة :

يؤثر حجم الأسرة فى عملية التنشئة الاجتماعية السليمة حيث أنه كلما كانت الأسرة صغيرة ساعد ذلك على زيادة الرعاية المتداولة للطفل والعكس صحيح،

ويعتبر كبر حجم الأسرة من إحدى صفات الأسر منخفضة المستوى الإجتماعى والإقتصادى خاصة تلك التى تقع عند خط الفقر وتحته ، والتى عادة ما ينتمى اليها أولاد الشوارع ،وعادة ما يتجه الآباء لكثرة الإنجاب لعدم وعيهم بالمشاكل والصعوبات التى يجلبها عليهم كثرة العدد من حيث الإنفاق والرعاية إذ غالباً ما لا تتحمل هذه الأسر مسئولية التنشئة والإعالة الكاملة لهؤلاء الأبناء ، فيدفعونهم إلى الشارع فى حالة عدم قدرتهم على الإنفاق عليهم ، وأحياناً ما يكثر الفقراء من الإنجاب لبعض المعتقدات والاتجاهات التى تتركز فى الإحساس بالأمان إذا ما فقدوا واحداً أو أكثر منهم بسبب المرض أو سوء التغذية كما أن الفقراء عادة ما يروا فى أبنائهم الحماية ضد الشيخوخة والمرض ، كما تفتقد هذه الأسر القدرة على تخطيط حياتها وتنظيمها فى المستقبل ، ويساعد على هذا وضع المرأة المتدنى الذى يحرمها فى الغالب من فرصة التعليم وبذلك يحد من قدرتها على إتخاذ القرار المتعلق بعدد الأطفال الذين تود إنجابهم والخطورة التى يتعرض لها أطفال هذه الأسر الكبيرة الحجم خاصة فى الأسر الفقيرة،(وزارة الإدارة المحلية – جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ١٩٩٦)

وتجدر الإشارة إلى أن حجم الأسرة يمثل أحد التغيرات النفسية الاجتماعية التى لها علاقة بمتغيرات شخصية الأبناء ، كما أن سلوك الوالدين المباشر تجاه أطفالهم يتأثر بعدد الأبناء حيث تزداد أشكال التفاعل بين الأم والأطفال كما يغير نوع العلاقة وأشكال التفاعل بين الزوج والزوجه خاصة فى ظل عدم رضاء الطرفين (الزوج والزوجة) لزيادة عدد الأبناء كما أن الأسرة كبيرة الحجم يسود فيها التسلط والإهمال مما يؤدى إلى إدراك الأبناء للرفض الوالدى كما يتضارب فيها النظام ويهيمن العقاب البدنى (ممدوحة سلامة – ١٩٩٨)،

هـ - الهجرة من الريف

تأتى هجرة فقراء الريف إلى المدينة لعدة أسباب إجتماعية وإقتصادية إلا أننا نستطيع القول أن الهجرة ذاتها تصبح أحد الأسباب غير المباشرة فى تشرد الأطفال من الجنسين.

فالأسرة تهاجر إلى العاصمة ، لتسكن على هامش المدينة التى ترتفع أسعارها ، حيث لا مسكن صحى ، ولا مساحة تسمح بحياة كريمة أو تهوية صحية ، ولا وجود لأى نوع من الخدمات ، فهو إنتقال لظروف فى منتهى القسوة ، وحيث الحصول على العمل من أصعب ما يمكن . حيث تتحول الأسر إلى سكان للعشش تمتلئ بهم المناطق العشوائية بالقاهرة والأسكندرية والجيزة ، أو تعيش الأسرة الواحدة منهم داخل حجرة فوق سطح عمارة ، أو يسكنون فى مساكن مشتركة بين أكثر من أسرة ويشتركون فى دورة مياه واحدة.

إن كل هذه الظروف القاسية للهجرة – والتى نوضح فيها هذه الأسر ، من فقر وضيق فى المسكن – يجعل من وصول الأطفال إلى الشارع أقرب السبل(احمد صديق – ١٩٩٠).

ويؤكد نشأت حسين فى دراسته أن معظم الأطفال النازحون من باقى محافظات الجمهورية المختلفة هم من سكان المناطق الحضرية والمدن الأربعة للمحافظات (٧٥%) ويلى ذلك الأطفال القادمون من المناطق الريفية (٢٥%). كما أوضحت الدراسة أن بعض الأطفال (٣٧,٥%) من حجم الأطفال القادمون من المحافظات المختلفة قد نزحوا مع أسرهم إلى مدينة القاهرة الكبرى وساهمت الأسرة فى تحولهم إلى أطفال شوارع من خلال الألحاح على عمل الطفل للحصول على دخل يساهم فى الإنفاق على الأسرة ،وهو ما دفع هؤلاء الأطفال كنتيجة للصعوبات المرتبطة بإيجاد فرص العمل المنتظم إلى الهروب من الأسرة أو البقاء بعيداً عنها لفترات طويلة ساهمت فى إكتسابهم لمجموعة من المفاهيم والمهارات التى مكنتهم من البقاء فى الشارع وتحولهم التدريجى للإعتماد على حياة الشارع فى الإقامة والمأوى. كما وجد أن (٢٥%) من حجم الأطفال النازحون إلى مدينة القاهرة ليسوا مارقين من سلطة ذويهم كما كان متوقعاً وإنما تركوا أسرهم بمعرفتها ونزحوا إلى العديد من المدن والمحافظات المختلفة رغبة منهم فى العمل والمساهمة فى الإنفاق على الأسرة.

ولكن مع الصعوبات المرتبطة بإيجاد فرص عمل – مثلهم فى ذلك مثل الأطفال النازحون مع أسرهم إلى المدن – ومن خلال بقائهم بالشارع لفترات زمنية طولة نسبياً ، فإنهم قد تحولوا بصورة تدريجية إلى أطفال شوارع يعتمدون على الشارع فى الإقامة

والمأوى ،وطالت فترات إنقطاعهم عن أسرهم ، بل وفى معظم الأحيان إنقطعت صلاتهم بأسرهم بصورة كلية .

كما أشارت النتائج إلى أن (٦٢,٥%) من أطفال العينة القادمون من مدن ومحافظات الجمهورية المختلفة – بإستثناء الأطفال النازحون مع أسرهم ويمثلون (٣٧,٥%) – لم يتوجهوا مباشرة إلى مدينة القاهرة الكبرى . وهو ما يشير إلى تواجد الظاهرة فى العديد من محافظات ومدن الجمهورية خاصة تلك المدن الرئيسية التى تتسم بالأنشطة التجارية وعمليات البيع والشراء بما يتيح إمكانية الحصول على فرص عمل لهؤلاء النازحون إليها ، ويمثل عامل جذب بالنسبة لهم (نشأت حسين – ١٩٩٨) .

و – البطالة :

يؤدى إرتفاع نسبة البطالة بين أرباب الأسر على عدم إشباع الإحتياجات الأساسية لأفراد الأسرة مما يجعل الوالدان يدفعان بأبنائهم إلى ممارسة أعمال التسول أو التجارة فى بعض السلع الهامشية طوال اليوم ، وأحياناً أخرى يتعرض هؤلاء الأطفال للقسوة والحرمان الشديدين من أسرهم معاً مما يجعلهم يهربون منها إلى الشارع ، فيتعرضون لمختلف أساليب الإستغلال والعنف والإنحراف(محمد سيد فهمى – ٢٠٠١) .

والبطالة هى نتاج الأزمة الاقتصادية المجتمعية ، وتتراوح بين البطالة الموسمية بالقرية أو البطالة نتيجة تفتيت الملكية الزراعية وزيادة أعداد السكان والعوامل الطاردة من القرية للمدن حيث الدخول لسوق العمل مع عدم التأهيل المناسب لآداء الأعمال . إن البطالة فى المدينة نتاج الميكنة والتحولات الاقتصادية وإعادة الهيكلة وزيادة أعداد الخريجين وعدم توافر فرص عمل مناسبة مع الزيادة السكانية والرغبة فى الدخول إلى سوق العمل . فإذا أضفنا إلى ذلك عنصر الأطفال المتسربين من التعليم والراغبين فى الدخول (فى سوق العمل) فإن المنافسة هنا تكون صعبة تماماً ، فإما أن يكون هناك إقبال على تشغيل الأطفال لرخص الأجر والتهرب من الإلتزامات الوظيفية ، وهذا عامل مشجع للأطفال ، وأما تشتد الأزمة فنجد الأطفال يعملون فى ظروف صعبة وأوقات غير مناسبة وأجور متدنية (سامى عصر) .

ز – العنف الأسرى:

يعتبر العنف الأسرى أحد العوامل الدافعة لخروج الطفل إلى الشارع حيث يلاقى عنفاً مباشراً مادياً أو معنوياً لا يطيق إحتماله ،أو هو يرى العنف يمارس أمامه على باقى أفراد الأسرة . وتعتبر من أهم مسببات العنف الأسرى الضغوط النفسية والعصبية على الوالدين والمتولدة عن صعوبة الأوضاع المعيشية . وتشير إحدى الدراسات الميدانية عن العنف الأسرى فى مصر على أن معظم حالات العنف كانت مركزة فى القاهرة بنسبة (٥٤,٥%)

وكانت منتشرة داخل القاهرة فى المناطق الشعبية والعشوائيات المكتظة بالسكان (يسرى مصطفى عبد المجيد) . وقد يصل العنف إلى حد طرد الطفل خارج المنزل والتخلى الكامل عنه أو عن أحد إخوته الذى يمثل عاملاً مساعداً فيما بعد لتعرف الطفل على عالم الشارع ومن ثم الخروج إليه . وكما يؤدى العنف داخل الأسرة وكثرة الخلافات والنزاعات والصراعات إلى طلاق الوالدين وزواج كل منهما بزوج آخر . وهذا من الأسباب المباشرة الشائعة لخروج الأطفال إلى الشارع .

المبحث الثالث : المخاطر التى تواجه الطفل فى الشارع

هناك العديد من المشكلات والمخاطر التى يتعرض لها الأطفال فى الشارع والتى تنعكس على المجتمع بأسره، نحدد منها :

أ - التسرب وعدم الإلتحاق بالتعليم :

مما لا شك فيه أن من أكثر الآثار وضوحاً التى تقع على هؤلاء الأطفال باختلاف أنماطهم هى حصرهم فى مجال الأمية أو التعليم المنخفض ، إذ عادة ما يفتقد هؤلاء الأطفال إلى الرعاية الأسرية المشجعة للاستمرار فى التعليم أو الالتحاق به ، لأن هؤلاء الأطفال عادة ما ينتمون إلى أسر مفككة فقيرة غير سوية مما يساعدهم على الهروب أو عدم الإلتحاق بالتعليم نهائياً ويكون الشارع ملاذهم .

ب - وراثة المهن المتدنية:

غالباً ما ينتمى هؤلاء الأطفال إلى الأسر ذات الفئة الاقتصادية المهنية المنخفضة ، حيث عادة مايورثون الفقر والمهنة التى نشأوا عليها فى أسرهم ، وبذلك يصبح مجالاتهم فى الترقى الاقتصادى والاجتماعى ضعيف ، وينحصر طموحهم بالتالى فى حدود متدنية . ومن أهم الأعمال التى يمارسها هؤلاء الأطفال:

- القيام ببعض الأعمال الهامشية التى تدر عليهم بعض الربح بأسلوب غير منتظم مثل تلميع الأحذية ، وغسل السيارات وبيع الزهور .
- ممارسة التسول أمام الجوامع وفى الأماكن المزدحمة .
- جمع القمامة والمخلفات كالورق المستعمل ، والقماش الممزق ، والزجاجات والعلب الفارغة وأكوام النفايات وبيعها إلى التجار لإعادة إستخدامها .
- مسح زجاج السيارات فى إشارات المرور ، أو داخل مواقف السيارات بين المناطق المختلفة .
- العمل كبائعين يتجولون فى وسائل النقل العام .

- بيع اللبان والمصاحف والمناديل الورقية والكبريت فى الشوارع والميادين .
- جمع بقايا الخضروات والفاكهة من الأسواق الكبيرة . ثم إعادة بيعها لحسابهم مرة أخرى .
- غسيل الأطباق وتنظيف أرضية المطاعم فى مقابل أكل الفضلات وجمعها (محمد سيد فهمى – ٢٠٠١) .

جـ – الإستغلال الجنسى :

أخطر ما يتعرض له أطفال الشوارع هو الإستغلال الجنسى سواء من العصابات أو من الأفراد المستغلين ضعفهم ، لصغر سنهم وعدم قدرتهم على مواجهة الإساءة الجنسية سواء من قبل مرتكبها أم من الوسطاء ،وقد أفادت العديد من الدراسات العالمية أن الآلاف من الفتيات الصغيرات من أطفال الشوارع فى العديد من البلدان يعملن على إشباع رغبات الرجال من البلد نفسه أوالبلدان الآخرى .

وقد أفادت العديد من البيانات وجود صلات مباشرة عديدة بين الإستغلال الجنسى وأطفال الشوارع ، حيث يساعد هذا على تدنى ظروفهم الإجتماعية وإفتقارهم للرعاية الأسرية التى تجعلهم غير واعين مدى خطورة هذه الممارسات .وتؤدى الممارسات الجنسية إلى تعرض الأطفال للعديد من المخاطر الصحية بما فى ذلك الإصابة بالأمراض النفسية ، والإصابة بنقص المناعة المكتسبة (الإيدز) . والأمراض التناسلية ،وحالات الحمل غير الشرعى ، إضافة إلى ذلك يصبح هؤلاء الأطفال رهائن لواقع مشوه يسود فيه الضعف وفقدان الثقة بالآخرين ، والإحساس بالعار والنبذ من قبل المجتمع .(محمد سيد فهمى – ٢٠٠١)

د – مخاطر الطريق :

يتعرض هؤلاء الأطفال للعديد من مخاطر الطريق مثل حوادث السيارات بسبب تجولهم المستمر فى الشارع من أجل الشحاذة أو بيع السلع التافهة ، وركوب أسطح القطارات للتهرب من دفع ثمن التذاكر مما يعرضهم للسقوط من فوقه .

هـ – التعرض للأمراض :

يتعرض أطفال الشوارع للعديد من الأمراض مما يجعلهم يعيشون فى آلام مستمرة دون علاج حتى يصلوا إلى مرحلة الصراخ من الألم أو الموت . وتتلخص هذه الأمراض فى الآتى:

* التسمم الغذائى : ويحدث نتيجة أكل أطعمه فاسدة إنتهت مدة صلاحيتها ويجمعها هؤلاء الأطفال من القمامة أو نتيجة إستخدام علب السلمون أو غيره من الأطعمة المعلبة

التى تم تخزينها بطريقة بمعرفة الطفل ليأكل منها عدة أيام ويحدث أيضاً هذا التسمم لكثرة لجوء هؤلاء الأطفال للحصول على طعامهم من صناديق القمامة الملوثة.

* **الجرب** : وهو يصيب معظم أطفال الشوارع لعدم إستحمامهم وتواجدهم فى أماكن قذرة بها العديد من المواد الملوثة ، وهو عبارة عن بقع بيضاء تنتشر على الجسم.

* **التيفود** : ويحدث نتيجة تناول خضروات غير نظيفة يجمعها الأطفال من القمامة أو تناول وجبة طعام يجتمع عليها الذباب والأتربة.

* **الملاريا** : يصاب بها الأطفال نتيجة تعرضهم للحميات من الناموس الحامل لفيروس الملاريا أثناء نومهم فى الحدائق العامة ليلاً أو فى أماكن غير مناسبة دون أغطية تحميهم.

* **البلهارسيا** : ويتعرض لها هؤلاء الأطفال نتيجة تجمعهم سوياً للإستحمام فى النيل أو الترع.

* **الأنيميا** : عادة ما يأكل هؤلاء الأطفال الفول بكميات كبيرة ،ويعتمدون عليه فى معظم وجبات اليوم لرخصه مما يجعلهم يصابون بالأنيميا لعدم تنوع الطعام وعدم حصولهم على باقى أنواع البروتينات والفيتامينات.

* التهاب المعدة أو قرحةالمعدة.

* **السعال المستمر وتعب الصدر**: وذلك نتيجة لتعرضهم المستمر لعوادم السيارات بالإضافة إلى تدخينهم أعقاب السجائر الملقاه على الأرض. وأيضاً عدم توفر ملبس أو أغطية كافية أثناء البرد.

* **تقيحات الجروح**: فكثيراً ما يتعرض أولاد الشوارع إلى الإصابة بالجروح ونتيجة لإهمالها تحدث العديد من التقيحات التى تؤدى إلى الخراريج والتهاب الجلد وأحياناً تصل إلى الإصابة بمر التيتانوس الذى يؤدى إلى هلاك الطفل ، ويزداد التعرض للإصابة بالجروح نتيجة لكثرة قفز هؤلاء الأطفال من فوق الأماكن المرتفعة كالأسوار من أجل السرقة أو الهروب من الذين يطاردونهم كما يتعرضون أيضاً لكثرة الجروح أثناء جمعهم قطع الحديد وقطع الزجاج المدفونة فى القمامة خاصة وأن أقدامهم دائماً ما تكون عارية.

وتتركز اسباب إنتشار معظم هذه الأمراض فى الآتى:

- عدم النظافة الشخصية والإستحمام.
- الأكل من القمامة.
- الإستحمام فى النيل والترع.

كما يتعرض هؤلاء الأطفال أيضاً إلى الإرهاق وضعف البصر والعديد من الأمراض والإضطرابات النفسية (عزة كريم)٠

و - مخاطر إستغلال العصابات :

ومن أكثر المخاطر التى تمثل خطورة بالغة على هؤلاء الأطفال بوجه خاص والمجتمع بأسره بوجه عام هو إستقطاب المجموعات الإجرامية المنظمة والإرهابية لهم ، إذ تتخذ هذه المجموعات من الأطفال أدوات سهله ورخيصة للأنشطة غير المشروعة سواء بإستخدامهم كأدوات مساعدة فى الترويج والتوزيع للممنوعات أو إحداث الإضطرابات والعنف وإستغلالهم فى الأعمال المتصلة بالدعارة والفسق٠(سناء خليل - ١٩٩٤)٠

ومما هو جدير بالذكر أن هؤلاء الأطفال تعرضوا لأنواع جديدة من المخاطر إرتبطت بالتصورات المجتمعية الحديثة فى مصر كإنتشار النشاط السياحى والسياسى والإستهلاكى حتى أصبحوا يتعرضون للآتى :

- الإنضمام للجماعات المتطرفة وممارسة النشاط الإرهابى والتطرف الأخلاقى الذى ظهر بوضوح عند القبض على عدد من الأطفال أثناء الحملات الأمنية على الجماعات الإرهابية٠
- الإنضمام إلى عصابات التهرب والسمسرة عبر المناطق الجمركية والموانئ خاصة فى المنطقة الحرة إعتماداً على خفة حركتهم٠
- إستخدامهم فىترويج والإتجار فى مختلف أنواع المخدرات كالحشيش والأفيون والبانجو والهيروين وغيرهم٠
- إستخدامهم فى أعمال العنف والعدوانية على الأموال العامة والخاصة٠

وقد إعتمد مستغلى هؤلاء الصغار فى كثير من الأحيان على خفة الأحكام والعقوبات المطبقة عليهم بإعتبارهم مازالوا فى سن تطبيق قانون الأحداث المخفف للعقوبات (عزة كريم)٠

مشكلات يواجهها الصغير بالشارع :

ويواجه الصغير عدة مشكلات فى تعاملاته مع الآخرين بالشارع ومن أهمها: (احمد وهدان وآخرون - ١٩٩٩)٠

- المشاجرات مع الأقران بكافة صورها وأشكالها : ففى دراسة أجراها أحمد وهدان إتضح أن معظم المشكلات التى يواجهها الصغير المشرد فى الشارع تكون فى شكل مشاجرات مع الأقران ، وقد بلغت نسبتها ٦٢,١%٠ وتزداد حدة

كلما كبر الأطفال حيث يتسم التعامل بينهم بالعنف الشديد الذى يتفق مع حياة الشارع ، مع ضرورة وجود جميع الأعمار بالشارع ٠

- التحريض على تعاطى المواد النفسية:

وتقوم جماعات الأقران على تحريض الطفل على تعاطى المواد المؤثرة على الحالة النفسية وذلك بنسبة ١٢,٦% من الصغار المشردين٠حيث أقر هؤلاء الصغار بتعاطيهم أشكالاً مختلفة من المخدرات والكحوليات (كالبانجو والكله وشم عادم السيارات) وبررت هذه الإقرارات بتحريض الأقران لهم وحثهم على التعاطى٠

- الإنتهاك البدنى للطفل :

يتعرض كثير من أطفال الشوارع لممارسات مختلفة من الإنتهاك البدنى من مختلف الأشخاص (كالضرب والإيذاء والسخرة والإستغلال والتعذيب) وأقرت نسبة كبيرة بتعرضها لنمط أو أكثر من أنماط الإنتهاك البدنى كما أقر بذلك حوالى ٥١,٥% من إجمالى عينة الدراسة التى قام بها أحمد وهدان٠ ويمكن القول بأن الإنتهاك البدنى للصغار فى الشارع يأتى فى المرتبة الثانية بعدالمشاجرات فى ترتيب المشكلات التى يواجهها هؤلاء الصغار فى الشارع٠

- الإنتهاك الجنسى للطفل :

ويأتى ترتيب هذه المشكلة فى الوضع الأخير ضمن المشكلات التى يواجهونها فى الشارع إذ بلغت نسبتها حوالى ٦%٠

- الإستغلال المادى للطفل:

ويتمثل فى الإكراه على القيام بأعمال دون أجر أو الإستيلاء على حقوقهم المادية فيعتبر إحدى المشكلات التى يواجهها الصغار٠ وقد تعرض منهم حوالى ١٣% الإستغلال ، وكلما كبر الصغير فى السن زادت قدرته على العمل والكسب٠ وبالتالى زادت فرص تعرضه للإعتداء على حقوقه وإستغلاله مادياً والعكس صحيح٠

الفصل الثالث

كيفية مواجهة مشكلة أطفال الشوارع

المبحث الأول : الجهود الدولية لمواجهة الظاهرة

المبحث الثانى : الجهود المحلية لمواجهة الظاهرة

المبحث الثالث : رؤية مستقبلية لمواجهة الظاهرة

فى ضوء ما عرضنا فى الفصول السابقة يتضح أن عملية حماية الأطفال والقضاء على مشاكل تسولهم ليست من العمليات السهلة مثل الحديث عنها ، ومما يؤيد ذلك أنه رغم العديد من المجادلات التى بذلت من أجل القضاء على هذه الظاهرة ، إلا أنها مازالت تمثل مشكلة حادة حتى وقتنا الحالى ، ويفيد ذلك بأن السياسة الاجتماعية والاقتصادية فى السنوات العديدة الماضية لم توفق فى معالجة هذه المشكلة ، كما أن النظم المطبقة لم تتعمق إلى الآن فى جذور المشكلة والتعرف على ما ينبغى أن يحدث من تغير اجتماعى اقتصادى ليحقق الحصار لإنتشارها والقضاء عليها ، ومما هو جدير بالذكر أنه لابد أن نتفق بداية بالتسليم بأن القضاء نهائياً على مثل هذه المشكلة المرتبطة بعديد من المتغيرات المجتمعية لن يحدث طفرة واحدة ، خاصة فى ظل قصور الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة ، لذلك لابد من التسليم بأن هذه الظاهرة يمكن أن تستمر فترة من الزمن إلى أن يحدث تغيير شامل متكامل لجميع السياسات الاجتماعية التى تؤدى إلى التغيير الجذرى للعوامل المسببة لإنتشارها وبالتالى لابد أن يواجه واضعوا السياسات المختلفة الأوضاع القائمة وقبول وجودها والتعامل معها مرحليا بما يقلل من آثارها السلبية على الطفل والمجتمع ، كما يقتضى من واضعوها تحديد تدابير ملائمة للتخفيف من وطأة المخاطر التى يتعرض لها هؤلاء الأطفال خلال الفترة التى تستغرقها عملية التغيير(عزه كريم ١٩)٠ وسوف نتعرض فى هذا الفصل على كا ما تم إتخاذه محلياً وإعلامياً لمواجهة هذه المشكلة فى ثلاث مباحث٠

المبحث الأول : الجهود الدولية لمواجهة الظاهرة :

فى الحقيقة أن مشكلة أطفال الشوارع قد فرضت نفسها بقوة للبحث والدراسة لأبعادها ومخاطرها والمتغيرات المساهمة فى ظهورها فى كثير من المجتمعات العربية والأجنبية وأصبح هناك إهتمام واضح من أجل تجاوز آثارها السلبية على تلك المجتمعات٠

والحقيقة أن الإهتمام بتلك الظاهرة يختلف كما وكيفا من ثقافة إلى أخرى ، بل أن النظرة إلى أطفال الشوارع بوصفهم معتادى العنف والإجرام أصبح محل خلاف ، وعليه ففى الوقت الذى يتعرضون فيه للقتل والاغتصاب فى دول أمريكا اللاتينية يتعرضون للتعامل بشفقة ولطف فى السودان وأثيوبيا (أبو بكر مرسى – ١٩٩)٠

وفى دول مثل بريطانيا وأمريكا تم إنشاء عديد من الملاجئ ومراكز الإيواء من أجل الأسر المشردة وبدأ تطوير برامج الرعاية الاجتماعية للأسر التى تعيش تحت خط الفقر وقد قام الاتحاد القومى للمشردين بالولايات المتحدة الأمريكية بتقديم إقتراحات كثيرة – بشأن

إحتواء الأسر المشردة منها مراجعة إيجار الوحدات السكنية لمعادلتها مع مستوى الدخل من أجل إتاحة فرصة السكن المناسب للأفراد وتوفير الحماية للأسر المهددة بالطرد وصيانة المساكن المعرضة للسقوط بالإضافة إلى تقديم الحكومة لقروض بدون فوائد لحل مشكلة المساكن للأفراد.

ويضاف إلى المجهودات السابقة من أجل إحتواء ظاهرة "أطفال الشوارع" إعطاء تسهيلات للباحثين وجمعيات الصحة النفسية ، وفى ضوء التنسيق بين هذه الجمعيات والحكومة تم وضع برامج تتمثل فى رعاية المشردين وتقديم الخدمات العلاجية للمشردين من المرضى النفسيين بالشوارع ، وكذلك برنامج رعاية سكنى لهم.

وقد تم تطبيق دعم مالى لدعم برامج مساعدة المشردين ، كما ساهم المعهد القومى لعلاج إدمان الكحول بتقديم مبلغاً من المال لمساعدة من يعانون من إدمان الخمور بالإضافة إلى تعاون المعهد القومى لإدمان العقاقير لإعادة تأهيل ومساعدة المشردين للحصول على إقامة مستقرة وزيادة الوحدات السكنية لمحدودى الدخل. هذا وقد سعت بعض الدول إلى تحسين نوعية الخدمات التى تقدم فى مساكن الإيواء. وقد أكدت البحوث أن الدعم الذى يقدم للأطفال من شأنه أن يخفف من الأثر الناتج لحياة التشرد.

وعلى الرغم من مجهودات بعض الدول التى تعانى من ظاهرة أطفال الشوارع من أجل السيطرة على هذه الظاهرة إلا أن هناك من هذه الدول من يفتقر إلى آليات المواجهة الحقيقية الفعالة نظراً لما تعانيه من نقص فى الإمكانات التى تسخر لتلافى أسباب الظاهرة وهذا يدفع بنا للقول إلى ضرورة تكاتف الجهود الدولية لتقديم المساعدة للدول الفقيرة منها بوصف الفقر قرين التشرد.

أن الأخطار المصاحبة للحياة فى الشارع تدفع إلى ضرورة الإهتمام بتلك الفئة من الأطفال من أجل إحتوائهم من أماكن قد يدرك فيها الأطفال بعض المزايا التى منها التحرر اللحظى من سلطة الكبار ، وربما تكون بيئة الشارع لدى البعض من أطفال الشوارع تمثل منطقة جذب فى ظروف جعل ذلك الإختيار هو الطريقة الوحيدة للبقاء (ابو بكر مرسى – ١٩٩) لذا قد تسابقت الجهود الدولية لمحاصرة الظاهرة تارة بواسطة المواثيق وأخرى بواسطة الإعلانات كما سنرى فى الجزء التالى من هذا الفصل.

أولاً : الطفل فى المواثيق والإعلانات الدولية :

وتتمثل هذه الجهود فى العديد من المواثيق والإعلانات بدءاً من إعلان حقوق الطفل عام ١٩٥٩ وإنتهاءاً بإتفاقية الطفل عام ١٩٨٩ ومبادئ الرياض التوجيهيه عام ١٩٩٠ وقد

عنيت المواثيق الآتية :(احمد وهدان وآخرون – ١٩٩٩) – على وجه الخصوص – بإجرام الصغار أو تعرضهم للإنحراف، وهو ما يتصل بظاهرة أطفال الشوارع.

١ – القواعد الدنيا النموذجية لإدارة شئون قضاء الأحداث (قواعد بكين) ، والتى تم اعتمادها بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣/٤٠ ، وذلك بتاريخ٢٩ نوفمبر ١٩٨٥ .

٢ – مبادئ الرياضة التوجيهية لمنع الجنوح ، والتي تم اعتمادها بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١١٢/٤٥ وذلك بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٤ .

٣ – قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الصغار المجردين من حريتهم والتى تم إعتمادها بقرار الجمعية العامة رقم ١١٣/٤٥ ، وذلك بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٤ .

ويمكن طرح أهم ما تضمنته هذه المواثيق من خلال المحاور التالية (احمد وهدان وآخرون – ١٩٩٩) :

١ – تعريف الطفل المعرض للإنحراف :

أ – قواعد بكين (مبادئ الرياضة التوجيهية ١٩٩٠) :

عرفت قواعد بكين فى المادة (٢/٢) الصغير ، فى نطاق تطبيقها بأنه كل طفل أو شخص صغير السن ، يجوز بمقتضى النظم القانونية ذات الصلة مساءلته فى جرم بطريقة تختلف عن طريقة مساءلة البالغ.

هذا ولم تحدد هذه القواعد الحد الأقصى لسن الصغير وأشارت إلى أنه فى النظم القانونية التى تضع حداً أدنى لسن المسئولية الجنائية ، فيتعين ألا يحدد على نحو مفرط فى الانخفاض ، مع الأخذ فى الاعتبار حقائق النضوج العاطفى والعقلي والفكرى (مادة ٤).

أما عن الصغار المعرضين للإنحراف ، فقد أوردت المادة الثالثة من هذه القواعد ، فى معرض الإشارة على توسع نطاق الإستفادة من إحكامها ، إلى أن تطبيقها لا يشمل المجرمين الصغار وحدهم ، بل يشمل الصغار الذين تقام عليهم الدعوى لسلوك محدد لا عقاب عليه إذا إرتكبه بالغ، فضلاً عن العمل على أن تسرى أحكامها على جميع الصغار الذين تتناولهم إجراءات الرفاهة والعناية ، وعلى المجرمين البالغين صغار السن (مادة ٣/١-٢-٣)

أ – مبادئ الرياض (إتفاقية حقوق الطفل – ١٩٩١)

أوردت مبادئ الرياض التوجيهيه فى ديباجتها الإشارة إلى الأخذ فى الإعتبار ذلك العدد الضخم من صغار السن الذين ليسوا فى نزاع مع القانون ولكنهم يعانون من النبذ

والإهمال وسوء المعاملة وخطر إساءة إستعمال العقاقير ، ويعيشون فى ظـروف هامشـية ويتعرضون بوجه عام للمخاطر الإجتماعية .

ولم تشر مبادئ الرياض التوجيهيه لمنع جنوح الصغار إلى ما يتصل بتحديد المرحلة السنية للصغير ، ولكن ينبغى وفقاً للمادة السابعة منها . أن يكون تفسيرها فى الإطار العـام لمجموعة الإتفاقيات والمبادئ والمعايير المتصلة بحقوق الإنسان والطفل بما فى ذلك إتفاقية الطفل وقواعد بكين سالف الذكر .

ويلاحظ فى هذا الصدد أن إتفاقية حقوق الطفل (قواعد طوكيو ١٩٨٩) ، الصـادرة فى ١٩٨٩/١١/٢٠ عرفت الصغير بكونه كل إنسان لم يتجاوز سنه الثامنـة عشـرة مـن عمره .

ب - قواعد حماية الصغار المجردين من حريتهم :

أوردت قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الصغار المجردين من حـريتهم أن نطـاق تطبيقها يشمل كل صور وأنواع وأشكال مرافق الإحتجاز بما فيها الأطر المؤسسية ، وخصت المقبوض عليهم أو الذين ينتظرون المحاكمة بفرع خاص (مادة ١٥) .

وفى نطاق تحديد المرحلة العمرية أشارت (المادة ١١/أ) إلى أن الصـغير هـو كـل شخص دون الثامنة عشرة من عمره على أن يحدد القانون الحد الأدنى الذى ينبغـى دونـه عدم السماح بتجريد الصغير من حريته . ويستفاد مما تقدم ما يلى:

بالنسبة للحدود العمرية للصغير : اتجهت المواثيق الدولية إلى اعتبـار الحـد الأقصـى لمرحلة الصغر التى تعنى بها هو ثمانية عشر عاماً على نحو مـا حسـمته قواعـد الأمـم المتحدة لحماية الصغار المجردين من حريتهم والتى يتعين على الدول تطوير تشريعاتها وفقاً لها (المادة السابعة) ، وما يتفق وإتفاقية حقوق الطفل .

أما عن الحد الأدنى للسن ، فقد إتجهت المواثيق الدوليـة إلـى الإشـارة فـى نطـاق المسئولية الجنائية على أن يترك للقوانين الوطنية تحديد السن الذى تبدأ به نطاق المسئولية الجنائية على أن يترك للقوانين الوطنية تحديد السن الذى تبدأ به مساءلة الصـغار بشـرط مراعاة عدم الإفراط فى الإنخفاض (المادة ١/٤ من قواعد بكين) ، وكذلك الحال فيما يتعلـق بأحوال تعرض الصغار للإحتجاز (المادة ٢/١١ من قواعد الأمـم المتحـدة بشـأن حمايـة الأحداث المجردين من حريتهم) .

أما بالنسبة لتعريف التعرض للإنحراف: فإن المستفاد من الجهـود الدوليـة أنهـا لـم تتعرض بشكل مباشر وواضح لتعريف التعرض للإنحراف ولكنها أشارت اليه فـى معـرض تحديد سريانها ، آخذه فى الإعتبار المعيارين الأساسيين الأتيين :

أولهما : السلوكيات المعيبة والمحددة التى إذا أتاها الصغير يكون محلاً للمساءلة أو إحالة الدعوى، هى ما تسمى "جرائم المكانة" فى مختلف الأنظمة القانونية مثل التغيب عن الدراسة بدون عذر ، عصيان الأسرة أو المدرسة أو غيرها ، وكذلك الإجراءات الموجهة بهدف العناية بالصغار (المادة ٣/١ من قواعد بكين)،

ثانيهما : تواجد الصغير فى ظل ظروف هامشية نتيجة النبذ والإهمال وسوء المعاملة مما يترتب عليه تعرضهم بوجه عام للمخاطر الاجتماعية (مبادئ الرياض التوجيهيه)،

يتبين من ذلك (احمد وهدان وآخرون – ١٩٩٩) أن ما ورد بالمواثيق الدولية ذات الصلة بتعريف التعرض للإنحراف لا يعدو كونه إطاراً عاماً يهدف لضمان تمتع تلك الفئات من الصغار فى حالة إخضاعهم لأية نظم قانونية ينتج عنها مثولهم أمام القضاء لذات الميزات المقررة بالمواثيق الدولية للصغار المجردين ، وبذلك نتجنب أن يكون ما يخضعون إليه من إجراءات رغم كونهم غير مجرمين أسوأ مما يخضع إليه المجرمون الصغار،

ثانياً : التدابير :

كان للتدابير الخاصة بمواجهة إجرام الصغار أو وقايتهم منه نصيب كبير من الجهود الدولية ، وقد إتخذت تلك الجهود مسارين أساسين هما التدابير الوقائية والتدابير العلاجية ، وتهدف الأولى لمنع الإنحراف وتهدف الثانية لرعاية المعرضين للإنحراف وهما كما يلى :

١ – التدابير القضائية :

تناولت الجهود الدولية التدابير الوقائية من خلال التركيز على عمليات التنشئة الإجتماعية والإدماج الاجتماعى من خلال المحاور الاساسية التالية :

أ – الأسرة : أكدت المواثيق الدولية ضرورة الحفاظ على التماسك الأسرى بإعتبار أن الأسرة هى المرعى الخصيب للطفل القويم وهى الوحدة المركزية المسئولة عن التنشئة الاجتماعية الأولية للأطفال (مادة ٩ من مبادئ الرياض)،

وفى سبيل الحفاظ على هذا التماسك الأسرى، دعت هذه المواثيق أعضاء المجتمع الدولى والوحدات المجتمعية داخل كل دولة أن تقدم كل العون اللازم لتسوية الأوضاع الداخلية وحل منازعات الأسر غير المستقرة (مادة ٢٥ مبادئ الرياض)،

كذلك ركزت هذه المواثيق على ضرورة توفير الرعاية البديلة فى حالة غياب دور الأسرة بسبب عدم وجودها أصلاً أو بسبب عجزها عن أداء أدوارها رغم مساعدة المجتمع المحلى لها ورمزت صورتا هذه الرعاية البديلة فى فكرة التبنى وفكرة الأسر البديلة أو فكرة توفير مأوى لائق يتولى إعداده المجتمع المحلى (مادة ١١ مبادئ الرياض)،

ب - **التعليم** : كان النص على وجوب جعل التعليم الأساسي إلزامياً ومجانياً قاسماً مشتركاً أعظم فى كل المواثيق الدولية وهو ما يترتب عليه ضرورة مراعاة عدم تأثر تعليم الصغير بأى تدبير يوقع عليه بسبب إنحرافه أو تعرضه لذلك ، وليس أدل على ذلك من نص المادة ٢١ من مبادئ الرياض التوجيهية التى نصت على أنه ينبغى فى النظم التعليمية أن توجه العناية والاهتمام بصفة خاصة للنشئ المعرض للمخاطر الاجتماعية .

كذلك واجهت المواثيق الدولية ظاهرة الهروب من المدرسة لا باعتبارها دليلاً على عدم التوافق مع المجتمع بل بالبحث عن أسبابها الدافعة وهى التدابير العقابية فى المدار س أو صعوبة الإمتثال لقواعد الالتحاق بالدروس (مادة ٢٧ مبادئ الرياض) لذلك أوجبت المواثيق حتمية إدارة النظام فى المدارس على نحو يتمشى مع كرامة الطفل الإنسانية مع ضرورة تقديم المساعدة إلى الأطفال والنشئ المتخلفين دراسياً .

جـ - **المجتمع المحلى** : أكدت المواثيق الدولية على دور المجتمع المحلى فى إتخاذ مجموعة من التدابير الواسعة القائمة على المجتمع المحلى لصالح الصغار المنحرفين والمعرضين للإنحراف . ولعل أهم هذه التدابير هو إنشاء مرافق خاصة توفر المأوى اللائق للصغار الذين لم يعد بإستطاعتهم العيش فى بيتهم (مادة ٣١ مبادئ الرياض) .

وكذلك كان التأكيد على ضرورة إستحداث خدمات وبرامج بديلة لتلبية حاجات ومشاكل وإهتمامات الشباب الخاصة ، لتقدم النصح والمشورة المناسبين .

د - **وسائل الإعلام** : وجهت المواثيق الدولية وسائط الإعلام إلى وجوب الحد من العنف المعروض على شاشات التليفزيون ودور السينما وتصوير العنف والإستغلال بصورة حريصة ، وتجنب تصوير الأطفال والنساء والعلاقات بين الأشخاص فى صورة مهينة ومقللة للقدر ، وأن تلتزم بترويج مبادئ المساواة ، وتساوى الأدوار فى المجتمع . (مادة ٤٢ مبادئ الرياض) . كذلك ينبغى شن حملات توعية فعالة لمكافحة المخدرات فى مراحل التعليم الإبتدائى والثانوى والعالى .

هـ - **العمل** : أجمعت هذه المواثيق على ضرورة تنظيم عمل الأطفال بحيث لا يبدأ إلا فى سن مناسبة ، وشريطة ألا يسبب ضرراً على نمو الطفل البدنى و العقلى والنفسى و الاجتماعى .

٢ - التدابير العلاجية :

عينت الجهود الدولية بالتدابير العلاجية بإعتبارها المجال العلمى للسياسة الحديثة فى التعامل مع الصغير ، وقد إستقرت تلك الجهود على الإتجاهات الآتية:

أ - نبذ تدبير الإيداع المؤسسى وإعتباره ملاذاً وملجأ أخيراً :

إتفقت كل المواثيق الدولية على أن تدبير الإيداع المؤسسى ينبغى أن يكون التدبير الأخير فى التعامل مع الصغار المعرضين للإنحراف وعلى أن ينظر التدبير دائماً على أنه ملجأ وملاذاً أخيراً حين تفشل كل التدابير الأخرى (مادة ١/١٩ قواعد بكين) و (٤٤ من مبادئ الرياض) و (٣٧ ب من إتفاقية حقوق الطفل) وقد أكدت كل المواثيق على أنه حين يكون اللجوء لهذا التدبير ، فإنه ينبغى أن يكون التوسع فى الإفراج المشروط عن الصغير فى أقرب وقت مستطاع ، مع الإعتراف له بمجموعة حقوق تحفظ له إتصاله بالعالم الخارجى وتضمن نموه الطبيعى صحياً وعقلياً ونفسياً.

ب - منح السلطة التقديرية اللازمة للمسئولين عن التعامل مع الصغير :

ويعنى ذلك إعطاء المسئولين السلطة - فى كل مراحل التعامل مع الصغير - على تغيير نوع المعاملة المقررة أو إخراجه خارج نطاق التعامل الرسمى وقد أكدت معظم المواثيق على أن توفير هذه السلطة التقديرية أمر لازم فى كل مراحل التعامل مع الصغير المعرض للإنحراف منذ بدء التعامل الرسمى معه فى جهاز الشرطة أو الأجهزة المجتمعية البديلة ، وحتى ما بعد تنفيذ المعاملة العقابية أو التهذيبيه المقررة للصغير (مادة ٢٠٠١/٦ قواعد بكين) ، ولا شك ان الإستخدام الأمثل لهذه السلطة التقديرية يقتضى التخصص والتأهيل المناسب لكل من يتعامل مع الصغير (مادة ٣/٦ مبادئ الرياض و مادة ٥٥ قواعد بكين).

إن احترام هذه القواعد والعمل عل الأخذ بها لهو حجر الزاوية للتصدى بجدية لكافة أبعاد المشكلة (احمد وهدان وآخرون - ١٩٩٩) .

المبحث الثانى : الجهود المحلية لمواجهة الظاهرة :

تعتبر مصر من الدول التى تعانى من مشكلة أطفال الشوارع وقد بذلت بعض الجهود التى تخدم الهدف بدءاً من صور الوثيقة التى أعلن فيها السيد رئيس الجمهورية إعتبار السنوات العشر (١٩٨٩- ١٩٩٩) ثم تبعتها الوثيقة الثانية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩) لحماية الطفل المصرى بالإضافة إلى جهود التنمية ومحاولات الإرتفاع بمستوى الخدمات الاجتماعية وتعديل المعاشات من أجل أن يقترب مستوى الدخل مع الإحتياجات الأساسية. وقد تركزت الجهود فىعدة محاور:

أولاً : التنمية المجتمعية والتدريب المستمر (أحمد صديق)٠

أ - قامت الدولة بتشجيع الجمعيات الأهلية على نطاق الجمهورية التى تختص بمجال الأسرة ورعايتها لتقوم بتنفيذ مشروعات التنمية الحضرية المتكاملة مع الإهتمام بدراسة الأسر المفككة والمتصدعة ، وبذل الجهود لإعادة تماسك هذه الأسر مرة أخرى ،وذلك بتزويد تلك الأسر بمشروعات زيادة الدخل ، مع التدريب المستمر على ذلك النوع من النشاط ،كذا إقامة مشروعات لخدمة ورعاية الأطفال العاملين بالورش أوالمصانع ،وتوفير سبل التدريب المستمر لهم ، للتقليل من هروب هؤلاء الأطفال تحت ضغط العمل وقسوته ، وذلك بالتعاون مع أصحاب الورش وجمعية رجال الأعمال٠ مع الإعتماد على أسلوب المشاركة المجتمعية والتنظيم المجتمعي كأساليب أثبتت نجاحها فى عملية التنمية الحضرية ، مع تركيز الإهتمام على المناطق الهامشية والعشوائية فى المدن أو بهذه الطريقة ستكون النتيجة المتوقعة على المدى الطويل ، تناقص اعداد الأطفال الذين يتسرّبون من التعليم أو يهربون من أسرهم نتيجة التفكك الأسرى وعوامل الفقر٠

ب - تعمل هذه الجمعيات على تبنى نظام الدراسة المفتوحة والملائمة لبيئة الطفل فى المنطقة الجغرافية المعينة ، ومراعاة متطلبات سوق العمل وإحتياجاته فى تصميم المناهج الدراسية ، وأن يخصص للجانب العلمى وتعليم المهارات الجزء الأكبر وذلك لإستيعاب كل من تسربوا من التعليم الأساسى٠

جـ- تقوم الدولة بتشجيع الجهود الذاتية فى بناء مدارس جديدة لخفض كثافة الفصول ، سواء فى الريف أو المدينة مع زيادة الإهتمام بالنشاط الحر والثقافى والرغبة فى الإكتشاف لدى الأطفال فى التعليم الأساسى٠

ثانياً : برامج الخدمة الاجتماعية المدرسية :

أكدت وزارة التعليم على الدور المحدد لبرامج الخدمة الإجتماعية المدرسية كما أكدت على تعاون الطرفين ٠الأسرة والمدرسة فى التركيز على القضايا التالية :

أ - ضرورة أن يشارك الطفل فى أمور حياته الخاصة ، والعمل على إستيعاب مشاكل الطفل وتفهمها من وجهة نظر الطفل٠

ب - التحذير من أضرار تسلط الآباء على الطفل ، وما تخلقه من شخصية غير سوية مما ينعكس على نمو الطفل بشكل سلبى يجعله غير متوازن نفسياً واجتماعيا حين يكبر فى المستقبل٠

جـ- توعية الأسر بكل مستوياتها عدم التمييز بين الأبناء فى التربية والحقوق ، حتى لا يترتب على ذلك وجود أطفال يعانون من أزمات نفسية وشخصية غير سوية.

د - تعاون مجالس الآباء مع مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية لكشف أسباب التأخر الدراسى عند الطفل ،ووضع خطة مشتركة لمواجهة أسبابه ودوافعه.

هـ - ضرورة مشاركة الآباء فى العملية التربوية والتعليمية والتعاون مع المدرسة لوقاية الأبناء من أخطار الإنحراف.

و - تفعيل دور الآباء والمدرسة فى مواجهة خوف الطلبة والطالبات من الامتحانات التى قد تتسبب فى خوفهم وهربهم من المنازل. وهذا الدور المشترك والوقائى من الممكن أن يتم تبادل الخبرات فيه من خلال مجلس الآباء (احمد صديق).

ثالثاً : التشريعات الجديدة :

تعتبر التشريعات من أهم المحاور التى تتصدى للمشكلات الاجتماعية حيث أن تطورها ومواكبتها للتغيرات المجتمعية هو بمثابة مواجهة حاسمة للمشكلة ، وذلك فى عدة مجالات كما يلى:

١ - المحور الأول : سن الصغير :

ذهب المشرع فى ظل القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ إلى أن سن الحداثة للمشردين من الذكور والإناث ينتهى ببلوغ الصغير خمسة عشر سنة ، وذلك بإتفاق فقهاء الشريعة الإسلامية على أن الخمسة عشر سنة فى سن البلوغ الذى تكتمل عنده ملكات الإدراك والتمييز للطفل ويبدأ معه التكليف (المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٩٣٧-١٩٥٢) وظل العمل سارياً بهذه الأحكام حتى نشوب الحرب العالمية الثانية ،حيث إقتضت ظروف الحال وما صاحبها من أزمة اقتصادية طاحنة (حسن الساعاتى - ١٩٥١) تسببت فى إحداث بطالة وكساد وتسرب العديد من طلاب المدارس مما إقتضى رفع الحد الأقصى للسن لإضفاء مظلة الحماية عليهم وإخضاعهم لتدابير تهذيبيه وتقويمية لإصلاح حالهم وتأهيلهم إجتماعياً ، فصدر الأمر العسكرى رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٤٤ والذى رفع الحد الأقصى لسن الحداثة إلى ثمانية عشر عاماً. وعندما وضعت الحرب أوزارها فى عام ١٩٤٥ وإستقرت نسبياً الأحوال الإجتماعية والاقتصادية وعادت إلى سالف طبيعتها ألغى هذا الأمر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - ١٩٥٧-١٩٨٢) وعاد العمل مرة ثانية بسن الحداثة الوارد فى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ ثم رؤى بعد ذلك ضرورة وضع قانون جديد أكثر تنظيماً للأحداث المشردين يتفق وطبيعته المرحلة الجديدة بعد الحرب آخذاً فى إعتباره

إتجاهات السياسة الجنائية الحديثة وقتئذ والقائمة على أسس ومبادئ الدفاع الاجتماعى ومتلافياً ما كشف عنه التطبيق العملى للقانون السابق من أوجه قصور. فصدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأحداث المشردين الذى أكد على الطابع الحضرى لهذه الظاهرة إذا إقتصر نطاق سريان على نطاق محافظتى القاهرة والأسكندرية فى بادئ الأمر ورافعاً سن الحداثة إلى ثمانى عشرة سنة دون أن يضع حداً أدنى لهذه السن حتى لا يتقيد تطبيقه بسن معينة على أساس أن مجال المسئولية فىالتشرد يختلف عن قواعد المسئولية الجنائية المقررة فى مجال الإنحراف.

وفى مطلع السبعينات ، ومع تحول المجتمع المصرى إلى الأخذ بسياسة الإنفتاح الاقتصادى وإنحسار دور الدولة نسبياً فى توجيه النشاط الاقتصادى ، إنعكس ذلك على البنيان الاجتماعى (فوزية عبد الستار – ١٩٨٣) مما أثر على ظاهرة التعرض للإنحراف ، فأخذت أبعاداً جديدة من حيث الحجم ، وكان طبيعياً أن يتبصر المشرع المصرى بهذه التحولات والتغيرات فصدر القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ والذى كان من بين سماته الحرص على أن يشمل الصغار بالحماية فى كافة الصور التى يحتاجون اليها للرعاية الاجتماعية إقتضت المادة الأولى على إعتبار الحدث فى حكم هذا القانون من لم يتجاوز ثمانى عشر سنة ميلادية عند وجوده فى إحدى حالات التعرض للإنحراف . ذلك أن الصغير حتى هذه السن يتعرض لمتغيرات نفسية خاصة فيسهل إستهدافه وغوايته للإنحراف مما يجعله فى حاجة إلى رعاية خاصة – إذا كان قد إفتقدها بين أهله وذويه – ومن ثم يتعين على المجتمع أن يتكفل بتنشئته نشأة صالحة ليصبح نافعاً فى المجتمع.

بعد ذلك صدر قانون الطفل رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦ الذى جمع ولأول مرة كافة الأحكام المتعلقة برعاية الطفل من مختلف النواحى الصحية والاجتماعية والثقافية والجنائية. وقد إتفق فى معظم أحكامه مع القانون السابق فيما يتعلق بالأحكام المتصلة بالأطفال المعرضين للإنحراف (احمد وهدان وآخرون ١٩٩٩)

٢ – المحور الثانى : صور ومجالات التعرض للإنحراف :

أعتبر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ الصغير مشرداً إذا تسول فى الطريق العام ، أو إذا لم يكن له محل إقامة مستقر ولا وسائل للتعيش وكان أبواه متوفين أو محبوسين تنفيذاً لأحكام صدرت ضدهما بذلك ، أو إذا كان سئ السلوك ومارقاً من سلطة أبيه أو وصيته أو أمه أو إذا كان الأب متوفياً أو غائباً أو كان عديم الأهلية.

ثم أتجه المشرع فى ظل القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ إلى توصيف وتحديد أدق لحالات التعرض وأضاف إلى الصور السابقة صوراً أخرى هى :

- ممارسة جمع أعقاب السجائر أو غيرها من الفضلات أو المهملات.
- القيام بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو إفساد الأخلاق أو القمار أو خدمة من يقومون بهذه الأعمال.
- مخالطة المشردين أوالمشتبه فيهم أو الذين إشتهر عنهم سوء السيرة.
- إذا لم يكن له وسيله مشروعة للتعيش ولا عائل مؤتمن وكان أبواه متوفين أو مسجونين أو غائبين.

وتطبيقاً لما أنتهجه المشرع لمواجهة هذه الظاهرة بإتباع السياسات الجنائية الحديثة التى تهدف الى توسيع نطاق المشمولين بأحكام الرعاية الاجتماعية بمقتضى القانون صدر قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٣ والذى ميز فيه بين حالتين(احمد وهدان وآخرون ١٩٩٩) :

الأولى : التعرض للإنحراف (التشرد) :

حيث أضاف صورتين جديدتين :

١ - ممارسة الصغير لأعمال تتصل بالمخدرات أو نحوها أو بخدمة من يقومون بها.

٢ - الإعتياد على الهروب من معاهد التعليم أو التدريب.

كما إستخدم عبارات مرنة تتسع لصور وحالات أخرى قد لا تكون موجودة وقت صدور القانون مثل عبارة "أو غير ذلك أو نحوها فى بعض تلك الصور (محمود نجيب حسنى - ١٩٦٧).

الثانية : الخطورة الاجتماعية :

وفيها مد المشرع مظلة الرعاية والمعالجة الاجتماعية للصغار ، إذ اعتبر أن الصغير الذى تقل سنه عن السابق إذا ما صدر منه فعل يعد جناية أو جنحة طبقاً لقانون العقوبات - رغم عدم مسئوليته الجنائية عنها - تتوافر فيه الخطورة الاجتماعية. كما إعتبر الصغير إذا كان مصاباً بمرض عقلى أو نفسى أو ضعف عقلى وأثبتت الملاحظة وفقاً للإجراءات والأوضاع المبينه فى القانون أنه فاقد كلياً أو جزئياً القدرة على الإدراك أو الاختبار - بحيث يخشى منه على سلامته أو سلامة الغير - ذا خطورة إجتماعية. ويلاحظ أن المشرع إستهدف بذلك توفير الرعاية الاجتماعية لأكبر عدد ممكن من الصغار وبصفة خاصة الفئات التى لم تكن محلا لها إعتبارات قانونية أو إجتماعية. وعندما صدر قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ أولى أطفال الشوارع المعرضين للإنحراف "عناية خاصة فأدرج الأطفال الموجودين فى جميع الحالات السابقة ضمن فئة المعرضين للإنحراف الذين يستحقون تدابير

الرعاية الاجتماعية وأيا كان عمرهم منذ الميلاد وحتى بلوغ الثامنة عشرة معتبرهم من ضحايا الظروف الصعبة (احمد وهدان ١٩٩١)٠

٣ - المحور الثالث : التدابير :

عندما صدر أول قانون لمعاملة الأحداث المشردين سنة ١٩٠٨ ، لم يكن المشرع يعرف نظاماً متكاملاً لهذه التدابير ، ولذلك لم يتضمن هذا القانون سوى تدبير واحد هو الإدخال فى مدرسة إصلاحية أومحل شبيه بها معين من قبل الحكومة ، فقد كان هو التدبير الوحيد الذى يصح فرضه على الصغار المشردين ، ولم يكن من الجائز لمحكمة الأحداث أن تقضى بسواه ، ولا تحدد المدة التى يمكنها الصغير خاضعاً لهذه التدابير وإن كان من الضرورى إخلاء سبيل الصغير متى بلغ عمره ثمانية عشر عاماً٠ وظل العمل سارياً بهذا القانون حتى صدور القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ الذى أضاف تدابير جديدة وجعلها ثلاثة تدابير يختار القاضى من بينها ما يتلاءم مع ظروف كل صغير ، وهى : التسليم للوالدين أو لولى النفس التسليم لشخص مؤتمن ، التسليم لمعهد مخصص لرعاية الأحداث٠

وكان تسليم الصغير المشرد إلى والديه أو لولى النفس غير مقيد بمدة ، أما التسليم إلى شخص مؤتمن أو إلى معهد إصلاحى فكانت مدته لا تقل عن سنتين يكون بعدها إخلاء سبيل الصغير بعد إستطلاع رأى الشخص المؤتمن ، أو بعد أخذ رأى إدارة المعهد ، أما الحد الأقصى لكل تدبير ، فلم يحدده القانون فكان من الجائر أن يبقى الصغر لدى الشخص المؤتمن أو المعهد الإصلاحى إلى أن يبلغ الحادية والعشرين من عمره٠

وعندما صدر قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ وضع التدابير نظاماً قانونياً إجتماعياً إستبقى فيه تدابير كانت موجودة فى القانون السابق وأستحدث تدابير أخرى جديدة ، ويمكن تقسيم هذه التدابير إلى تدابير تأديبية وتشمل التوبيخ والإلزام بواجبات معينة ، وتدابير حماية وتشمل: التسليم والإختيار القضائى ، وتدابير علاجية وتأهيلية وتشمل : الإيداع فى إحدى المؤسسات الاجتماعية ، أو الإيداع فى إحدى المستشفيات المتخصصة ، أو الإلحاق بالتدريب المهنى ٠

وعندما صدر قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ حصرت المادة ١٠١ منه التدابير اتى تفرض على الطفل إذا وجد فى إحدى حالات التعرض للإنحراف وهى نفسها التدابير السبعة التى كان منصوصاً عليها فى القانون السابق٠

وإستهدف المشرع بهذه التدابير الأخذ بيد الصغير لعلاجه وتربيته وتأهيله وتهذيبه وإصلاحه ، والغرض من تعدد التدابير إتاحة فرصة التفريد أمام القاضى ليختار من بينها ما يتناسب والحالة المعروضة عليه مراعياً فى ذلك بين التدابير المختلفة وسن الصغير ودرجة

إدراكه وحالته البدنيه والخلقية ، والظروف الحياتيه التى يعيش فيها ، توصلا إلـى إختيـار التدبير الملائم ، وهو فى ذلك يتفق والإتجاهات الحديثة للسياسة الجنائية التى تعامل الصغير بما يتلائم وحالته ،وما يحتاجه من أساليب الإصلاح والتأهيل.

وتأكيدا للطبيعة الإجتماعية والتأهيلية والعلاجيه لهذه التدابير نص القانون على : -

- عدم جواز إيقاف تنفيذها ، بإعتبار أن التدابير تفى بظروف إحتياج الصغير لهـا ولا تتصل بظروف إرتكابه للفعل.
- جواز إنهاء أو إطالة مدة التدبير أوتعديل نظامه أو إبداله بـآخر علـى ضـوء ظروف وحالة الصغير.
- عدم جواز تعدد التدابير بتعدد الأفعال المرتكبة.
- عدم جواز إعتبار التدابير سابقة فى العود.(ناهد صالح ١٩٦٤)
- عدم تحديد مدة التدبير فى الحكم بإعتبارها تواجـه حالـة تشـرد أو تعـرض للإنحراف كامنة فى الصغير لا يعرف على وجه اليقين متى تنقضى(أحمد وهدان – ١٩٩١).
- أن التدبير يخضع للقانون المعمول به وقت النطق بالحكم ولو لم يكن نافذاً لحظة إرتكاب الفعل الذى أوجب إنزاله(المجالس القومية المتخصصة – ١٩٩٤).

كما إهتم المشرف بتقرير المسئولية الجنائية لمتولى أمر الصغير والمسلم اليه ، فقـرر على كل منهما واجب الرعاية الاجتماعية وإلا تعرض للعقوبـات المنصـوص عليهـا فـى القانون.

والتزاماً بمصلحة الصغير قرر المشرع المسئولية الجنائية كذلك علـى مـن يخفـى صغير حكيم بتسليمه لشخص أو لجهة طبقاً لأحكام هذا القانون أو دفعه للفـرار أو سـاعده على ذلك وعلى اولئك الذين يعرضون الصغار للإنحراف فى إحدى أحواله . سواء بإعـداده لذلك أو مساعدته أو تحريضه أو تسهيله له بأى وجه ، ولو لـم تتحقـق حالـة التعـرض للإنحراف فعلاً.

وأورد المشرع عددا من الظروف المشددة للعقوبة فى هذه الحالة أولها: يتعلق بالوسيلة التى يلجأ اليها الجانى إذا إستخدم عنصر الإكراه أو التهديد ، والثانى يرتبط بصفة الجانى ، وهو أن يكون من أصول الصغير أو من المتولين أمور تربيته أو ملاحظته. أو مسلماً إليـه بمقتض القانون ، والثالث خاص بحالة تعدد الصغار الذين تقع علـيهم جريمـة التحـريض للتعرض للإنحراف (سيد عويس – ١٩٩٦).

٤ - المحور الرابع : الجوانب الاجرائية :

تعتبر مصر من أوائل دول العالم التى أدخلت وعرفت نظام قاضى الصغار حيث أنشئت أول محكمة للأحداث فى مدينة القاهرة بقرار وزير الحقانية الصادر بتاريخ ١٩٠٥/٣/٤ ثم تبعها بعد ذلك إنشاء محكمة أخرى فى الإسكندرية بمقتضى القرار الصادر بتاريخ ١٩٠٦/٥/٨ ويعكس ذلك دلالتين هامتين :

أولاهما : أن القضاء المتخصص كان أسبق من التشريع بالنسبة للصغار المعرضين للإنحراف إذ أن وقت إنشاء هاتين المحكمتين لم يكن هناك قانون خاص بهم ، وثانيهما : الإرتباط الواضح بين هذا القضاء والحضر بإعتبار أن المدينة والحضر كانت المنشأ لهذه الظاهرة (أطفال الشوارع) ومصدر نموها.

وإقتضى صدورالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ ،وكذلك مواكبة ما أسفرت عنه التطبيقات العملية والفعلية أن سعى المشرع إلى تحقيق بعض الإصلاح المنشود ، فأصدر القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ والذى جاء متضمناً كثيراً من التعديلات الهامة على الإجراءات المتبعة فى القضايا الخاصة بالصغار ، فأستحدث بموجب المادة الثانية نظام إنذار ولى الأمر بمعرفة الشرطة إذا تم ضبط الصغير فى حالة تشرد لأول مرة ، وذلك لمراقبة حسن سير الصغير فى المستقبل ، وبأن عودته إلى التشرد من شأنها تطبيق أحكام القانون ، وأجازت لمتولى أمره التظلم من هذا الإنذار إلى النيابة المختصة خلال عشرة أيام من تاريخ تسلمه الإنذار ، ويكون قرار النيابة فى هذا التظلم نهائياً ، وإذا تكرر ضبط الصغير يعاقب متولى أمره بغرامة مالية.

كما يجوز للنيابه العامة وضع المشرد فى معهد من المعاهد المخصصة لإيداع الأحداث المعترف بها من وزارة الشئون الاجتماعية حتى يفصل فى أمره.

كما أجاز للمحكمة بناء على طلب النيابة العامة طبقاً للتقارير المقدمة إليها إعادة النظر فى الحكم الصادر فى التدبير ،ولها أن تعدله إلى ما تراه ملائماً لحالة وظروف الصغير من التدابير الأخرى المنصوص عليها.

وفى حالة المروق من سلطة الولى الطبيعى لا يجوز إتخاذ أى إجراء ضد الصغير إلا بناء على إذن سابق من الولى.

خلاصة ما تقدم هى مجموعة الإتجاهات العامة للتشريع المصرى بشأن محاكمة الصغار المشردين فى ظل هذا القانون ، والواقع أن المشرع كان يفرق بين الصغار من حيث إجراءات محاكمتهم فكانت الإجراءات المتبعة فى محاكمات الصغار المشردين فى كل هذا القانون ، والواقع أن المشرع كان يفرق بين الصغار من حيث إجراءات محاكمتهم فكانت

الإجراءات المتبعة فى محاكمات الصغار المشردين ينظمها قانون الإجراءات الجنائية ، ومع ذلك فإن محاكم الأحداث كانت تختص بنظر القضايا الخاصة بكلا النوعين (منحرفين – معرضين للإنحراف) وأن الإجراءات والتدابير النهائية التى كانت مقررة للمشردين هى بذاتها التى كانت تفرض على الأحداث المنحرفين. وإن إختلفت فى بعض تفصيلاتها ، كما أن إجراءات المحاكمة كانت واحدة بالإضافة إلى أن مجال الخدمة الاجتماعية لكلا النوعين ، كان واحداً.

وعندما صدر القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ وتبعه قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ جمع بين القواعد الموضوعية والإجرامية للأطفال المشردين فى قانون واحد ، ووضع تنظيماً خاصاً لمحاكم الأحداث خرج به على القواعد العامه فى الإختصاص.

وقد عالج المشرع فى هذا القانون الإجراءات الخاصة بمحاكمة الصغار المشردين ، وذلك فيما يتعلق بالضبط القضائى وبعض إجراءات التحقيق الإبتدائي وإجراءات المحاكمة ، وإعادة النظر فى الأحكام ، ثم إجراءات التنفيذ على النحو التالى (فوزية عبد الستار ١٩):

أولاً : الضبط القضائى :

نص المشرع على أن يكون للموظفين الذين يعينهم وزير العدل بالإتفاق مع وزير الشئون الاجتماعية فىدوائر إختصاصهم سلطات الضبط القضائى فيما يختص بحالات التعرض للإنحراف التى يوجدون فيها ، كما نص على تعيين مراقبين إجتماعيين يصدر بتحديد شروط تعيينهم قراراً من وزير الشئون الاجتماعية ، إذ إعتمد المشرع على وجود هؤلاء المراقبين الاجتماعيين فى كافة مراحل محاكمة الصغير وتنفيذ التدابير المنصوص عليها فى القانون.

ثانياً : المحاكمة :

نظم المشرع محاكمة الصغار طبقاً للمبادئ الآتية :

١ -تشكل فى كل محافظة محكمة للأحداث أو أكثر ويجوز بقرار من وزير العدل إنشاء محاكم للأحداث فى غير ذلك من الأماكن.

٢ – تمشياً مع الوظيفة الاجتماعية لمحكمة الأحداث ، رؤى أن يكون تشكيل المحكمة أكثر قدرة على القيام بهذه الوظيفة ، وتجاوباً مع الإتجاه العلمى الحديث فى إدخال العنصر الفنى فى تشكيل المحكمة ، وهو ما يتفق مع مبدأ إسهام الشعب فى إدارة العدالة ، نص المشرع على أن تشكل محكمة الأحداث من ثلاثة قضاه يعاون المحكمة اثنان من الإخصائيين أحدهما على الأقل من النساء ، ويعكس ذلك حرص المشرع على الوجود الدائم للمرأة حال إنعقاد المحكمة ، إذ يبث حضورها الطمأنينة

والثقة فى نفوس الصغار بإعتبار أن المرأة بطبيعتها قادرة على الإقتراب من الصغار وتفهم مشاكلهم وتقرير إحتياجاتهم.

٣ - حدد المشرع مناط الاختصاص النوعى والمكانى لمحاكم الأحداث ، فأوجب تقديم الصغير فقط إلى المحكمة دون غيره. وحدد أيضاً مناط الإختصاص المكانى لمحاكم الأحداث بمكان وقوع فعل التشرد محل المحاكمة أو مكان ضبط الحدث أو محل إقامة متولى أمره وأجاز عند الإقتضاء أن تنعقد المحكمة فى إحدى دور مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأحداث.

٤ - نظم المشرع إجراءات التحقيق النهائى أمام المحكمة بما يكفل عدم علانيتها وحضور المراقب الاجتماعى على الدوام وإحترام حق الصغير فى الدفاع.

٥ - وضماناً لحسن تفريد التدابير المحكوم بها على الصغار أوجب القانون على المحكمة قبل الفصل فى أمر الصغير أن تستمع إلى أقوال المراقب الاجتماعى بعد تقديم تقرير إجتماعى يوضح العوامل التى دفعته للتعرض للإنحراف ومقترحات علاجه وإصلاحه ، وهو إجراء جوهرى لا تصح المحاكمة بدونه ، وفضلاً عن ذلك أجاز المشرع للمحكمة الإستعانة بأهل الخبرة.

٦ - وإذا رأت المحكمة أن حالة الصغير البدنية أو العقلية أو النفسية تستلزم فحصه قبل الفصل فى الدعوى ، قررت وضعه تحت الملاحظة فى أحد الأماكن المناسبة المدة التى تلزم لذلك ويوقف السير فى الدعوى إلى أن يتم هذا الفحص .

٧- وضماناً لتفرغ محكمة الأحداث إلى وظيفتها الاجتماعية رأى المشرع ألا يشغل المحكمة بالمسائل المدنية فنص على عدم قبول الدعوى المدنية أمامها.

٨ - ونظراً إلى الطبيعة الاجتماعية للتدابير الخاصة بالصغار نص المشرع على قابليتها للتنفيذ الوجوبى فور الحكم بها ولو كان التدبير قابلاً للطعن.

٩ - أوجب القانون إحاطة والدى الصغير المشرد ومن له الولاية عليه والمسئول عنه بكافة الإجراءات التى يوجب القانون إعلانها للصغير وبكل حكم يصدر فى شأنه ، وأجاز لكل من هؤلاء أن يباشر لمصلحة الصغير طرق الطعن المقررة فى القانون.

١٠ - أجاز المشرع إستئناف جميع الأحكام الصادرة بالتدابير وأستثنى من ذلك الأحكام الصادرة بالتوبيخ أو التسليم ، فلم يجز إستئنافها إلا لخطأ فى تطبيق القانون ، أو لبطلان فى الحكم أو فى الإجراءات أثر فى الحكم (احمد وهدان وآخرون ١٩٩٩) .

والواقع أن التجربة المصرية فى مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع جاءت من خلال النصوص القانونية والأحكام القضائية وفى إطار الإلتزام بالشرعية وتحقيق كافة الضمانات

المقررة قانوناً وأنها كانت أسبق تاريخاً من ناحية توفير قضاء متخصص للأحداث وإدخال كافة الإتجاهات الحديثة فى معاملة الصغار فى إطار تشريع موحد للطفل (القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦) وهى الإتجاهات التى إتجه اليها المجتمع الدولى من خلال ما عرف بقواعد (بكين) بشأن إدارة قضاء الأحداث (١٩٨٥) .

وكان حصاد هذه الجهود التشريعية أن أستقر فى ضمير المجتمع المصرى أن هؤلاء الصغار ليسوا إلا ضحية للظروف المجتمعية ، بما ينبغى معه العمل على رعاية الصغار المشردين بإعتبارهم قطاعاً من أبناء المجتمع دفعتهم عوامل مجتمعية إلى التواجد فى ظروف تعرضهم للإنحراف (التشرد) ، فأتجهت معظم السياسات الحديثة إلى الإهتمام بتحديث أساليب معاملة هؤلاء الصغار لإعادة تأهيلهم إجتماعيا ، ومساعدتهم لكى يصبحوا مواطنين صالحين يشاركون فى تنمية المجتمع.

وفى إطار ذلك حرص المشرع المصرى على حماية الطفولة من خلال اسباغ الحماية القانونية عليها منذ أوائل القرن بسن قوانين تعاقبت وكان آخرها القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والذى صدر إلتزاماً بإتفاقية الطفل التي إنضمت اليها مصر، وقد تمثلت هذه الرعاية التشريعية فى المحاور التالية:

- إحترام حقوق الطفل والحفاظ عليها كمجموعة متساندة متكاملة فى عملية التأهيل والإصلاح والإعداد للإندماج مرة أخرى فى حياة المجتمع.
- الإلتزام بما ورد فى المواثيق ذات الصلة والسابق الإشارة اليها فى وضع السياسات والإلتزام بالمناهج المنظمة للمؤسسات الاجتماعية والعقابية مع الاسترشاد بأفضل نظم المعاملة الملائمة للواقع المصرى.

ومع عمق التجربة المصرية فى مواجهة ظاهرة أطفال الشوارع تشريعياً على النحو السابق فإن الظاهرة ما زالت موجودة وفى تزايد وتنام مستمر ، معبرة بقدر كاف عن عدم فعالية الإجراءات التشريعية في مواجهتها وهو ما يعكس المؤشرات التالية :

أولاً : أن المجتمع المصري قد شهد فى خلال الحقبه الأخيرة العديد من التحولات والمتغيرات العامة على الصعيد الاقتصادي بصفة خاصة وهى التحول ، أى سياسة الانفتاح الاقتصادى ثم الاتجاه إلى إقتصاديات السوق. الأمر الذى أنعكس أثره بشكل مباشر على الفئة العمرية التى يتعامل معها القانون مما أدى إلى حدوث إختلالات فى مؤشرات وإتجاهات هذه الظاهرة فى المجتمع المصرى.

ثانيا : زيادة معدلات النمو السكانى مما أدى إلى زيادة عدد الصغار من الفئة العمرية تحت ١٨ سنة ، الأمر الذى كان له مردودات طبيعية على الزيادة المطرده لإعداد الصغار المشردين فى ظل الأوضاع الاقتصادية المشار اليها ...

ثالثاً : أن تزايد هذه الظاهرة يرتبط بشكل مباشر مع وجود المناطق المهمشة والعشوائيات التى تنمو بأطراف المدن الكبرى .

المبحث الثالث : رؤية مستقبلية لمواجهة الظاهرة :

لا نستطيع أن ننكر أن هناك اهتمام متزايد من قبل المعينين بشئون الطفل على المستوى المحلى والعربي الدولي من أجل حماية الطفولة من سوء الإستغلال والعمل على إقرار حقوق الطفل فى الحياة متمتعاً بالرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية .

ومؤخراً وتحديداً فى ٢٠٠١/٧/٤ أصدر مؤتمر الطفل العربى وثيقة لحقوق الطفل تحمل بين طياتها رؤية عربية موحدة إزاء هذه الحقوق وذلك لرفعها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وذلك أيضاً ما سعى إليه المؤتمر الأفريقى قبل ذلك .

وفى مصر إزداد الإهتمام بالطفل فى الآونة الأخيرة وبحاجاته ومشكلاته وكيفية إعداده فى عصر تسود فيه تغيرات سريعة ومتلاحقة فى كافة المجالات وفى ظل الغزو الثقافى والطرح المعلوماتى عبر شبكة الإنترنت .

ومع كل التقدير لتلك الجهود فضلاً عن الجهود البحثية لكثير من الظواهر المرضية فى مجال الطفولة والأسرة ، إلا أن ظاهرة أطفال الشوارع لم تلق الإهتمام الذى يتناسب مع حجم خطورتها على المجتمع الذى يفقد طاقات مجموعة من الأطفال الذين تعدهم كوادر المنحرفين والخارجين عن القانون للنيل من أمن وأمان الواقع المصرى .

والطفل بوصفه عاجزاً بذاته قادراً بغيره فى حاجة إلى من يكفله لتحقيق حاجاته ، كما أنه فى حاجة إلى إتخاذ التدابير القضائية لحمايته من سوء الإستغلال ، حيث ساءت فى الآونة الأخيرة تحت ضغط الحاجة ونقص الدخل أن دفعت الأسر بأبنائها إلى سوق العمل فى الورش والمقاهى وأعمال الدهان والديكور وصناعة الكاوتش والأسفلت وأفران صهر المواد المعدنية ، وبعضهم دفع بالأبناء إلى التسول ومخالطة المشبوهين وأصبح الأطفال فى ظل هذه الأجواء غير الصحيحة عرضه للعديد من المخاطر والاستغلال .

وبات واضحاً أمامنا أن إستغلال الطفولة وإغتيال أحلامها لم يعد قاصراً على الأطفال المارقين من السلطة الوالديه تحت دعاوى الإساءة والعنف الأسرى ، وإنما يتعرض الطفل

وهو داخل أسرته التى يجب أن تحميه وترعاه إلى الإهمال ودفعه إلى تكملة نفقات الأسرة أو تحملها أو المساهمة فى تعليم إخوته .

إن معالجة المشكلات التى يعيش في إطارها الأطفال وأسرهم وإنقاذ الأطفال من سوء الإستغلال والتشرد يمثل إنقاذ لمستقبل المجتمعات بل وللإنسانية جمعاء فالأطفال هم رجال بالقوة وفى أعماقهم تكمن الإمكانات والإستعدادات التى يمكن أن تسخر مستقبلاً من أجل البناء ، وعلى ذلك يجب أن تسعى الدول والحكومات إلى إتخاذ كل الإجراءات التى تضمن حقوق الطفل فى الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية والتعليمية .

ولعلنا فى مجتمعنا المصرى فى حاجة إلى أن نتجاوز الأقوال إلى الأفعال التى من شأنها أن تضمن لنا إستراتيجية واضحة من شأنها أن تساعد فى إحتواء تلك المتغيرات أو العوامل التى تلعب دوراً فى شيوع ظاهرة أطفال الشوارع من ناحية وتجنب مخاطرهم من ناحية أخرى .

وأطفال الشوارع ظاهرة تفرض نفسها بقوة على الواقع المصرى وتزداد فى إطار ما تعيشه كثير من الأسر المصرية من تصدع وعدم إدراك الوالدين لحقيقة دورهم حيال الأبناء ذلك الدور الإنسانى الذى يحدث نقلة حضارية للأبناء يعيشون فى إطارها فى تناغم وإنسجام مع واقعهم . وسوف نتعرف فيما يلى على الجهود المرتقبه للتصدى لهذه المشكلة .

- الجهود المرتقبه لمواجهة الظاهرة :

بعد التعرض للتجربة المصرية فى مواجهة الأطفال المعرضين للإنحراف ومدى ملاءمتها عمليا وتشريعيا ، تبرز عدة حقائق هامة تشكل متطورات أساسية يتعين وضعها بشكل واضح نصب أعين من يتولى مسئولية التصدىأو المواجهة لهذه الظاهرة وسنعرض أولاً لتلك التطورات الأساسية ثم إلى الجهود المرتقبة فى هذا المجال(أبو بكر مرسى – ١٩):

أولاً : المنظورات الأساسية :

١ – أن ظاهرة أطفال الشوارع أصبحت تشغل حيزاً كبيراً من هموم وشواغل وقلق المجتمع المصرى نظراً لتناميها المطرد وإنتشارها وإتساع نطاقها وطابعها المستنزف والضاغط والمعطل لكافة سياسات وخطط التنمية البشرية التى ينشدها المجتمع المصرى .

٢ – أن مواجهة هذه الظاهرة باتت أمراً من العسير على أى من الدول أن تنفرد به ، كما أن مردوداتها السلبية غدت من الصعب على أى من الدول كذلك أن تنجو منها نظراً

لما إتسمت به هذه الظاهرة فى الآونة الأخيرة من أبعاد غير وطنية ودخول الكيانات الإجرامية المنظمة فى حيز الإستفادة منها.

٣ - أن وجود هذه الظاهرة وإستمرار إنتشارها كان من أهم العوامل وراء ظهور أنواع جديدة من الإجرام تتخذ من هؤلاء الصغار مادة سهلة ورخيصة للأنشطة غير المشروعة سواء بإستخدامهم كأدوات مساعدة فى الترويج والتوزيع للممنوعات أو إحداث الإضطرابات والعنف للإستفادة بعدم مسئوليتهم أو إستغلالهم فى الأعمال المتصلة بالدعارة والفسق وأخيراً كمادة خام لخدمة الأغراض الطبية بالحصول على أعضائهم البشرية.

٤ - كان لإتساع هذه الظاهرة آثار مباشرة على زيادة معدلات الجريمة وإتجاه للطابع الذى يعكس تفاقم مشاعر النبذ والإهمال نتيجة الحياة الهامشية التى يعيشها هؤلاء الصغار وتزايد الرغبة فى الإنتقام لديهم.

٥ - أن المواجهة التشريعية لهذه الظاهرة قد تكون هى السبيل الذى يرسم طريق المواجهة ويمهده بالضمانات الواجبه ولكن الوصول للنجاح فيه أمر يتطلب بالضرورة تضافر كل الجهود العلمية والعملية الحكومية وغير الحكومية وهنا يبرز بوضوح دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى.

ثانياً : الجهود المرتقبة :

وفى ضوء تلك المنظورات الأساسية فإن الجهود المرتقبه يتعين أن تتم من خلال :

١ - الإهتمام الكامل بالطفولة فى كافة مراحلها من خلال وضع التشريعات اللازمة والملائمة لحمايتها وضمان إنسياب عمليات التنشئة الاجتماعية فى جو أسرى وطبيعى وتوفير كافة أوجه الرعاية من النواحى والصحية والتعليمية والترويحية والرياضية وإتاحة الفرص كاملة للمجتمع المحلى للقيام بالدور الضرورى والحيوى فى هذا المجال ، ودعم كافة تكويناته وأجهزته للقيام بهذا الدور.

٢ - العمل على إنشاء آلية وطنية قومية للطفولة تمثل فيها كافة الأجهزة المعنية والمجتمع المحلى وتقوم على رسم السياسات اللازمة لمواجهة الظاهرة بشكل متناسق ومكتمل وتعمل على ضمان تنفيذها والاستفادة من الخبرات الدولية عنها وتولى التنفيذ الفعال لكافة المواثيق الدولية ذات الصلة.

٣ - الإهتمام بالمؤسسات التعليمية والمدرسية والإشراف والرقابه على العملية التعليمية ذاتها بما يضمن جذب الصغار للتعليم وعدم نفورهم منه وإستمرارهم فيه وتقوية

الوازع الدينى والخلقى وإحترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان وتوعيتهم بها.

٤ - توفير أماكن الإيواء اللازمة للصغار المفتقدين للحياة الأسرية لأى سبب من الأسباب من خلال مراكز مؤهلة لإستضافتهم ورعايتهم وتوفير الحقوق الأساسية لهم.

٥ - العمل على توفير الكوادر المخصصة فى التعامل مع الصغار سواء فى المؤسسات الحكومية أو فى أجهزة إدارة العدالة لتجنب الآثار الناجمة من التجاوزات الفردية أو سوء المعامله.

٦ - تشديد العقوبات على إستخدام الصغار فى الأنشطة الإجرامية سواء كأدوات للجريمة أو عندما يكون الصغار ضحايا للأعمال الإجرامية.

٧ - الإستفادة من الطاقات والإمكانيات التى يوفرها المجتمع المحلى خلال إشتراكه فى تولى بعض أنواع التدابير المقررة أو الإشراف عليها أو بعض البرامج الموجهة للصغار وخاصة الجوانب التثقيفية والترويحية والرياضية أو الأعمال المتصلة بتنمية مهاراتهم أو هواياتهم.

٨ - الإستفادة من وسائط الإعلام فى التوعية بالحقوق الأساسية والتبصير بالمخاطر الاجتماعية وأضرار الجريمة وإلزام تلك الوسائط بالمبادئ والمعايير الدولية الخاصة بالتعامل مع الصغار وإحترام خصوصايتهم.

٩ - تكثيف وتشجيع الدراسات والبحوث والمسوح الإحصائية على تلك الفئة من الصغار فى محاولة لتحديد حجم الظاهرة ورصد القنوات المغذية لها أو المستفيدة منها وبيان الأسباب والعوامل التى تعمل على تناميها بشكل يسمح بوضع الحلول والأساليب المناسبة فى التعامل مع كل منها.

١٠ - النظر فى إنشاء صندوق خاص لحماية الطفولة لمكافحة تعرض الصغار للإنحراف يتم تمويله من الإعانات والمعونات المقدمه له وعلى أن يقوم الصندوق بتوجيه الدعم اللازم لتحديث وتطوير المؤسسات والمرافق العاملة فى ميدان رعاية الصغار المعرضين للإنحراف وتقديم العون الفنى والعلمى اللازم فى هذا الشأن (احمد وهدان وآخرون- ١٩٩٩) .

إن الجهود المصرية لمكافحة هذه الظاهرة بجانب الجهود الدولية لابد أن تعمل جميعاً على الأخذ بهذه الإعتبارات ، والعمل على مكافحة هذه الظاهرة أو الحد من إنتشارها على أقل تقدير.

الخلاصـــــة

تعد هذه الدراسة محاولة متعمقة لرصد وتحليل ظاهرة أطفال الشوارع فى المجتمـــع المصرى ٠ وترجع أهميتها إلى أن هناك ندرة فى المراجع العربية فى هذا الموضوع حتـــى الآن ، أيضا تحدد الأسباب والدوافع الإجتماعية والاقتصادية التى تقف وراء الظـــاهرة فـــى إطارها المجتمعى العام وفى ضوء هدف أساسى تسعى الدراسة إلى تحقيقه ، وهـــو رصـــد وتحليل الأوضاع التى تحيط بطفل نطاق الشارع سواء كان ذلك فى نطـــاق الأســـرة أو فـــى الشارع بالإضافة إلى إقتراح السياسات التى يمكن أن تحد من هذه الظاهرة أو تقضى عليهـــا فى ضوء الخصوصية الإجتماعية والإقتصادية للمجتمع المصرى ، ولتحقيق ذلك الهدف فإن الدراسة تسعى إلى محاولة التعرف على الجوانب التالية :

- رصد وتحليل الأوضاع التى تحيط بطفل الشارع سواء كان ذلك فى نطاق الأسرة أو فى نطاق الشارع٠
- التعرف على العوامل المؤدية إلى هذه الظاهرة٠
- التعرف على الآثار الاجتماعية السلبية المصاحبة لهذه الظاهرة٠
- وضع تصور لحماية أطفال الشوارع والقضاء على الظاهرة٠

أولا : الملامح الخاصة بظاهرة أطفال الشوارع :

مرت مصر بمجموعة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التـــى أصـــابت البنيـــة الاجتماعية بأنساقها الثقافية والقيمية المختلفة ٠ ولما كانت هذه التحولات سريعة ومتلاحقة لم يستطع المجتمع المصرى إستيعابها واحتوائها فنتج عنها آثـــار ســـلبية أصـــابت البنيـــة الإجتماعية متمثلة فى نسق القيم الإجتماعية وطبيعة الشخصية المصرية ، وقد نجـــم عنهـــا العديد من الظواهر السلبية كظاهرة أطفال الشوارع وعمالة الطفل والعنف الأسرى ٠٠الخ ٠

وقد أفصحت الدراسة عن الملامح التالية :

- بالنسبة لحجم الظاهرة تشير البيانات إلى التزايد المستمر فـــى حجـــم هـــذه الظاهرة الخطيرة ٠ إلا أنه لم يتوافر فى مصر مسح أو دراسة ميدانيـــة تحـــدد حجم ظاهرة الأطفال فى الشارع ٠ إلا أن الباحـــث أحمـــد صـــديق قـــدّر عـــدد أطفـــال الشوارع بـــ ٩٣٥٠٠ طفل ، وذلك فى محاولة للتقدير عـــن طريـــق معادلة حسابية مبنية على عدد الأطفال الذين ترددوا على أحـــد مراكـــز رعايـــة

أطفال الشوارع خلال الأشهر الستة الأولى من إفتتاحه ٠ ويقدّر الباحث أن بين هؤلاء الأطفال يوجد ٣١,٥ ألفا من الذكور و ٦٢ ألفا من الإناث وهى معادلة قائمة على إفتراضات ومخالفة للواقع الذى تؤكده كافة الدراسات بأن عدد الإناث يقل بكثير عن عدد الذكور ٠ وهناك تقدير آخر تم نشره فى عدة تقارير محلية ودولية وهو رقم ٢ مليون طفل شارع ٠ مما يجعلنا نؤكد أن العدد الحقيقى لايزال غير معروف ولابد من مزيد من الدراسات للوصول إلى التقدير الواقعى لعدد أطفال الشوارع فى مصر ٠ خاصة أننا على علم بحجم المشكلة عربيا وعالميا ٠

بالنسبة للخلفية المجتمعية لظاهرة أطفال الشوارع : إتضح أن البيئة الإجتماعية للطفولة فى مصر تعانى من أزمة لها أبعاد سياسية وإقتصادية وإجتماعية ٠ إذ أنه لا توجد سياسة إجتماعية واضحة المعالم موجهة بهذا القطاع الكبير من السكان الذى يصل إلى ٢٤,٦ مليون طفل حتى سن الثامنة عشر تمثل حوالى ٤٥,٢٨% من مجموع السكان ٠ وبالنسبة للبعد الإقتصادى فإن سرعة التغير فى هذا المجال وتبنى سياسة الإنفتاح الإقتصادى وتشجيع القطاع الخاص وبالتالى ترك السلع المستوردة التى تحقق الربح السريع ومن ثم أغرق القطاع الخاص السلع الإستهلاكية المستوردة التى تحقق أرباحا عالية وعائدا سريعا ٠ مع إنسحاب الدولة من الإشراف على قطاعات الإنتاج والخدمات فى الزراعة والصناعة والتعليم والصحة وترك الأمور لآليات العرض والطلب وتقليص الدعم ٠ وفى ظل هذه السياسات تتم عملية فرز طبقى جديد يبدو واضحا للعيان أن الأثرياء القدامى وغيرهم من الفئات الجديدة يحققون مزيدا من الثراء فى الوقت الذى تتردى فيه أوضاع غيرهم ويزدادون فقراً ٠ وتشير البيانات أن هناك ٢,٥%من مجمل سكان مصر يستحوذون على ربع الدخل القومى ٠ وأن هناك ١٠% منهم يستهلكون ٤٥% من جملة الإستهلاك العائلى ، هذا فى حين يستهلك باقى المواطنون النصف الآخر ٠ خلاصة القول أن الغالبية العظمى من أرباب الأسر المصرية فى الريف والحضر يعانون تدهور مستوى الدخول وارتفاع الأسعار والتضخم مما يدفعهم إلى الإنشغال فى أكثر من عمل أو الهجرة أو دفع أبنائهم لسوق العمل تحت وطأة الإحتياج المادى والفقر العام ٠

أما بالنسبة للبعد الإجتماعى : فيشير إلى أوضاع التغير التى ألمت ببنية الأسرة المصرية وأدوار ومكانة المرأة المصرية وطبيعة العلاقات الأسرية والمستوى التعليمى للأسرة والرؤية الإجتماعية للطفل ، فقد عايش المجتمع المصرى خلال حقبتى السبعينات والثمانينات تزايداً ملحوظاً فى معدلات الهجرة للعمل بالخارج لفئاتهم الإجتماعية والمهنية المختلفة ، وقد تركت هذه الظاهرة بالإضافة إلى السياسات الإقتصادية المشار إليها سابقا تأثيراتها المباشرة على بنية الأسر المصرية ورعاية الأطفال وتنشئتهم ، فالأب غائب فى الخارج والأم المنهكة فى تدبير شئون الأسرة أو العمل خارج نطاق الأسرة ، أدى إلى تغيير الأدوار ، وإضطرار المرأة أن تمارس أدواراً مزدوجة ينعكس آثارها سلبيا على الأسرة خاصة الأسر الفقيرة .

أما بالنسبة للبُعد التعليمى : فإن التعليم فى كافة مراحله يعانى قصورا واضحا فى المجتمع المصرى ، فكثافة الفصول وإنخفاض مستويات الأداء وإرتفاع معدلات الرسوب وسوء العلاقة بين المعلم والأستاذ أو إنقطاعها بين المدرسة والأسرة فضلا عن عدم العدالة فى توزيع الخدمة التعليمية بين المناطق الجغرافية المختلفة وتزايد نفقات التعليم والدروس الخصوصية ، أدى إلى زيادة معدلات نسبة التسرب من التعليم والهروب من المدرسة حتى وصلت إلى ٢٥% من الأطفال .

ثانيا : العوامل المسببة لوجود الأطفال بالشارع :

كان من أهم الأسباب التى دفعت الأطفال إلى الشارع مايلى :

- الفقر : أشارت كافة الدراسات إلى أن أطفال الشوارع غالبا ما ينحدرون من أسر فقيرة منخفضة الدخل مما يجعلهم يدفعون بأولادهم إلى ممارسة أعمال التسول أو التجارة فى بعض السلع الهامشية ، وتكون هذه المرحلة هى بداية إندماجهم فى حياة الشارع رفقته من الصغار .
- مسكن الأسرة : ويجىء نتيجة إنخفاض المستوى الإقتصادى للأسرة مسكن لايوفر ظروف صحية وعدم كفاية مرافقه وإزدحامه مما يجعل الطفل يهرب إلى الشارع لممارسة حياته الطبيعية من لعب وإختلاط بالصغار .
- إنتشار العشوائيات : وهى البؤرة الأولى المفرزة والمستقبلة لأولاد الشوارع ، فغالبية هؤلاء الأطفال ينتشرون ويولدون ويعيشون فى هذه التجمعات ويمارسون حياتهم فيها .

- **العوامل الأسرية** : تعكس ظاهرة أطفال الشوارع أشكالا من المعاملات الوالدية يسود فيها الإهمال والعنف وغياب الإشباعات الأساسية على المستوى البيولوجى والسيكولوجى ، تلك الإشباعات التى من شأنها أن تمنح الطفل وجودا آمنا ٠
- **إن ظروف التربية والتنشئة الخاطئة** لها آثار سلبية على صحة الطفل النفسية ، فظروف الرفض أو نقص الرعاية والحماية والحب للطفل يؤدى إلى عدم الشعور بالأمن والشعور العدائى والتمرد وعدم القدرة على تبادل العواطف والخجل والعصبية وسوء التوافق والخوف من المستقبل ٠
- **التسرب من التعليم** : قد يتسرب الطفل من المدرسة أو لايدخلها لأسباب متعلقة بسياسات الدولة من قلة الموارد المخصصة للتعليم وعدم توفير مكان لكل طفل فى المدرسة أو عدم الجدية فى الإلزام بالنسبة للتعليم الأساسى وقد لا يدخل المدرسة أو يتسرب منها لأسباب تخص الأسرة ، مثل عدم القدرة على دفع التكاليف اللازمة ٠ ويعتبر التسرب من التعليم من أهم أسباب ظاهرة أطفال الشوارع ٠
- **المستوى التعليمى والثقافى للأسرة** : إن إرتفاع نسبة الأمية للآباء تساعد على عدم وعيهم بأهمية وقيمة التعليم مما يجعلهم لا يوفرون الرعاية التعليمية الملائمة للأبناء مما يساعد الأبناء على ترك المدرسة دون مقاومة من الأسرة ٠
- **حجم الأسرة** : يؤثر حجم الأسرة فى عملية التنشئة الإجتماعية السليمة حيث أنه إذا كانت الأسرة صغيرة الحجم يساعد ذلك فى زيادة الرعاية المتداولة للطفل والعكس صحيح ٠ ويعتبر حجم الأسرة من إحدى صفات الأسر منخفضة المستوى الإجتماعى والإقتصادى خاصة تلك التى تقع عند خط الفقر ومحنة والتى عادة ما ينتمى إليها أطفال الشوارع ٠
- **الهجرة من الريف إلى الحضر** : تهاجر الأسرة إلى العاصمة لتسكن على هامش المدينة التى ترتفع أسعارها حيث لا مسكن صحى ، ولا مساحة تسمح بحياة كريمة أو تهوية حية ، ولا وجود لأى نوع من الخدمات ، والحصول على عمل أمر صعب فتحول الأسر إلى سكان للعشش تمتلىء بهم المناطق العشوائية بالقاهرة والإسكندرية والجيزة ، أو تعيش الأسرة الواحدة منهم داخل حجرة فوق سطح عمارة أو يسكنون فى مساكن مشتركة بين أكثر من أسرة ويشتركون فى

دورة مياه واحدة . كل هذه الظروف القاسية للهجرة من فقر وضيق فى السكن يجعل وصول الأطفال إلى الشارع أمرا يسيراً .

- **البطالة** : يؤدى إرتفاع نسبة البطالة بين أرباب الأسر إلى عدم إشباع الإحتياجات الأساسية لأفراد الأسرة مما يجعل الوالدين يدفعان بأبنائهما إلى ممارسة أعمال التسول أو التجارة فى بعض السلع التافهة طوال اليوم ، كما يتعرض هؤلاء الأطفال للقسوة والحرمان الشديد من أسرهم مما يجعلهم يهربون منها إلى الشارع فيتعرضون لمختلف أساليب الإستغلال والعنف والإنحراف .
- **العنف الأسرى** : وهو أحد العوامل الدافعة لخروج الطفل إلى الشارع حيث يلاقى عنفا مباشرا ماديا أو معنويا لايطيق إحتماله أو هو يرى العنف يمارس أمامه على باقى أفراد الأسرة التى تعيش ضغوطا نفسية وعصبية لصعوبة المعيشة .

ثالثا : المخاطر التى تواجه الطفل فى الشارع :

هناك العديد من المشكلات والمخاطر التى يتعرض لها الطفل منها :

- **التسرب وعدم الإلتحاق بالتعليم** : مما يحصرهم فى مجال الأمية أو التعليم المنخفض . وإفتقاد الطفل للرعاية الأسرية المشجعة للإستمرار ، لأن هؤلاء الأطفال عادة ما ينتمون إلى أسر مفككة فقيرة غير سوية مما يساعدهم على الهروب أو عدم الإلتحاق بالتعليم نهائيا ويكون الشارع ملاذهم .
- **وراثة المهن المتدنية** : غالبا مايرث هؤلاء الأطفال الفقر والمهن التى نشأوا عليها فى أسرهم . وبذلك يصبح مجالهم فى الترقى الإقتصادى والإجتماعى ضعيف ، وينحصر طموحهم بالتالى فى حدود متدنية .
- **الإستغلال الجنسى** : وهو أخطر ما يتعرض له الأطفال من العصابات والأفراد المستغلين لضعفهم وصغر سنهم وعدم قدرتهم على مواجهة الإساءة الجنسية سواء من قبل مرتكبها أو من الوسطاء ، خاصة أنهم يفتقرون إلى الحماية .
- **مخاطر الطريق** : مثل حوادث الطرق والسيارات بسبب تجولهم المستمر فى الشارع من أجل الشحاذة أو بيع السلع التافهة وركوب أسطح القطارات والمترو للتهرب من دفع ثمن التذكرة ، مما يعرضهم للسقوط .

- التعرض للأمراض : يتعرض أطفال الشوارع للعديد من الأمراض مما يجعلهم يعيشون فى آلام مستمرة دون علاج حتى يصلوا إلى مرحلة الصراخ من الألم أو الموت ، وتتلخص هذه الأمراض فى : التسمم الغذائى نتيجة أكل أغذية فاسدة – الجرب نتيجة عدم إستحمامهم وتواجدهم فى أماكن قذرة – التيفود نتيجة تناول خضروات غير نظيفة يجمعها الأطفال من القمامة أو تناول وجبات يقف عليها الذباب والأتربة – الملاريا : نتيجة تعرضهم لأعداد من الناموس الحامل لفيروس الملاريا أثناء نومهم فى الحدائق – البلهارسيا : نتيجة إستحمامهم فى النيل أو الترع – الأنيميا : نتيجة أكل الفول بكميات كبيرة وعدم حصولهم على البروتينات والفيتامينات – إلتهاب المعدة أو قرحة المعدة – السعال المستمر نتيجة تعرضهم المستمر لعادم السيارات بالإضافة إلى تدخينهم أعقاب السجائر الملقاة على الأرض وعدم توفر ملبس أو أغطية كافية أثناء النوم فى البرد – تقيحات الجروح : نتيجة إهمال الجروح التى يصابون بها فتصاب بتقيحات تؤدى إلى الخراريج والتهاب الجلد ،
- مخاطر إستغلال العصابات : وهى من أكبر المخاطر التى تسبب خطورة بالغة على هؤلاء الأطفال بوجه خاص والمجتمع بأسره بوجه عام إذ تتخذ المجموعات الإرهابية من الأطفال أدوات سهلة ورخيصة للأنشطة غير المشروعة سواء باستخدامهم كأدوات مساعدة فى الترويج والتوزيع للمخدرات ، كذلك إستغلالهم فى الأعمال المتصلة بالدعارة والفسق ،
- مشكلات يواجهها الصغير فى الشارع : ومن أهمها المشاحنات والمشاجرات مع الأقران بكافة صورها – التحريض على تعاطى المخدرات – الكحوليات والمواد الطيارة – حث الأطفال على التعاطى ،
- الإنتهاك البدنى للطفل : يتعرض الأطفال لممارسات كثيرة مختلفة من الإنتهاك البدنى من مختلف الأشخاص كالضرب والإيذاء والسخرة والإستغلال والتعذيب ،
- الإنتهاك الجنسى للطفل : ويتعرض له الصغار من الإناث والذكور على السواء ، ويستغلون من قبل الوسطاء أو رجال بالغين بالشارع ،
- الإستغلال المادى للطفل : ويتمثل فى الإكراه على القيام بأعمال دون أجر أو الإستيلاء على حقوقهم المادية وسرقة مالديهم من مال ،

رابعا : أساليب وسياسات مواجهة مشكلة أطفال الشوارع :

لابد من التسليم بأن هذه الظاهرة يمكن أن تستمر فترة من الزمن إلى أن يحدث تغيير شامل متكامل لجميع السياسات الإجتماعية التى تؤدى إلى التغيير الجذرى للعوامل المسببة لإنتشارها ، وبالتالى لابد أن يواجه واضعوا السياسات المختلفة الأوضاع القائمة وقبول وجودها والتعامل معها مرحليا بما يقلل من آثارها السلبية على الطفل والمجتمع ، كما يقتضى من واضعوها تحديد تدابير ملائمة للتخفيف من وطأة المخاطر التى يتعرض لها هؤلاء الأطفال خلال الفترة التى تستغرقها عملية التغيير ، وسوف نشير هنا إلى الجهود المحلية والدولية لإحتواء الظاهرة ،

أما عن الجهود الدولية فقد ركزت جهودها على :

١ -إنشاء العديد من الملاجىء ومراكز الإيواء من أجل الأسر المشردة وبدأ تطوير برامج الرعاية الإجتماعية للأسر التى تعيش تحت خط الفقر ،

مراجعة إنجاز الوحدات السكنية المناسبة لمستوى الدخل من أجل فرصة السكن المناسب للأفراد وتوفير الحماية للأسر المهددة بالطرد ، وصيانة المساكن المعرضة للسقوط بالإضافة إلى تقديم الحكومة لقروض بدون فوائد لحل مشكلة المساكن والأفراد

٢ - فى مجال المواثيق والإعلانات الدولية فقد تمثلت هذه الجهود فى العديد من المواثيق والإعلانات بدءا من إعلان حقوق الطفل عام ١٩٥٩ وإنتهاءا بإتفاقية الطفل عام ١٩٨٩ ومبادىء الرياض التوجيهية عام ١٩٩٠ وقواعد الأمم المتحدة بشأن الصغار المجردين من حريتهم عام ١٩٩٠ ، وقد عنيت جميع هذه المواثيق على وجه الخصوص بإجرام الصغار أو تعرضعهم بالإنحراف ،

- تم إعتماد القواعد الدنيا النموذجية لإدارة شئون قضاء الأحداث (قواعد بكين)،
- وتم إعتمادها بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٨٥ ،
- تم إعتماد (مبادىء الرياض) التوجيهية لمنع الجنوح بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٤ ،
- فى مجال التدابير الخاصة بمواجهة إجرام الأطفال ومنها التدابير الوقائية مثل : ضرورة الحفاظ على التماسك الأسرى بإعتبار الأسرة هى المسئولة عن التنشئة الإجتماعية الأولية ، أو فى حالة إستحالة ذلك ، توفير الرعاية البديلة فى حالة غياب دور الأسرة بسبب عدم وجودها أو عجزها عن أداء أدوارها - وجوب جعل التعليم الأساسى إلزاميا ومجانيا كان قاسما مشتركا أعظم فى كافة المواثيق الدولية

وهو ما ترتب ضرورة مراعاة عدم تأثير تعليم الصغير بأى تدبير يوقع عليه بسبب إنحرافه أو تعرضه لذلك ٠ وإلزام النظم الإجتماعية بالإهتمام بصفة خاصة بالنشىء المعرض للإنحراف والمخاطر الإجتماعية – كما وجهت المواثيق الدولية وسائل الإعلام إلى وجوب الحد من العنف المعروض على شاشات التليفزيون ودور السينما حماية للأطفال ٠

الجهود المحلية :

- التنمية المجتمعية والتدريب المستمر : قامت الدولة بتشجيع الجمعيات الأهلية على نطاق الجمهورية التى تختص بمجال الأسرة ورعايتها لتقوم بتنفيذ مشروعات التنمية الحضرية المتكاملة مع الاهتمام بدراسة الأسر المفككة والمتصدعة وبذل الجهود لإعادة تماسك هذه الأسر مرة أخرى ، وذلك بمد تلك الأسر بمشروعات زيادة الدخل ، مع التدريب المستمر على ذلك النشاط ، كذلك إقامة مشروعات لخدمة ورعاية الأطفال العاملين بالورش أو المصانع وتوفير سبل التدريب المستمر للتقليل من هروب هؤلاء الأطفال تحت ضغط العمل وقسوته ، وذلك بالتعاون مع أصحاب الورش وجمعية رجال الأعمال ٠
- الدراسة المفتوحة : لابد أن تتبنى الجميعات الأهلية نظام التعليم المفتوح والملائمة لبيئة الطفل فى المنطقة الجغرافية المعينة ، ومراعاة متطلبات سوق العمل وإحتياجاته فى تصميم المناهج الدراسية ٠ وأن يخصص للجانب العلمى وتعليم المهارات الجزء الأكبر وذلك لاستيعاب كل من تسربوا من التعليم ٠
- بناء المدارس : تقوم الدولة بتشجيع الجهود الذاتية فى بناء مدارس جديدة لخفض كثافة الفصول سواء فى الريف أو فى المدينة مع زيادة الإهتمام بالنشاط الحر والثقافى والرغبة فى الإكتشاف لدى الأطفال فى التعليم الأساسى ٠
- برامج الخدمة الإجتماعية المدرسية : لابد من تعاون الأسرة والمدرسة على :
  - إشراك الطفل فى أمور حياته الخاصة والعمل على إستيعاب مشاكله وتفهمها ٠
  - التحذير من أضرار تسلط الآباء على الطفل ، لما تخلقه من شخصية غير سوية فى الكبر ٠
  - التحذير من التمييز بلين الأبناء فى التربية والحقوق ٠

- تعاون مجالس الآباء مع مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية لكشف أسباب التأخر الدراسى عند الطفل ووضع خطة مشتركة لمواجهة أسبابه ودوافعه .
- التشريعات الجديدة : تعتبر التشريعات من أهم المحاور التى تتصدى للمشكلات الإجتماعية حيث أن تطورها ومواكبتها للتغيرات المجتمعية هو بمثابة مواجهة حاسمة للمشكلة ، وذلك فى مجالات : سن الصغير – صور ومجالات التعرض للإنحراف – التدابير القانونية – الجوانب الإجرائية . وكذلك نظم الضبط القضائى والمحاكمة .

نتائج الدراسة

- إتضح أنه لم يتوافر فى مصر حتى الآن مسح يحدد حجم ظاهرة أطفال الشوارع ، وكل الأرقام المطروحة من ٩٣٠٠٠ إلى ٢ مليون هى مجرد فروض تفتقر للصحة ،
- على الرغم من أن الطفولة فى المجتمع المصرى تشكل ٤٥,٢٨% من عدد السكان ، إلا أنه لا توجد سياسة إجتماعية شاملة وواضحة المعالم موجهة لهذا القطاع الكبير من السكان ،
- تعتبر أهم سمات أطفال الشوارع: تدنى التعليم – عمل الأطفال – سوء الحالة الصحية – سوء إستخدام المواد المخدرة – الأطفال مستغلين جنسيا – توجد نسبة كبيرة بينهم من المرضى النفسيين ،
- ومن أهم أسباب ظاهرة أطفال الشوارع : الفقر – سوء المسكن – إنتشار العشوائيات – التفكك الأسرى – التسرب من المدرسة – إنخفاض المستوى التعليمى والثقافى للأسرة – الكثافة العالية للأسرة – الهجرة من الريف إلى المدن – البطالة التى يعانى منها رب الأسرة – العنف الأسرى ضد الأطفال ،
- ومن أهم المخاطر التى تواجه الطفل فى الشارع : التسرب وعدم الإلتحاق بالتعليم – وراثة المهن المتدنية – الإستغلال الجنسى للأطفال – التعرض لمخاطر الطريق – التسمم الغذائى – التعرض للأمراض كالجرب والتيفود والملاريا والبلهارسيا والأنيميا والسعال – وتقيحات الجروح – الإعتداء البدنى فى الشوارع من الكبار – التحريض من الآخرين على تعاطى المخدرات – إستغلال تجار المخدرات للأطفال بهدف الإتجار – الإستغلال المادى من الكبار ،
- صدور التشريعات الخاصة بأطفال الشوارع حيث أصبحوا واقعا لا يمكن تجاهله وخاصة تلك التى تهدف إلى حمايته من الإنحراف ،
- يعيش الأطفال فى مجموعات تتكون من ٣-٥ أطفال ويتحركون سويا بهدف الحماية وتدبير متطلبات الحياة ،
- يجد الأطفال فى المجموعات تعويض نفسى عن الأسرة التى تركته دون إهتمام أو رعاية ،
- يعانى الأطفال من ضرب الكبار الموجودين فى الشارع لهم لسرقة أموالهم أو لاستغلالهم ماديا ،

يعتبر إستغلال الأطفال (ذكور وإناث) جنسيا من أكثر أسباب المـــرض النفســـى الذى يعانى منه الأطفال خاصة الإناث ٠

توجد عصابات فى الشارع تطارد الصغار لإشراكهم فى ترويج المخدرات لعلمهم أن فى حالة القبض عليه ستكون العقوبة على الطفل مخففة ٠

التوصيات

أولاً : <u>في مجال التشريعات</u> :

إصدار تشريعات تجبر الأب الذى يهرب إبنه إلى الشارع بتحرير محضر بذلك حتى يمكن حصر الظاهرة ٠

- تعديل التشريعات الخاصة بحماية الطفل ، خاصة تلك المتعلقة بسوء معاملة الأطفال ٠ وتشديد العقوبات على الأسر التى تسىء معاملة أطفالها بما يساعد على هروبهم إلى الشارع ٠
- دراسة التشريعات الخاصة بتسليم الأطفال لذويهم عند القبض عليهم بالطرقات ٠ خاصة أن الأب كثيرا ما يكون هو الدافع لخروج الطفل إلى الشارع ٠ حيث يتكرر هروبه مرة أخرى ٠

<u>ثانياً</u> : <u>في مجال الإعلام</u> :

- التوعية بأهمية مشكلة أطفال الشوارع من خلال كافة وسائل الإعلام ٠ والتأكيد على أهمية سد جميع السبل المؤدية لها من عنف أسرى وتسرب من التعليم ٠٠٠الخ ٠وذلك من خلال البرامج التى يقبل على رؤيتها البسطاء ٠
- دعوة وسائل الإعلام المختلفة من مقروءة ومسموعة ومرئية لتوعية الأسرة المصرية بدورها فى حماية الأبناء وبخطورة سوء معاملة الأطفال ٠
- التوعية بالحد من إنجاب الأطفال والزيادة السكانية ، نظرا لأنها تبتلع كل إنجازات التنمية ، وتؤدى إلى الكثير من المشكلات الإجتماعية ، مثل مشكلة أطفال الشوارع وعمالة الأطفال وإدمان المخدرات ٠٠الخ٠
- مكافحة الظاهرة من خلال الدراما ، إذ أنها أقصر الطرق للوصول إلى عقل الغالبية العظمى من الأفراد حيث يستوعبونها بسهولة ٠

تقديم النماذج الناجحة للأسر قليلة العدد ، من حيث درجة تعليمها ، وارتفاع مستوى معيشتها مقارنة بالأسر كثيرة العدد ٠

<u>ثالثا</u> : <u>في مجال التعليم</u> :

- تطوير سياسات التعليم وزيادة ساعات التدريب بالنسبة للمدرسين بما يمكنهم من محاربة التسرب من التعليم خاصة فى الريف ٠

- ضرورة ترغيب الأطفال فى الدراسة من خلال تبسيط لمعلومات وعدم الترهيب الذى يتسبب فى هروب الكثيرون من الأطفال إلى الشارع ٠

دفع أصحاب العمل (الورش والمحلات) إلى إرسال الأطفال لتلقى التعليم ومحو الأمية حتى إنتهاء المرحلة الأساسية ٠

تنشيط المجموعات الدراسية التى تخصص من اليوم الدراسى ، لشرح الدروس وتبسيطها لمن يعانون من صعوبات فى التعليم ٠

التوعية داخل المدارس بأهمية الحد من الظاهرة والعمل على تقديم أفضل الحلول لها ، وتوعية الطلبة بالمخاطر التى يواجهها طفل الشارع ٠

تشديد العقوبة على الأسر التى تسىء معاملة الأطفال بما يساهم فى خروجهم إلى الشارع ٠أو إستغلالهم ماديا وبدنيا ٠

رابعاً : فى مجال تنمية المجتمع :

- إشراك الجمعيات الأهلية وكافة الوزارات والهيئات المعنية بما يمكن أن يؤدى إلى تكاتف الجهود للتصدى للظاهرة ٠

إنشاء مراكز إستقبال وتقديم الرعاية والخدمة لطفل الشارع داخل المدن الرئيسية ، خاصة فى أماكن تجمع الأطفال وفى محطات القطار الرئيسية ، على أن تقدم هذه المراكز خدمات الرعاية الصحية ومحو الأمية والتدريب المهنى وإعادة الإلتئام الأسرى ٠

- توعية أصحاب الورش والمحال بأهمية رعاية الطفل وتقديم الخدمات المقدمة من الجمعيات الأهلية للطفل العامل ٠
- نشر فكرة مراكز إستقبال للأطفال بين رجال الأعمال لتقديم الرعاية والحماية لأطفال الشوارع وتعليمهم مهن مناسبة تنفعهم فى المستقبل ٠
- دراسة مشكلة تعاطى المخدرات بين أطفال الشوارع والعمل على الحد منها خاصة أنها تؤدى إلى مشكلات نفسية وصحية ٠
- تحسين الخدمات والمرافق الخاصة بالمناطق العشوائية والعمل على الحد من إنتشارها ٠

مراجـــع الدراســـــة

أولا : المراجع العربية

١ - أبو بكر مرسى : ظاهرة أطفال الشوارع ، مكتبة النهضة العربية ، الطبعة الأولـــى ، القاهرة ٢٠٠١ .

٢ - اتفاقية حقوق الطفل : الجريدة الرسمية ، العدد ٧ ، ١٤ فبراير ١٩٩١ .

٣ - أحمد صديق : مبادرة المدينة لرعاية أطفال العمل الهامشى ، الجزء الأول ، مركـــز حماية وثيقة الطفل وحقوقه ، القاهرة ١٩٩٠ .

٤ - أحمد عبد الله : طفل الشارع والطفل العامل ، مشـــروع التصـــدى لظـــاهرة أطفـــال الشوارع بالعالم العربى ، المجلس العربى للطفولة والتنمية ، القاهرة ١٩٨٨ .

٥ - أحمد وهدان وآخرون : الأنماط الجديـــدة لتعـــرض الأطفـــال للإنـــــحراف (أطفـــال الشوارع) ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٩٩ .

٦ - إقبال السمالوطى : التنمية الاجتماعية أساسيات واتجاهات حديثة ، المعهـــد العـــالى للخدمة الاجتماعية ، القاهرة ١٩٩٨ .

٧ - السيد سعيد حلمى : دراسة أولية حول أطفال الشوارع بالمغرب ، ورقة مقدمة الـــى ورشة العمل الإقليمية بشأن التصدى لظاهرة أطفال الشوارع عربيا ، القـــاهرة ١٤-١٦سبتمبر ١٩٩٩ .

٨ - السيد رمضان : إسهامات المقدمة الاجتماعية فى مجال رعاية الفئـــات الخاصـــة ، المكتب الجامعى لمدينة الإسكندرية ، ١٩٩٠ .

٩ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا : موقع القطاعى الهامشى غير المـــنظم ودوره فى تنمية المجتمعات المحلية العربية ، الأمم المتحدة ، نيويورك ١٩٩٨ .

١٠ - المجالس القومية المتخصصة : ملاحظات فى شأن قانون الأحداث ، تقرير للعـــرض على المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ، القاهرة ١٩٩٤ .

١١ - المجلس العربى للطفولة والتنمية : أطفال الشوارع ، القاهرة ٢٠٠٠ .

١٢ - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : بحث الخريطة الاحصائية للجريمة فى المجتمع المصرى (١٩٣٧-١٩٥٢) التقرير الاجتماعى عام ١٩٥٣ .

١٣ - أنور محمد الشرقاوى : انحراف الأحداث ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨٦

١٤ - إيمان ناجى : مظاهر السلوك الانحرافى ، البحرين ، وثائق المؤتمر الاقليمى الخامس للمرأة فى الخليج والجزيرة العربية ، ١٩٨٩ .

١٥ - بسكال غزالة : أطفال الشوارع فى القاهرة ، مجلة التنمية ، العدد ٧ ، القاهرة ١٩٩٥ .

١٦ - ثريا عبد الجواد : الأوضاع المتغيرة لظاهرة عمالة أطفال الشوارع فى التسعينات ، مجلة الطفولة والتنمية ، المجلس العربى للطفولة والتنمية ، العدد الصفرى ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٩ .

١٧ - حسن الساعاتى : علم الاجتماع الجنائى ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥١

١٨ - سامح العلايلى : التوسع الحضرى ، دوافعه وسياسات التنمية الحضرية ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٨٨ .

١٩ - سهير كامل أحمد : الصحة النفسية والتوافق ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٩٨ .

٢٠ - سعد المغربى : انحراف الصغار ، دراسة نفسية اجتماعية لظاهرة التشرد والاجرام بين الأحداث فى مصر ، دارة المعارف ، القاهرة ١٩٦٠ .

٢١ - سناء خليل : الرؤية المصرية للأنماط الحديثة لتشرد الصغار ، الواقع وآفاق التغيير المجالس الجنائية القومية ، المجلد السابع والثلاثون ، العدد الثالث ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ١٩٩٤ .

٢٢ - سيد عويس : الأسر المتصدعة وعلاقتها بجناح الاحداث ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٦٣ .

٢٣ - طلعت عبد الحميد : صناعة القهر ، دراسة فى التعليم والضبط الاجتماعى ، الطبعة الأولى ، سيناء للنشر ، القاهرة ١٩٩٠ .

٢٤ - عبد الخالق عفيفى : رؤية الخدمة الاجتماعية فى الأسرة والطفولة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ١٩٩٦ .

٢٥ - عبد الفتاح عبد النبى وآخرون : الأحداث المعرضون للانحراف فى مصر ، قراءة إحصائية وإجتماعية ، المجلة الجنائية القومية ، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، المجلد السابع والثلاثون ، العدد الثالث ، القاهرة ١٩٩٤ .

٢٦ - عدلى السمرى : السلوك الانحرافى ، دراسة فى الثقافة الخاصة الجانحة ، دار المعارف الجامعية ، القاهرة ١٩٩٦ .

٢٧ - عزة خليل : أطفال الشوارع فى العالم العربى ، أسباب المشكلة : الحجم - المواجهة- عمل الأطفال ، دراسة غير منشورة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة .

٢٨ - عزة كريم : عمل الأطفال ، دراسة غير منشورة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة .

٢٩ - علا مصطفى وعزة كريم : عمل الاطفال فى المنشآت الصناعية الصغيرة "المجلة الجنائية القومية" ، المركز القومى للبحوث ، المجلد السابع والثلاثون ، العدد الثالث القاهرة ١٩٩٤ .

٣٠ - علاء الدين كفافى : علاج الأسرة ، العلاجات التحليلية والسلوكية والنفسية ، مجلة علم النفس ، العدد ٥٢ ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ١٩٩٩ .

٣١ - على عتاقة : جرائم الشباب فى الأحياء المتخلفة ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ .

٣٢ - فوزية عبد الستار : معاملة الأحداث ، الأحكام القانونية والمعاملة العقابية ، دراسة مقارنة ، القاهرة ١٩٨٣ .

٣٣ - قواعد طوكيو : قوائم الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير الإحتجازية ، منشورات الأمم المتحدة ، ١٩٨٩ .

٣٤ - كمال عزيز عطا : الدفاع الإجتماعى بين النظرية والتطبيق ، المعهد العالى للخدمة الإجتماعية ، القاهرة ١٩٩٤ .

٣٥ - محمد عبد المتعال : ورقة مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية بشأن التصدى لظاهرة أطفال الشوارع عربيا ، القاهرة ١٤-١٦ سبتمبر ١٩٩٩ .

٣٦ - محمد سيد فهمى : أطفال الشوارع الأسباب والدوافع ، مجلة الطفولة والتنمية ، المجلس العربى للطفولة والتنمية ، القاهرة ٢٠٠١ .

٣٧ -محمد محمود مصطفى : أطفال الشوارع ، نحو برنامج مقترح للتدخل المهنى للخدمة الاجتماعية ، مجلة الخدمة الاجتماعية ، العدد الثامن ، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٩٧ .

٣٨ -محمد عاطف غيث : المشاكل الاجتماعية والسلوك الإنحرافى ، دار المعارف الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٤ .

٣٩ -محمد سلامة غبارى : مدخل علاجى جديد لانحراف الأحداث المكتب الجامعى الحديث القاهرة ١٩٨٥ .

٤٠ – محمدى عارف عثمان : فقد عوامل انحراف الأحداث مع دراسة تطبيقية للموضوع فى مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٤

٤١ – محمود نجيب حسنى : علم العقاب ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٤٢ –مدحت أبو النصر : مشكلة أطفال الشوارع فى مدينتى القاهرة والجيزة ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى الخامس للممارسة المهنية فى الخدمة الاجتماعية بالفيوم ، ١٩٩٢ .

٤٣ – ممدوح سلامه : عمل الأمم وحجم الأسرة والمستوى الاجتماعى الاقتصادى كمحددات لإدراك الأطفال للدفء الوالدى ، مجلة علم النفس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، العدد ٤ ، القاهرة ١٩٩٨ .

٤٤ – نادر فرجانى وآخرون : الالتحاق بالتعليم الابتدائى واكتساب المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والرياضيات ، مسح مبدئى فى ثلاث محافظات فى مصر منظمة الأمم المتحدة (اليونيسيف) ، القاهرة.

٤٥ –ناهد صالح : دراسة مقارنة عن جناح الأولاد والبنات ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد ٧ ، العدد ١٤ ، القاهرة ١٩٦٤ .

٤٦ –نشأت حسين : ظاهرة أطفال الشوارع ، دراسة ميدانية فى نطاق القاهرة الكبرى ، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات العليا للطفولة ، القاهرة ١٩٩٨ .

٤٧ –وزارة الإدارة المحلية : جهاز بناء القرية المصرية ، برنامج شروق فى مواجهة عمالة أطفال الريف المصرى ، ندوة الحد من عمالة الطفل فى الريف المصرى ، النقابة العامة لعمال الزراعة والرى والثروة الحيوانية ، القاهرة ١٩٩٦ .

ثانيا : المراجع الاجنبية

1- Aptekar. L. Street Children of Coli. London. Duke University Press. 1988.

2- Child Hope-Asia : Life After The Streets : Tea Former Street Children Tell Their Stories. Manila. Child-Hope Publishers, 1995.

3- Jagannathan, N. Informal Markets in Developing Countries – Oxford, Oxford University Press, 1987.

4- Kidder, L. Research Methods in Social Relations. Sellitz, Wightman and Cook's 1990 .

5- Kleinman, S. Rethinking Subculture An Interactions Analysis. London, Oxford University Press, 1979 .

6- Lusk, M. Street Children Programs in Latin America. In Journal of Sociology and Social Welfare. Vol 16, 1989.

7- Mussen, M. el Al. The Psychological Basis of Deviance. New York, Megraw, Hills Press, 1990 .

8- Unicef – Executive Board. Explotation of Working Children, an Street Children , New York, Unicef 1986 .

9- Unesco. Working with Street Children: Selected Case – Studies From Africa – Asia, and Latin America – Paris – Iccb Publishing Co, 1995 .

10- Wallace. W. Toward Disciplinary Matrix in Sociology . Beverly Hills, CA : Sage, 1988 .

11- Wright, J., el Al. Street Children in North and Latin America. Preliminary Data From Proyecto Alternativos with Tegucigalpa and Some Comparisons with The U.S. Case . In Studies in Comparative International Development. Vol 28, No.2, 1993 .

12- Young. J. The Drug Takers: The Social Meaning of Drug Use. London, Paladin, 1971.

13- Youngsters, D., el Al-Street Children in The European City : A Preliminary Survey, Barcelona, Euro cities Social Welfare Committee Publisher S, 1990 .

تنويه

قام الباحث مشكورا بالاستجابة لما ورد فى هذا التعقيب من ملاحظات فى حدود القناعـــة العلميـــة للفريق البحثى ومع ذلك ننشر التعقيب كاملا تعميما للفائدة .

وفى النهاية تجدر الإشارة إلى أن الآراء التى تضمنها البحث تعبر عن وجهة نظر الباحثين .

تقرير علمي عن دراسة

الانعكاسات الاجتماعية لظاهرة أطفال الشوارع

تقع الدراسة في (٨٧ صفحة) ثمان وسبعون صفحة ، وقد عنونت بعنوان الانعكاسات الاجتماعية لظاهرة أطفال الشوارع.

وقد صدرت بمقدمة سلطت الأضواء علي ظاهرة أطفال الشوارع واعتبرتها واحدة من أهم الظواهر الاجتماعية التي تعاني منها كافة مجتمعات العالم ، ليس فقط علي مستوي دول العالم النامي وإنما أيضا بين الدول الصناعية المتقدمة.

وأرجعت فساد الأبناء إلي مسئولية الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية التي ترتبط بالمستوي الثقافي والاجتماعي للأسرة، وأن الإهمال أو التقصير أو سوء التنشئة الاجتماعية يؤدي بالضرورة إلي معاناة الأبناء من المشاكل النفسية والاجتماعية وإلي الفشل والتسرب الدراسي الذي يدفع في النهاية إلي اللجوء للشارع والهروب من المنزل.

كما أن العنف الأسري المتمثل في قسوة الآباء علي الأبناء وإيذائهم والإساءة إليهم وسوء معاملتهم يؤدي أيضا لنفس الطريق وهو اللجوء للشارع والانحراف الخلقي والتمرد علي المجتمع مما يجعل هؤلاء الأطفال قنبلة موقوتة في الشارع المصري.

من هنا كانت هذه الدراسة من الأهمية بمكان، وقد هدفت لتحقيق الآتي:

- رصد وتحليل الأوضاع التي تحيط بطفل الشارع.
- التعرف علي العوامل التي تؤدي إلي هذه الظاهرة.

❖ التعرف علي الآثار الاجتماعية المصاحبة لهذه الظاهرة ووضع تصور لحماية أطفال الشوارع والقضاء علي هذه الظاهرة.

ولتحقيق الأهداف السابقة استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في جمع بياناتها وتصنيفها وتحليلها وتوزيعها علي الفصول.

هذا وقد وزعت الدراسة علي ثلاثة فصول رئيسية انبثق عن كل منها عدد من المباحث التي تناولت أبعاد الفصل بالدراسة والتحليل والتعقيب.

ولقد وقع الفصل الأول في (١٧ صفحة) تحت عنوان (الملامح الخاصة لظاهرة أطفال الشوارع) وقدتم تناول هذا الموضوع في ثلاث مباحث هي :

المبحث الأول وقد عرض حجم الظاهرة عالميا وعربيا ومحليا حيث أوضح أن البيانات المتوفرة تشير إلي التزايد المستمر في حجم هذه الظاهرة الخطيرة، كما أكد علي عدم توفر دراسة مسحية في مصر تكشف النقاب عن الحجم الواقعي لظاهرة أطفال الشوارع، ولقد عرضت الدراسات تقديرا تراوح ما بين ٩٣٥٠٠ (ثلاثة وتسعون ألف وخمسمائةطفل) إلي ٢ مليون طفل شارع.

أما المبحث الثاني فقد تناول (الخلفية المجتمعية لظاهرة أطفال الشوارع) وأشار إلي ضرورة دراسة وتحليل البيئة التي ساعدت علي إفراز هذه الظاهرة وقد قسمها إلي أربع أقسام تناولت في دقة وحكمة وتعمق الأبعاد البيئية المختلفة وفقا للآتي:

أولاً : البعد السياسي الأيدلوجي للظاهرة

والذي عرض تحليل أيديولوجي متأن لديناميات الوضع الاجتماعي للطفولة في مصر، وأنه بالرغم من أنها تمثل شريحة عريضة ومهمة في الهرم السكاني المصري إلا أنه لا توجد سياسة موجهة لهذا القطاع الكبير من السكان.

ثانياً : البعد الاقتصادي والمعيشي

ولقد أوضحت الدراسة التغيرات الاقتصادية السريعة التي حدثت في الحقبة الأخيرة والتي شملت مختلف مجالات الحياة في المجتمع والتي ترتب عليها فرز طبقي جديد أصبح فيه الأثرياء القدامى وغيرهم من الفئات الجديدة التي تكاملت مع سياسة الانفتاح يحققون المزيد من الثراء والغني، في الوقت الذي أخذت تتردي فيه أوضاع غيرهم ويزدادون فقرا، وقد كشفت الدراسة عن أن نسبة ٢,٥٪ من سكان مصر يستحوذون علي ربع الدخل القومي ....وقد ترتب علي هذه الأوضاع نتائج خطيرة هزت كيان الأسرة المصرية حتى أنها لفظت أطفالها وجعلتهم يخرجون إلي الشارع باحثين عن مصادر للرزق منذ نعومة أظافرهم.

ثالثا : البعد الاجتماعي الأسري

فقد عرض التغيرات الاجتماعية التي أثرت علي الأدوار المختلفة للأسرة وعلي دور المرأة ومكانتها ، وطبيعة العلاقات الأسرية، وعلي غياب الأب وتركه للأبناء، وانشغال الأم في تربية الأبناء وتدبير شئون الأسرة و العمل خارج المنزل ، مما انعكس علي أساليب تربية الأبناء وساعد علي تزايد الظاهرة.

رابعاً : البعد التعليمي

فقد أبرز القصور الواضح في فلسفة التعليم وأهدافه ومناهجه ، وكثافة الفصول الدراسية، وانخفاض مستويات أداء المعلمين ، وهبوط مستويات تحصيل التلاميذ، وارتفاع معدلات الرسوب وسوء العلاقة بين المعلم والمتعلم، مما كان له آثار سيئة علي هروب التلاميذ من التعليم وتسربهم من المدرسة.

أما الفصل الثاني من الدراسة فقد وقع في (٢٠ صفحة) وعنون بعنوان أسباب ظاهرة أطفال الشوارع وقد وزع علي ثلاث مباحث :

تناول الأول منها – الأسباب الاقتصادية حيث عرضها عرضا وافيا متعمقا تناول فيه الفقر ومستتبعاته الاجتماعية، ومسكن الأسرة الذي لا يستوفي الشروط الصحية والاجتماعية، والعشوائيات التي انتشرت هنا وهناك وأفرزت أطفالا غير أسوياء خرجوا إلي الشارع بمشاكلهم الاجتماعية والنفسية.

وتناول الثاني منها الأسباب الاجتماعية للظاهرة والتي عرضها عرضا متمكنا يظهر خبرة ومهارة الباحث ويسلط الأضواء علي الأبعاد الاجتماعية التي تسببت في الظاهرة والتي من أهمها العوامل الأسرية، والتسرب من التعليم، وانخفاض المستوي التعليمي والثقافي للأسرة، والهجرة من الريف إلي الحضر، والبطالة ، والعنف الأسري.

وتناول الثالث منها المخاطر التي تواجه الطفل في الشارع والتي من أهمها التسرب وعدم الالتحاق بالتعليم، ووراثة المهن المتدنية ، والاستغلال الجنسي، ومخاطر الطريق، ومخاطر استغلال العصابات، ثم انتهي الفصل بعرض المشكلات التي يواجهها الصغير في الشارع والتي من أهمها الآتي :

المشاجرات مع الأقران بكافة صورها وأبعادها، التحريض علي تعاطي المواد النفسية، الانتهاك البدني للطفل، الاستغلال المادي للطفل.

أما الفصل الثالث فقد وقع في (٢٢ صفحة) وقد خصص لعرض كيفية مواجهة مشكلة أطفال الشوارع، هذا وقد تم تقسيمه إلي ثلاث مباحث.

خصص الأول منها لعرض الجهود الدولية لمواجهة الظاهرة حيث استعرض الطفل في المواثيق والإعلانات الدولية ثم ابرز تعريف الطفل المعرض للانحراف ، ومبادئ اتفاقية الرياض لحقوق الطفل لعام ١٩٩١، وقواعد حماية الصغار المجردين من حريتهم، والتدابير العامة والقضائية، والتدابير الوقائية التي تركز علي توعية الأسرة بدورها في تربية الأبناء، والتعليم وأهمية وجوب جعل التعليم إلزامي ومجاني.

المجتمع المحلي ودوره في اتخاذ مجموعة من التدابير الواسعة القائمة علي حماية ورعاية الأطفال من الانحراف،

وسائل الإعلام ودورها في الحد من برامج العنف وتجنيب تصوير الأطفال والنساء في صورة مهينة ومقللة للقدر، العمل وضرورة تنظيمه بقوانين تحدد السن ونوع العمل والفترة المسموح فيها بالعمل اليومي للطفل.

أما التدابير العلاجية فقد تناولت نبذ الإيداع المؤسسي للأطفال، منح السلطة التقديرية اللازمة للمسئولين عن التعامل مع الأطفال.

أما المبحث الثاني فقد عرض الجهود المحلية لمواجهة الظاهرة حيث بدأها بالوثيقة التي أعلنها السيد رئيس الجمهورية باعتبار العشر سنوات (١٩٨٩-١٩٩٩) الأولي والثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٩) عقد لحماية الطفل المصري ، وأهمية الارتفاع بمستوي الخدمات الاجتماعية والاحتياجات الأساسية التي تقدم له، والتي من أهمها التنمية الاجتماعية، وبرامج الخدمة الاجتماعية المدرسية، والتشريعات الجديد التي حددت سن الصغير الحدث، وصور ومجالات التعرض للانحراف، والتعرض للانحراف (التشرد)، والخطورة الاجتماعية، والتدابير، والجوانب الإجرائية، والضبط القضائي، والمحاكم.

أما المبحث الثالث فقد سلط الأضواء علي رؤية مستقبلية لمواجهة الظاهرة، والجهود المرتقبة لمواجهة الظاهرة، والمنظورات الأساسية لظاهرة أطفال الشوارع، والجهود المرتقبة والتي من أهمها الاهتمام بالطفولة في كافة مراحلها، والعمل علي إنشاء آلية وطنية قومية للطفولة تمثل كافة الأجهزة المعنية والمجتمع المحلي، والاهتمام بالمؤسسات التعليمية

والمدرسية ، وتوفير أماكن الإيواء اللازمة للصغار المفتقدين للحياة، وغيرها من التوصيات والمقترحات الهامة.

هذا، وقد انتهت الدراسة بخلاصة واضحة ومبنية علي جميع أبعاد ومحاور الدراسة بتركيز شديد واختصار هادف ومفهوم اتبع بعرض دقيق وشامل لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ثم أهم التوصيات التي اقترحتها في ضوء النتائج التي توصلت إليها ، وبعد ذلك استعرضت الدراسة المراجع العربية والأجنبية التي استخدمتها.

والواقع أن الدراسة اجتهدت في إبراز ظاهرة أطفال الشوارع بجميع أبعادها ومحاورها ومسبباتها عالميا وعربيا وقوميا للتصدي لها، وقد استخدمت الدراسة العرض الوصفي التحليلي العلمي المشوق والهادف إلي دق ناقوس الخطر والكشف عن قنبلة موقوتة في الشارع علي المستوي العالمي والعربي والقومي.

والواقع أن الدراسة بذلك ترقي لمستوي النشر دون إدخال تعديلات عليها بل وتستحق الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة نادرة عبد الحليم وهدان التي أنجزت هذا العمل العلمي الرصين في زمن وجيز ، وهذا تقرير علمي بذلك،،،

الأستاذة الدكتورة/ سعدية محمد بهادر

أستاذ علم نفس الطفل

والعميدة السابقة لمعهد الدراسات العليا للطفولة

بجامعة عين شمس